الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(482)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	19
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	30
حقوق الإنسان فى العالم	116

نائب رئيس البنك الدولي للنزاهة يلتقي رجال الأعمال

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150312/Con20150312758420.htm

حازم المطيري (الرياض)
يستضيف مجلس الغرف السعودية، مساء بعد غد، اللقاء الذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) لنائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة ليونارد مكارثي، مع رجال الأعمال السعوديين، وذلك بقاعة الشيخ راشد بن عبدالرحمن الراشد بالدور الأول بمقر المجلس بالرياض. يحضر اللقاء رئيس مؤسسة سعفة القدوة الحسنة ورئيس جمعية حقوق الإنسان وعدد من قيادات (نزاهة) والقطاع الخاص.
ووفقا للامين العام لمجلس الغرف السعودية المهندس خالد بن محمد العتيبي، فإن اللقاء يأتي في إطار التعاون القائم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والأجهزة المؤسسية للقطاع الخاص، ممثلة في مجلس الغرف السعودية والغرف التجارية.
يهدف اللقاء لحث القطاع الخاص السعودي على تبني خطط وبرامج حماية النزاهة ومكافحة الفساد في سياق تفعيل الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مضيفا أن الاستراتيجية أكدت على أهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد وحثت الغرف التجارية والصناعية على إعداد خطط وبرامج لتوعية رجال الأعمال والتجار بمخاطر الفساد وأسبابه وآثاره، وإيضاح مرئياتهم حيال الأنظمة المالية والتجارية.
و قال «سيكون اللقاء فرصة سانحة لأصحاب الأعمال في المملكة للتعرف على سياسات البنك الدولي وبرامجه بشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في التعاملات التجارية والمالية».
وأضاف أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومجلس الغرف السعودية نظما سلسلة محاضرات بالغرف التجارية في مختلف مناطق المملكة موجهة لقطاع الأعمال حول جهود مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية التصدي لهذه الظاهرة في المنشآت الاقتصادية الوطنية، ضمن برنامج شامل لتحقيق مشاركة مجلس الغرف والغرف التجارية والقطاع الخاص في جهود محاربة الفساد.

سجناء يتظلمون بـ456 شكوى

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=217303&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
ما بين سوء المعاملة ورداءة العنابر وتأخر الإجراءات تنوعت تظلمات عشرات السجناء الذين لجؤوا إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بحثا عن حلول لمشكلاتهم.
وطبقا لتقرير إحصائي فإن جمعية حقوق الإنسان "جمعية أهلية" استقبلت العام الماضي 456 شكوى، بعضها يعود إلى موقوفين من داخل السجون وآخرين لا يزالون قيد التحقيق.
وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن" أن شكاوى السجناء حملت تظلمات في حق أربع جهات حكومية، تساوت فيها المباحث العامة والمديرية العامة للسجون بواقع 125 قضية ضد كل منهما، فيما كان نصيب هيئة التحقيق والادعاء العام 119 شكوى، واحتل البحث الجنائي المرتبة الأقل من حيث الشكاوى بواقع خمس فقط.

وفي موضوع آخر لفت القحطاني إلى اهتمام جمعيته بالسجناء السعوديين المعتقلين في الخارج، لافتا إلى أن قضايا هؤلاء تتوزع بين العراق والسودان وسورية وأميركا، وغيرها من الدول.
أوضح تقرير إحصائي أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بكل فروعها استقبلت العام الماضي 456 شكوى تظلم من سجناء، بعضها من موقوفين داخل السجون وآخرين ما زالوا تحت التحقيق، 119 منها ضد هيئة التحقيق والادعاء العام، و125 ضد المباحث العامة، وخمس ضد البحث الجنائي، و125 ضد المديرية العامة للسجون.
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن": "إن الجمعية تلقت بفروعها كافة قضايا تظلم تخص سجناء، وكانت الجهات المتظلمة هي المديرية العامة للسجون، وهيئة التحقيق والادعاء العام، والمباحث العامة، والبحث الجنائي".
وأضاف أن "مواضيع الشكاوى اختلفت، فالبعض شكا سوء المعاملة في العنابر، وهناك من انتهت محكوميته ولم يتم الإفراج عنه، كما استقبلنا قضايا لسجناء مقيمين لم يتم ترحيلهم، لأن سفاراتهم لم تنه أوراقهم الرسمية، أو توفر تذاكر سفر لهم".
وكشف الدكتور القحطاني أن "هناك سجناء سعوديين يشتكون من تأخير الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالمعاملات، إضافة إلى آخرون اشتكوا من سوء العنابر في جانب الصيانة والمستلزمات الأخري التي يحتاجها السجين"، مشيرا إلى أن الجمعية تواصلت مع المديرية العامة للسجون لإيجاد حلول لتلك السلبيات.
وأوضح أن "عددا من قضايا التظلم وصلت إلى الجمعية العام الماضي من المباحث العامة متعلقة بسجناء أمنيين، وغالبيتهم يطالبون بالتعجيل بإصدار أحكام في قضاياهم، أو اعتماد الأحكام الابتدائية من محكمة الاستئناف لتصبح نهائية".
وأشار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن "فروع الجمعية رصدت كذلك قضايا تظلم من هيئة التحقيق والادعاء العام، من موقوفين حول تأخر معاملاتهم، وفي هذه الحالة نخاطب الجهة المتخصصة مطالبين بتعجيل إرسال ملفات القضايا الخاصة بالمتهمين إلى المحاكم، وفي بعض الحالات نطلب زيارة السجين صاحب التظلم لمعرفة أسباب شكواه"، مشيرا إلى أن هيئة التحقيق والادعاء العامة هي جهة تحقيق لا بد أن تقوم بإحالة القضايا في فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر إلا بالحالات الاستثنائية.
وأكد أن الجمعية تتابع قضايا مواطنين مسجونين في الخارج، وقال "نتابع قضايا مواطنين اثنين متهمين بقضايا أمنية في العراق، وثالث متهم بقضية مالية في السودان، ورابع في سورية، إضافة إلى آخرين في أميركا وعدد من الدول"، مشيرا إلى أن الجمعية تتواصل مع الجهات المسؤولة لإيجاد حلول لهم بناء على شكاوى من السجناء أو أولياء أمورهم.
من جهته، أوضح أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز في جدة والمستشار القانوني الدكتور عمر الخولي أن "جمعية حقوق الإنسان ليست جهة تنفيذية، فمهمتها رصد المخالفات، وآلية العمل بها تعتمد على تسجيل الشكاوى، وفي حالة السجناء يتم إحالة الشكوى إلى الجهة المتضرر منها السجين أو الموقوف، لمعرفة رأيها".
وأضاف، أن نسبة الشكاوى في السجون أكثر من غيرها من الجهات الأخري"، مبررا ذلك قائلا إن "السجين ربما لا يستطيع تقديم الشكوى، وإذا قدمها لا يتمكن من الإدلاء برأيه حتى لا يتعرض للأذى".

.. ومناقشة حقوق المرأة في فرع عسير

أبها: سلمان عسكر

نظم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة عسير أول من أمس ندوة حول "حقوق المرأة" بالتعاون مع مكتب الإشراف التربوي في المنطقة. وقال المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة عسير الدكتور علي عيسى الشعبي "إن فرع الجمعية بالمنطقة نظم الندوة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، وشارك بها عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد الدكتورة إيمان بنت سليمان ميمش، وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد الدكتورة نورة الفيفي، والمشرفة التربوية بإدارة التربية والتعليم صالحة الثبيت، وأدارها عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد الدكتورة دولة محمد مانع".
وأوضح أن الندوة تطرقت إلى محاور عدة منها المرأة بين الشرع والتقاليد، والمرأة في الأنظمة السعودية، وحق المرأة في الطلاق"مشيرا إلى أن فرع الجمعية تلقى أكثر من 220 قضية منذ افتتاحه.

سجناء يتظلمون بـ456 شكوى

المصدر: جريدة اخبار 24 الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/206602

أوضح تقرير إحصائي أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بكل فروعها استقبلت العام الماضي 456 شكوى تظلم من سجناء، بعضها من موقوفين داخل السجون وآخرين ما زالوا تحت التحقيق، 119 منها ضد هيئة التحقيق والادعاء العام، و125 ضد المباحث العامة، وخمس ضد البحث الجنائي، و125 ضد المديرية العامة للسجون.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن": "إن الجمعية تلقت بفروعها كافة قضايا تظلم تخص سجناء، وكانت الجهات المتظلمة هي المديرية العامة للسجون، وهيئة التحقيق والادعاء العام، والمباحث العامة، والبحث الجنائي".

وأضاف أن "مواضيع الشكاوى اختلفت، فالبعض شكا سوء المعاملة في العنابر، وهناك من انتهت محكوميته ولم يتم الإفراج عنه، كما استقبلنا قضايا لسجناء مقيمين لم يتم ترحيلهم، لأن سفاراتهم لم تنه أوراقهم الرسمية، أو توفر تذاكر سفر لهم".

وكشف الدكتور القحطاني أن "هناك سجناء سعوديين يشتكون من تأخير الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالمعاملات، إضافة إلى آخرون اشتكوا من سوء العنابر في جانب الصيانة والمستلزمات الأخري التي يحتاجها السجين"، مشيرا إلى أن الجمعية تواصلت مع المديرية العامة للسجون لإيجاد حلول لتلك السلبيات.

وأوضح أن "عددا من قضايا التظلم وصلت إلى الجمعية العام الماضي من المباحث العامة متعلقة بسجناء أمنيين، وغالبيتهم يطالبون بالتعجيل بإصدار أحكام في قضاياهم، أو اعتماد الأحكام الابتدائية من محكمة الاستئناف لتصبح نهائية".

وأشار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن "فروع الجمعية رصدت كذلك قضايا تظلم من هيئة التحقيق والادعاء العام، من موقوفين حول تأخر معاملاتهم، وفي هذه الحالة نخاطب الجهة المتخصصة مطالبين بتعجيل إرسال ملفات القضايا الخاصة بالمتهمين إلى المحاكم، وفي بعض الحالات نطلب زيارة السجين صاحب التظلم لمعرفة أسباب شكواه"، مشيرا إلى أن هيئة التحقيق والادعاء العامة هي جهة تحقيق لا بد أن تقوم بإحالة القضايا في فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر إلا بالحالات الاستثنائية.

وأكد أن الجمعية تتابع قضايا مواطنين مسجونين في الخارج، وقال "نتابع قضايا مواطنين اثنين متهمين بقضايا أمنية في العراق، وثالث متهم بقضية مالية في السودان، ورابع في سورية، إضافة إلى آخرين في أميركا وعدد من الدول"، مشيرا إلى أن الجمعية تتواصل مع الجهات المسؤولة لإيجاد حلول لهم بناء على شكاوى من السجناء أو أولياء أمورهم.

من جهته، أوضح أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز في جدة والمستشار القانوني الدكتور عمر الخولي أن "جمعية حقوق الإنسان ليست جهة تنفيذية، فمهمتها رصد المخالفات، وآلية العمل بها تعتمد على تسجيل الشكاوى، وفي حالة السجناء يتم إحالة الشكوى إلى الجهة المتضرر منها السجين أو الموقوف، لمعرفة رأيها".

وأضاف، أن نسبة الشكاوى في السجون أكثر من غيرها من الجهات الأخري"، مبررا ذلك قائلا إن "السجين ربما لا يستطيع تقديم الشكوى، وإذا قدمها لا يتمكن من الإدلاء برأيه حتى لا يتعرض للأذى".

نحتاج لتعزيز قيم النزاهة والشفافية لدى النشء لحماية المجتمع من الفاسدين

• مكافحة الفساد".. مسؤولية الجميع

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030140

الرياض، تحقيق - راشد السكران

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض اليوم، أعمال المؤتمر الدولي "مكافحة الفساد.. مسؤولية الجميع"، الذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، وذلك في قاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال بالرياض.

وسيشهد المؤتمر الذي يستمر يومين مشاركة أبرز المتخصصين على مستوى المملكة والعالم في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وسيناقش المؤتمر محاور تتعلق بالأجهزة العدلية والرقابية ودورها في المجتمع، إلى جانب أهمية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز النزاهة، وكذلك الإعلام ودوره في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، إضافةً إلى التجارب الدولية في هذا الجانب.

سد الثغرات

وأعرب "د.موسى بن عيسى العويس" -مدير إدارة التوعية والإعلام بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس اللجنة الإعلامية للمؤتمر- عن سعادته البالغة برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز للمؤتمر، مُضيفاً أنَّ هذا يأتي إيماناً منه -أيَّده الله- بأهمية الإصلاح والتطوير، وبحث الأسباب التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في هذه البلاد المعطاءة، مُشيراً إلى أنَّ المحاور الأساسية التي تنطلق منها أوراق العمل تُعدّ ذات صلة وثيقة بمهام الهيئة واختصاصاتها.

وأضاف أنَّ ذلك يعود إلى أنَّ هذه المحاور تحقق الأهداف العامة للاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي اشتملت وسائل تنفيذها على بنود تتصل بدور الأجهزة العدلية والرقابية في الحد من ظواهر الفساد، وتسليط الضوء على الأنظمة واللوائح ذات الصلة بحماية المال العام ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وتطوير الاجراءات الإدارية، التي من شأنها سد الثغرات التي قد يلج منها الفساد بكافة أشكاله وصوره.

حماية النزاهة

د. عبدالرحمن العبداللطيف

وأكَّد "د.عبدالرحمن بن راشد العبداللطيف" -مساعد ممثل المملكة لدى صندوق النقد الدولي الأسبق، ورئيس دار ابن خلدون للبحوث والدراسات الاستشارية- على أنَّ بإمكان مؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في تشكيل ثقافة الأطفال والشباب فيما يتعلّق بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال توفير فرص التفاعل واكتساب المعرفة والقيم النبيلة، إلى جانب غرس الفضائل والقيم الحميدة التي حث عليها الاسلام في نفوسهم، وكذلك التحذير عمَّا نهى ديننا الاسلامي عنه.

وأشار إلى انَّه يمكن تعميق هذه المبادئ من خلال توزيع مواد تثقيفية مساندة لتعزيز هذه القيم، مع مراعاة الفئة العمرية المستهدفة، كالرسوم "الكاريكاتورية" وقصص الاطفال، وذلك لتوضيح خطورة الممارسات السلبية، كالوساطة والمحسوبية وهدر المال العام والعبث بالممتلكات العامة، مع التركيز على مصير مرتكب الفساد في الدنيا من تأنيب الضمير والعقوبة الاجتماعية له، كالنبذ والتهميش، إلى جانب العقوبة التي سينالها في الآخرة.

نشر الوعي

وشدَّد "د.العبداللطيف" على أهمية تفعيل دور الأندية الثقافية والأندية الرياضية والإعلام بأنواعه من خلال طرح مسابقات وجوائز لكتابة قصص ومسلسلات وأفلام كرتون تساهم في نشر ثقافة الاصلاح وحماية النزاهة ومكافحة الفساد،

وتبيان آثاره الاجتماعية والاقتصادية، وخطورته في تفكك النسيج الاجتماعي وانهيار أخلاق المجتمعات، مع مناقشة آلية محاربة أسباب الفساد وكيفية الحد منه، وتفعيل دور المخيمات الصيفية للكشافة وغيرها لعقد الندوات وحلقات النقاش.
ودعا إلى تفعيل دور الإعلام في تعزيز النزاهة وأداء واجبه في هذا الجانب من خلال نشر الوعي حول أنواع الفساد المالي والإداري، كالرشوة والتزوير وسوء استغلال المنصب الوظيفي, إلى جانب إساءة استخدام المال العام والواسطة والرشوة والتزوير، وكذلك المحسوبية وهدر المال العام وإتلاف الممتلكات العامة، إضافةً إلى مناقشة الأنظمة والتشريعات من خلال تقديم برامج تثقيفية لمساعدة المواطن العادي على فهم الأنظمة والحقوق والواجبات.
وقال: "إنَّ موافقة الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يرحمه الله- على الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بموجب القرار رقم (43) وتاريخ (1428/2/1ه) جعلت من الواجب على جميع المسؤولين بالدولة والمؤسسات الرسمية وشبة الرسمية مسؤولية مكافحة الفساد وحماية النزاهة، ولتفعيل هذا الدور صدر الأمر الملكي رقم (65) وتاريخ (1432/4/13ه) القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد".
تحقيق الشفافية
وأوضح "د.صالح العليوي" أنَّ دور مؤسسات المجتمع المدني يتمثل في تعزيز النزاهة، وذلك من خلال تحقيق مبدأ الشفافية في جميع التعاملات، مُشيراً إلى أنَّ ذلك يتحقق عن طريق إشراك أفراد المؤسسة في وضع الأهداف والإشراف على تحقيقها وتنفيذها، إلى جانب رصد المخرجات، ثمَّ عمل التقييم، وكذلك مكافأة المحسن ومحاسبة المقصر، مُشدِّداً على أهمية تأصيل إيمان الفرد بربه، وتعزيز ذلك من خلال محاسبة نفسه بنفسه.
أجهزة رقابية
وقال "د.مفلح بن ربيعان القحطاني" -رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود-: "إنَّنا نعلّق آمالاً كبيرة على مؤسسات المجتمع المدني وعلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، من أجل الحد من الفساد والتعدّي على المال العام، إلى جانب تعزيز قيم النزاهة في الأجهزة الحكومية، وكذلك تعميق الشعور بالمواطنة والمساواة، إضافةً إلى التنسيق بين الأجهزة الرقابية الأخرى لإحكام الرقابة على المال العام".
وشدَّد على أهمية مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بمراقبة حقوق الإنسان وحماية فئات محددة من المجتمع، موضحاً أنَّ لها دوراً مهماً وحيوياً في مراقبة أداء الأجهزة والتأكد من تطبيق الأنظمة بما يخدم حماية الإنسان وحفظ حقوقه، مُضيفاً أنَة المطلوب من مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص المساعدة على إزالة تعقيدات تطبيق الأنظمة والقوانين واللوائح، ومن ذلك نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، في ظل الطفرة الحالية في المشروعات.
وأضاف أنَّ ذلك يتعلّق بما يترتّب على هذه الأنظمة والقوانين في بعض الأحيان من تأخّر في تنفيذ بعض المشروعات الحكومية، وعدم تنفيذ بعض الأجهزة الحكومية لمشاريعها في الوقت المحدد؛ بسبب عدم وفاء بعض المقاولين بالتزاماتهم، وما يترتب على ذلك من ظهور بعض التصرفات والإجراءات المخالفة للقانون، والمنطوية على فساد إداري ومالي، موضحاً أنَّ الحاجة تدعو لانجاز الأعمال والمشروعات في الوقت المحدد دون فساد.
حرية الإعلام
ورأى "ياسر المعارك" إعلامي- أنَّ ضمان حرية الإعلام بالحصول على المعلومات يُعزّز مكافحة الفساد، مُضيفاً أنَّ ذلك يبدأ بوضع شراكة حقيقية ما بين "نزاهة" والمؤسسات الإعلامية، وذلك عن طريق تنفيذ برنامج إستراتيجي إعلامي يتضمن تنظيم حملات توعوية للرأي العام وتنسيقها لتحفيز عناصر دعم مكافحة الفساد وضمان حرية الإعلام والحق في الحصول على المعلومات، وهو ما يُعدّ من الأمور الضرورية لمكافحة الفساد.
وأشار إلى أنَّ ذلك سيفتح المجال واسعاً أمام الإعلام في ممارسة دوره كسلطة رابعة، على أن يطبق البرنامج وفق مراحل قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، بحيث يُصمّم وفق الأهداف بالتراتبية الأهم فالمهم بعد دراسة وتحليل الوضع العام وتحديد مكامن المعضلات، على أن يرتكز البرنامج الإعلامي على شقيّ الوقاية من مخاطر الفساد، وتعزيز الثقة بمؤسسة "نزاهة"، وذلك من خلال إبراز الإنجازات وقضايا كشف الفساد.
تغيير القناعات
وبيَّن "المعارك" أنَّ ذلك سيُعزِّز النزاهة ويشجّع الأفراد على التعاون معها، وبالتالي تحقيق تغيير الاتجاهات والقناعات بقيم النزاهة ومكافحة الفساد، لافتاً إلى أنَّ هذا يستلزم أيضاً برنامج استراتيجي شامل يحظى بدعم صُنَّاع القرار السياسي وتأييد مؤسسات المجتمع المدني وتفاعل الأفراد، في إطار التعاون المشترك لتحقيق المصلحة العامة، مُشيراً إلى أنَّ هذا لن يتحقق دون توفير الأدوات الرئيسة، ومن أهمها الصلاحيات القانونية من التفويض بكف يد أيّ مسؤول مهما علا مستواه الوظيفي أو سطوته الاجتماعية.

وأضاف أنَّ ذلك يأتي بجانب الشفافية الإعلامية في المساءلة والمحاسبة وإقرار برنامج حماية الشهود؛ لتنطلق "هيئة مكافحة الفساد" من أرضية صلبة قوية تُمكّنها من الانتصار على الفساد، لافتاً إلى أنَّ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد نصّت على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد من خلال إشراك بعض منسوبي هذه المؤسسات في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

وأكَّد على أنَّ ذلك يتطلَّب أيضاً حث الهيئات المهنية والأكاديمية على إبداء مرئياتهم حول الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية، وتقديم مقترحاتهم حيال تطويرها وتحديثها، وقال: "أعتقد أنَّ أهم محاور تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني تكون عن طريق تطوير أدوات وآليات الرقابة، إلى جانب التحقيق وتصميم برامج خاصة لتطوير المشاركة في تلقّي البلاغات، وكذلك متابعة التحقيق، إضافةً إلى تقديم المشورة في وضع السياسات الإستراتيجية والخطط التنفيذية الكفيلة بمواجهة الفساد وتعزيز قيم النزاهة.

إجراءات وقائية

ورأى "د.خالد الفرم" -أستاذ الإعلام السياسي- أنَّ مشروع مكافحة الفساد بحاجة إلى إقرار حزمة من الأنظمة المصاحبة، التي تشكل بنية تحتية لاستراتيجية النزاهة ومكافحة الفساد، خاصةً فيما يتعلق بإقرار أنظمة المساءلة والمحاسبة والشفافية والإصلاح الإداري، بمعنى أنَّ استراتيجيات مكافحة الفساد تستدعي حزمة من الإجراءات الوقائية والعلاجية التشريعية والتربوية والمجتمعية لمواجهة هذه الآفة، التي يلعب القطاعان العام والخاص دوراً محورياً في بقائها وانتشارها.

أضاف أنَّ ذلك لابُدَّ أن يبدأ من أهمية مراجعة واقع العمل الوظيفي في الحياة الإدارية، إلى جانب إعادة الاعتبار لمفهوم الجدارة ومبدأ تكافؤ الفرص، وكذلك العدالة في سياسات التوظيف والتقييم والترقية، إضافةً إلى الإنصاف ومكافحة الفئوية والإقليمية والمناطقية في بعض المؤسسات والأجهزة، ممَّا يُشكِّل تربة مناسبة لنمو الفساد الإداري والمالي، مُشيراً إلى أنَّ "الفساد" يجب ألاَّ يختزل في مفهوم "الاختلاس".

مصلحة وطنية

وأكَّد "د.الفرم" على أنَّ توظيف المعلومة واستثمارها وحجبها عن قطاعات أو شرائح المجتمع يُعدُّ نوعاً من الفساد، خاصة المعلومات المتعلقة بالمنافع الاقتصادية أو الوظيفية، مثلما الإخلال بمبدأ العدالة الوظيفية بين القطاعات والشرائح المجتمعية يُشكّل فساداً يُسهم في ترهّل أداء المؤسسات وانتشار المحسوبيات، وبالتالي تراجع الإنتاج، وتغليب المصالح الخاصة على المصلحة الوطنية.

وبيَّن أنَّه مع ارتفاع مستوى الوعي المحلّي بخطورة الفساد على الوطن وأهله، إلى جانب إصرار الإرادة السياسية على وضع الفساد على رأس جداول الأعمال الوطنية للإصلاح، فإنَّها تبرز أهمية دعم النظام الإعلامي كعين رقابية مساندة للنظام القضائي في إنجاح استراتيجية النزاهة ومكافحة الفساد، ورفع مستوى الشفافية، وفق سياسة مجتمعية تشاركية في هذا المشروع الوطني الحيوي، لافتاً إلى أنَّ تغييرات خادم الحرمين الشريفين في المنظومة الرقابية يُجسّد أولوية مكافحة الفساد في البرنامج الحكومي.

برنامج حكومي

وقال "د.الفرم": "إنَّ التغييرات الموسعة التي أجراها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز –أيَّده الله- لرفع كفاءة الجهاز الحكومي، والتي طالت المنظومة الإدارية الرقابية بما فيها هيئة مكافحة الفساد، تُبرز أولوية هذا الملف في البرنامج الحكومي ومحوريته في المشهد الإداري الجديد، وذلك من خلال تشبيب وتجديد المشهد الإداري في المنظومة الرقابية"، موضحاً أنَّ إنجاح برامج مكافحة الفساد ودعم النزاهة يستدعي تنشيط وتكامل كافة جهود الأطراف المختلفة، سواءً الحكومة أو المجتمع المدني أو الإعلام.

وأشار إلى أنَّ ذلك لابُدَّ أن يتم من خلال إستراتيجية متكاملة لمكافحة قوى الفساد ومحركاته، مُضيفاً أنَّ الإعلام والقضاء هما البوابتان الرئيستان، بل المصدات الأخيرة في برامج مكافحة الفساد؛ وذلك لدور الإعلام كعين رقابية لصانع القرار، من خلال وظيفة الإعلام الأساسية في التحذير من الظواهر السلبية في المجتمع وتعريتها، مُبيِّناً أنَّ الإعلام جرس إنذار مبكر لصانع القرار وللوطن في برامج مكافحة الفساد، وذلك بمساهمته في التوعية بمخاطر الفساد على الوطن والمجتمع، إلى جانب دور الصحافة الاستقصائية حيال هذه الآفة.

أشاد بفتح السجون للإعلام لنقل واقعها

رئيس جمعية حقوق الإنسان ل "الرياض": سجون المباحث العامة تقارب دور الضيافة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030352

اعتبر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح القحطاني أن أوضاع السجناء داخل سجون المباحث العامة في المملكة تقترب من خدمات الفنادق الفخمة، مؤكداً أن الجمعية زارت أكثر من سجن واطلعت على أوضاع السجناء فيه وقدمت الإيجابيات والسلبيات للمسؤولين.

وقال د. القحطاني في حديث خاص ب "الرياض": "إن الجمعية تحيي شفافية جهاز المباحث، فهناك جهود تبذل لتوضيح البيئة داخل سجون المباحث"، مضيفاً أن هناك جهودا كبيرة لتوفير الخدمات للسجناء أو لذويهم، ولا بد للجميع أن يطلع على حجم هذه الجهود لتغيير الصورة غير الحقيقية التي يحاول البعض إظهارها، مؤكداً أن الجمعية اطلعت على أوضاع السجناء منذ فترات طويلة، ووقفت على جوانب إيجابية وأخرى سلبية، مبيناً أن الفترة الأخيرة لوحظ أن هناك توجها من المسؤولين في وزارة الداخلية وفي جهاز المباحث في إظهار وكشف الحقيقة، وهو ما تم بالفعل عبر وسائل الإعلام السعودية التي نشرت الحقيقة مشكورة.

وأضاف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن وسائل الإعلام هي الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تنقل حقيقة ما يجري، وكنا في الجمعية نتحدث عن وجود هذه الحاجة، وأن هناك سجونا لدى المباحث ترقى لأن نقول عنها بأنها أقرب لدور الضيافة من السجون، وذلك على مستوى الخدمات المقدمة للسجين داخلها، وعن وقوف الجمعية على شكاوى بعض السجناء قال: "لدينا شكاوى من الماضي تتعلق بأمور من خارج الشؤون الأمنية، مثل بيئة المحاكمة وعدم الإسراع في إجراء المحاكمة، ومتابعة حضور الجلسات، والتغيب عن حضور الجلسات، وعدم تأييد الأحكام وما إلى ذلك من شكاوى".

وأشار د. مفلح القحطاني إلى أن الجمعية مع الاستعجال في الإسراع في إجراء المحاكمات العادلة، ولا بد أن يعلم السجناء موعد محاكماتهم، والأحكام الصادرة ضدهم وبالتالي يعلم ذووهم وأسرهم، ومن يهمه أمرهم، مضيفاً بأنه توجد هناك قاعدة عدلية مفادها أن من أذنب فعليه تحمل العقوبة وآثار ما ارتكبه من جرم، وبالتالي من حقه أن يحصل على محاكمة عادلة وشفافة، ومن كان بريئاً ومتهماً بتهم لا ترقى إلى لقاء العقوبة فلا بد أن ينظر في أمر الإفراج عنه بشكل سريع، مبيناً أن ذلك ما تمت ملاحظته من قبل الجمعية مؤخراً.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: "إننا نحيي بشكل عام جهود المباحث العامة واطلاع الرأي العام عبر وسائل الإعلام حقيقة ما هو موجود في هذه السجون، وهي خطوة زيارة سجون المباحث من قبل وسائل الإعلام ننظر لها بإيجابية كبيرة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما يحقق الهدف المرجو لأن هناك من يقول بأن هناك بعض الأمور داخل هذه السجون، وبإظهار الحقيقة يبقى الأمر واضحا وشفافا، إذ يحظى الجميع بكامل حقوقه، وإن كان هناك إجراءات قد تتسبب في تطويل النظر في بعض القضايا، فينبغي الاستعجال بها".

رئيس جمعية حقوق الإنسان : سجون المباحث العامة تقارب دور الضيافة

المصدر: جريدة أخبار 24 الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/207980

اعتبر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح القحطاني أن أوضاع السجناء داخل سجون المباحث العامة في المملكة تقترب من خدمات الفنادق الفخمة، مؤكداً أن الجمعية زارت أكثر من سجن واطلعت على أوضاع السجناء فيه وقدمت الإيجابيات والسلبيات للمسؤولين.

وقال د. القحطاني في حديث خاص بـ "الرياض": "إن الجمعية تحيي شفافية جهاز المباحث، فهناك جهود تبذل لتوضيح البيئة داخل سجون المباحث"، مضيفاً أن هناك جهودا كبيرة لتوفير الخدمات للسجناء أو لذويهم، ولا بد للجميع أن يطلع على حجم هذه الجهود لتغيير الصورة غير الحقيقية التي يحاول البعض إظهارها، مؤكداً أن الجمعية اطلعت على أوضاع السجناء منذ فترات طويلة، ووقفت على جوانب إيجابية وأخرى سلبية، مبيناً أن الفترة الأخيرة لوحظ أن هناك توجها من المسؤولين في وزارة الداخلية وفي جهاز المباحث في إظهار وكشف الحقيقة، وهو ما تم بالفعل عبر وسائل الإعلام السعودية التي نشرت الحقيقة مشكورة.

وأضاف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن وسائل الإعلام هي الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تنقل حقيقة ما يجري، وكنا في الجمعية نتحدث عن وجود هذه الحاجة، وأن هناك سجونا لدى المباحث ترقى لأن نقول عنها بأنها أقرب لدور الضيافة من السجون، وذلك على مستوى الخدمات المقدمة للسجين داخلها، وعن وقوف الجمعية على شكاوى بعض السجناء قال: "لدينا شكاوى من الماضي تتعلق بأمور من خارج الشؤون الأمنية، مثل بيئة المحاكمة وعدم الإسراع في إجراء المحاكمة، ومتابعة حضور الجلسات، والتغيب عن حضور الجلسات، وعدم تأييد الأحكام وما إلى ذلك من شكاوى".

وأشار د. مفلح القحطاني إلى أن الجمعية مع الاستعجال في الإسراع في إجراء المحاكمات العادلة، ولا بد أن يعلم السجناء موعد محاكماتهم، والأحكام الصادرة ضدهم وبالتالي يعلم ذووهم وأسرهم، ومن يهمه أمرهم، مضيفاً بأنه توجد هناك قاعدة عدلية مفادها أن من أذنب فعليه تحمل العقوبة وآثار ما ارتكبه من جرم، وبالتالي من حقه أن يحصل على محاكمة عادلة وشفافة، ومن كان بريئاً ومتهماً بتهم لا ترقى إلى لقاء العقوبة فلا بد أن ينظر في أمر الإفراج عنه بشكل سريع، مبيناً أن ذلك ما تمت ملاحظته من قبل الجمعية مؤخراً.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: "إننا نحيي بشكل عام جهود المباحث العامة واطلاع الرأي العام عبر وسائل الإعلام حقيقة ما هو موجود في هذه السجون، وهي خطوة زيارة سجون المباحث من قبل وسائل الإعلام ننظر لها بإيجابية كبيرة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما يحقق الهدف المرجو لأن هناك من يقول بأن هناك بعض الأمور داخل هذه السجون، وبإظهار الحقيقة يبقى الأمر واضحا وشفافا، إذ يحظى الجميع بكامل حقوقه، وإن كان هناك إجراءات قد تتسبب في تطويل النظر في بعض القضايا، فينبغي الاستعجال بها".

المباحث تطوق الخطرين بسوار الكتروني

المصدر: جريدة مكة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.makkahnewspaper.com/makkahNews/loacal/122104.html#.VQZ4vI6UdpA

سحر أبو شاهين - الدمام

بدأت المباحث العامة بتركيب سوار أمني يرسل إشارات لنظام مراقبة في حال تجاوز حامله مسافة محددة بالكيلومترات ليشمل ثلاث فئات، وبحسب مصدر أمني لـ "مكة" فإن السوار يطبق على من يخشى توجههم لمناطق الصراع، وبعضهم ممن جرى توقيفهم من قبل الجهات المختصة بعد أن كانوا عازمين على الانضمام لجماعات مسلحة في الخارج، ودعمت جمعية حقوق الإنسان تطبيقه على فئات معينة في السجون العامة..

الأصناف

من جانبه، قال القاضي وعضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى الدكتور عيسى الغيث، إن المباحث بدأت منذ فترة بتركيب سوار أمني على من لا توجد دواع أمنية لتوقيفهم، مشيرا إلى أن تطبيقه يتم في ثلاث حالات:

- من يخشى سفرهم إلى مناطق الصراع في الخارج بعد أن جرى توقيفهم على خلفية توفر معلومات مؤكدة على عزمهم السفر والانضمام للجماعات الإرهابية، عبر تحريات خاصة، أو بلاغات ذويهم، أو باعتراف الأشخاص أنفسهم.

- المشتبه بهم.

- عند تنفيذ أحكام تستدعي خروج متهمين في إجازة أسبوعية للاجتماع بأسرهم أو لظروف صحية أو اجتماعية وغيرها.

ولفت إلى أن السوار الأمني طوق الكتروني يوضع في الساق أو اليد، وقد زرنا جهاز المباحث أخيرا، بحكم عضويتنا في لجنة الشؤون الأمنية لمجلس الشورى، واطلعنا على نظام السوار الأمني، والهدف من تركيبه والفوائد التي يحققها.

واعتبر السوار الأمني حلا إنسانيا حقوقيا يتفق مع عدالة الشريعة الإسلامية ويحقق المصالح بعدم استمرار توقيف شخص لم يرتكب جرما، والسماح له بالبقاء في عمله ومع ذويه، ويدرأ المفاسد بحماية هذا الشخص من إيذاء نفسه والآخرين بالسفر لمناطق الصراع.

وأضاف أن السوار الأمني جزء من نظام كامل يرتبط بالأقمار الصناعية وبنظام GPS للمراقبة على مدار الساعة يرسل إشارات لنظام المراقبة لمن يتجاوز مساحة محددة جغرافيا أو ينزع السوار، فتتولى الجهات المعنية القبض عليه.

وقال إن تطبيقه على نزلاء السجون العامة سيحقق فائدة كبيرة لهم، خاصة من يسمح لهم بالبقاء مع أسرهم في العطلة الأسبوعية، وللمحكومين بالإقامة الجبرية، ولمن يحكم عليهم بالتغريب لمدة سنة في حد الزنا لغير المحصن، وغيرهم.

السجون: ندرس تطبيقه

وأوضح المتحدث الإعلامي باسم المديرية العامة للسجون العقيد أيوب بن نحيت، أن تطبيق تركيب السوار الأمني على فئات معينة من السجناء في السجون العامة، هو محل دراسة حاليا مع الجهات والشركات المتخصصة.

وقال: من المتوقع في حال تطبيقه أن يكون هناك تصنيف حسب القضايا والسوابق والمدد المحكوم بها على السجين وغيرها، وبناء على ذلك يتم تحديد إمكانية أو عدم إمكانية تطبيق هذا الأمر عليه وفقا لمعايير إصلاحية وأمنية مقننة لهذا الغرض عند اعتماده.

وأكد أن المسؤولين بوزارة الداخلية حريصون كل الحرص على استشراف وتطبيق كل ما من شأنه إعادة تأهيل إخواننا النزلاء وأخواتنا النزيلات.

6 إيجابيات

وفي السياق ذاته، أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دعمها لتطبيق السوار الأمني، وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، أن تطبيق السوار الأمني تأخر كثيرا، مشيرا إلى أنه سيناقش مع الجهات المعنية تسريع التطبيق.

ورصد القحطاني عدة فوائد للسوار الأمني:

- يضمن أمن المواطنين.

- يقلل التكدس في السجون وما ينتج عنه من انتقال للأمراض المعدية داخلها.
- يحمي الشخص المستهدف ويضبط سلوكه.
- يبقيه تحت رقابة تمنع وقوعه في المحظور.
- يحسن سلوكه عبر الاحتكاك بالمجتمع وممارسة العمل والبقاء مع الأهل.
- يمنع اكتساب السجين عادات وسلوكيات منحرفة نتيجة الاحتكاك الدائم ببعض السجناء.

سوار أمني لـ 3 أصناف من المطلوبين للمباحث

المصدر: جريدة أخبار 24 الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/207997

بدأت المباحث العامة بتركيب سوار أمني يرسل إشارات لنظام مراقبة في حال تجاوز حامله مسافة محددة بالكيلومترات ليشمل ثلاث فئات، وبحسب مصدر أمني لـ "مكة" فإن السوار يطبق على من يخشى توجههم لمناطق الصراع، وبعضهم ممن جرى توقيفهم من قبل الجهات المختصة بعد أن كانوا عازمين على الانضمام لجماعات مسلحة في الخارج، ودعمت جمعية حقوق الإنسان تطبيقه على فئات معينة في السجون العامة..

الأصناف

من جانبه، قال القاضي وعضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى الدكتور عيسى الغيث، إن المباحث بدأت منذ فترة بتركيب سوار أمني على من لا توجد دواع أمنية لتوقيفهم، مشيرا إلى أن تطبيقه يتم في ثلاث حالات:

- من يخشى سفرهم إلى مناطق الصراع في الخارج بعد أن جرى توقيفهم على خلفية توفر معلومات مؤكدة على عزمهم السفر والانضمام للجماعات الإرهابية، عبر تحريات خاصة، أو بلاغات ذويهم، أو باعتراف الأشخاص أنفسهم.
- المشتبه بهم.
- عند تنفيذ أحكام تستدعي خروج متهمين في إجازة أسبوعية للاجتماع بأسرهم أو لظروف صحية أو اجتماعية وغيرها.

ولفت إلى أن السوار الأمني طوق الكتروني يوضع في الساق أو اليد، وقد زرنا جهاز المباحث أخيرا، بحكم عضويتنا في لجنة الشؤون الأمنية لمجلس الشورى، واطلعنا على نظام السوار الأمني، والهدف من تركيبه والفوائد التي يحققها.

واعتبر السوار الأمني حلا إنسانيا حقوقيا يتفق مع عدالة الشريعة الإسلامية ويحقق المصالح بعدم استمرار توقيف شخص لم يرتكب جرما، والسماح له بالبقاء في عمله ومع ذويه، ويدرأ المفاسد بحماية هذا الشخص من إيذاء نفسه والآخرين بالسفر لمناطق الصراع.

وأضاف أن السوار الأمني جزء من نظام كامل يرتبط بالأقمار الصناعية وبنظام GPS للمراقبة على مدار الساعة يرسل إشارات لنظام المراقبة لمن يتجاوز مساحة محددة جغرافيا أو ينزع السوار، فتتولى الجهات المعنية القبض عليه.

وقال إن تطبيقه على نزلاء السجون العامة سيحقق فائدة كبيرة لهم، خاصة من يسمح لهم بالبقاء مع أسرهم في العطلة الأسبوعية، وللمحكومين بالإقامة الجبرية، ولمن يحكم عليهم بالتغريب لمدة سنة في حد الزنا لغير المحصن، وغيرهم.

السجون: ندرس تطبيقه

وأوضح المتحدث الإعلامي باسم المديرية العامة للسجون العقيد أيوب بن نحيت، أن تطبيق تركيب السوار الأمني على فئات معينة من السجناء في السجون العامة، هو محل دراسة حاليا مع الجهات والشركات المتخصصة.

وقال: من المتوقع في حال تطبيقه أن يكون هناك تصنيف حسب القضايا والسوابق والمدد المحكوم بها على السجين وغيرها، وبناء على ذلك يتم تحديد إمكانية أو عدم إمكانية تطبيق هذا الأمر عليه وفقا لمعايير إصلاحية وأمنية مقننة لهذا الغرض عند اعتماده.

وأكد أن المسؤولين بوزارة الداخلية حريصون كل الحرص على استشراف وتطبيق كل ما من شأنه إعادة تأهيل إخواننا النزلاء وأخواتنا النزيلات

6 إيجابيات

وفي السياق ذاته، أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دعمها لتطبيق السوار الأمني، وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، أن تطبيق السوار الأمني تأخر كثيرا، مشيرا إلى أنه سيناقش مع الجهات المعنية تسريع التطبيق.

ورصد القحطاني عدة فوائد للسوار الأمني:
- يضمن أمن المواطنين.
- يقلل التكدس في السجون وما ينتج عنه من انتقال للأمراض المعدية داخلها.
- يحمي الشخص المستهدف ويضبط سلوكه.
- يبقيه تحت رقابة تمنع وقوعه في المحظور.
- يحسن سلوكه عبر الاحتكاك بالمجتمع وممارسة العمل والبقاء مع الأهل.
- يمنع اكتساب السجين عادات وسلوكيات منحرفة نتيجة الاحتكاك الدائم ببعض السجناء.

خمسيني يبحث عن عروس سجينة

المصدر: جريدة ازد الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.alazd.net/news.php?action=show&id=35464

أزد - أحمد عسيري :-
ظل موضوع مصير السجينات يسترعي اهتمام فهد سعد الجهني، ودائما ما كان يناقشه مع العديد من المسؤولين، بما في ذلك العلماء والدعاة المعتبرين.
فهد له العديد من الأبناء والبنات وثلاث زوجات، وتقلب في العديد من المهام الوظيفية في القطاعين العام والخاص، ومع هذا لم يمنعه وضعه الاجتماعي من البوح بما يدور في خلده من فكرة الزواج من سجينة.
يقول عن ذلك وفقا لصحيفة عكاظ : دائما ما تسألت: لماذا لا يسأل بعضنا البعض عن مصير فتيات الوطن السجينات بعد الافراج عنهن، الى أين يذهبن اذا ما رفضت أسرهن استقبالهن، ومن سيعولهن وهل سيكررن اخطاءهن التي ادخلتهن السجن.
وأضاف: لماذا لا نشرع لهؤلاء الفتيات أبواب المستقبل، طالما أن الله سبحانه وتعالى يتقبل التوبة من عباده، فلماذا نوصد في وجوه هؤلاء الفتيات أبواب التوبه والبدء من جديد، ولماذا نتغاضى عن نفس الاخطاء من الرجال، ونتوقف عندها كثيرا اذا ما كانت المذنبة امرأة.
ويستطرد الجهني: جميعنا بشر يخطئ، ولطالما فكرت كثيرا بأخطاء فتياتنا القابعات خلف القضبان، ما مصيرهن اذا ما افرج عنهن، وهل يحق للسجينة أن تتزوج وتكون سببا في بناء أسرة مسلمة مستقرة، وفي إشاعة الفرح لحياة زوجية سعيدة.
وتابع: كل ذلك دفعني أن أطرح فكرة زواجي من سجينة بين يدي علماء ودعاة أفاضل، الذين باركوا لي الفكرة، واخذوا بيدي لتطويرها كي أنشئ جمعية تعنى بالسجينات المفرج عنهن، والحمد لله أنني شرعت بمخاطبة المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية وبمخاطبة جمعية حقوق الانسان، وسأعمد لمخاطبة الجهات المعنية الأخرى لترشيح سجينة من المتوقع الافراج عنها، وتفكر جديا ببدء حياة جديدة وبتكوين أسرة، والارتباط بعريس في عقده الخمسين.

312 شكوى ضد الأزواج والآباء والأمهات والأشقاء والأعمام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني – الطائف
تلقت جمعية حقوق الإنسان 312 شكوى من أفراد الأسرة ضد بعضها البعض في العام المنصرم.. وتصدرت الشكاوى ضد الأزواج القائمة بـ 111 شكوى، تليها ضد الاباءبـ 59 شكوى، وضد الاسرة بـ 35 شكوى، وضد الأشقاء بـ 33 شكوى وضد الطليق بـ 25 شكوى. كما تضمنت 14 شكوى ضد الزوجة و10 ضد الأبناء و8 حالات ضد أهل الزوج و5 حالات ضد الأم و 5 حالات ضد أهل الزوجة و 4 حالات ضد الأعمام، و 3حالات ضد زوجات الآباء. ووفقا لهذه التصنيفات فقد جاءت الرياض في المقدمة بـ117 قضية، ثم المدينة المنورة 49 قضية يليها جازان بـ 46 ثم الدمام بـ 33 ثم مكة المكرمة بـ 28 وجدة بـ 25 وعسير بـ 12 قضية.

المملكة تؤمّن حقوق مليون لاجئة في مواقع النزاعات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=217729&CategoryID=5

المدينة المنورة: عالية الشريف
أكدت المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة شرف القرافي أن المملكة لم تقتصر في كفالة حقوق المرأة وتمكينها على الداخل فقط، بل امتد ذلك إلى دعم قضايا المرأة الخارجية لا سيما في مناطق الحروب والنزاعات، رافضة ما تطلقه بعض المنظمات العالمية من اتهامات للمملكة بالتقصير في توفير حقوق المرأة.
وقالت القرافي في حلقة نقاش حول دور الجهات الحكومية والحقوقية في حماية حقوق المرأة السعودية شاركت فيها جهات حكومية عدة منها شرطة المدينة المنورة والإشراف الاجتماعي والسجون والصحة، ونظمها فرع حقوق الإنسان في المدينة المنورة أمس: إن مساعي المملكة إلى التخفيف من معاناة النساء في مخيمات اللجوء واضحة وجلية، وهناك أكثر من مليون لاجئة عملت المملكة على توفير الحقوق الأساسية لها كالحق في المأوى والغذاء والعلاج والملبس والمسكن، مستغربة ما يطلقه بعض المغرضين عن قصور المملكة في تمكين المرأة من حقوقها.
وأضافت القرافي: "هناك ظروف تحجب المرأة عن الاستفادة من الحقوق المتاحة لها في المملكة ومن أبرز تلك الأسباب جهلها بالحقوق وعدم معرفتها بالجهات الحقوقية والقضائية الموجودة بسبب النظرة التي خلفتها أيديولوجية الموروث الاجتماعي السلبي".
وكان المجتمعون ناقشوا دور الجمعية الوطنية تجاه قضايا المرأة، وحقوق المرأة عند التبليغ والقبض والتوقيف وحق المرأة في الرعاية الاجتماعية ونظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية والحقوق القانونية للسجينات، ودور الجامعات في نشر الثقافة الحقوقية بين الطالبات والحقوق الصحية للمرأة.
توصيات حلقة النقاش:
• ضرورة التكاتف والتنسيق بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل القوانين الداعمة لحماية حقوق المرأة.
• ضرورة تخليص المجتمع من العادات والتقاليد التي تحرم المرأة من حقوقها الشرعية والنظامية، من خلال برامج توعوية وإعلامية موجهه للمجتمع.

• إيجاد تعاون مشترك مع إدارة حقوق الإنسان بإدارة الشؤون القانونية بشرطة المنطقة.
• تعزيز دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي الثقافي الإسلامي بحقوق المرأة.
• تطوير قدرات الموظفين في القطاعات المهنية العاملة على تقديم الخدمات للنساء وزيادة تأهيلهم لتقديم خدمات تنسجم مع المعايير الحقوقية وأكثر تحسسا لتلبية حاجات النساء في التمكين الحقوقي من خلال إقامة الدورات التدريبية القانونية.
• ترسيخ أسس العمل المتكامل بين القطاعات "حقوق الإنسان، الشرطة، الشؤون الاجتماعية، الصحة" لتوفير الحماية للنساء.

أكدوا: تكرار محاولات الانتحار قد يصل لمرحلة إنهاء حياته بأي لحظة

ذوو محاول الانتحار بتوقيف صبيا يطالبون بتدخل الجهات الحقوقية

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://sabq.org/it1qde

محمد المواسي- سبق- جازان:
طالب ذوو المواطن الذي حاول الانتحار الأسبوع الماضي، بتوقيف شرطة محافظة صبيا، بتدخل جمعية وهيئة حقوق الإنسان، في وضع ابنهم الذي تجري التحقيقات معه، وهو مريض نفسيًا وحاول الانتحار لخمس مرّات داخل توقيف شرطة محافظة صبيا، من جراء التحقيقات معه على الرغم من حالته النفسية السيئة، حتى تمت إحالته لمستشفى الصحة النفسية بجازان، حيث كان يتلقى العلاج في المستشفى منذ عام 2009، وما زال يراجع المصحة النفسية للعلاج حتى إيقافه.
وأعرب ذووه عن احترامهم لجهة التحقيق، وحقهم في تحقيق العدالة، مطالبينها في الوقت نفسه، بمراعاة حالته النفسية، مؤكدين أن تكرار محاولات الانتحار قد يصل لمرحلة إنهاء حياته في أي لحظة، مشيرين إلى أن خروجه حاليًا من المصحة النفسية إلى السجن، يشكّل خطرًا على حياته؛ كونه يعاني أمراضًا.
وأبدوا رغبتهم في التحقيق مع المدعية التي اتهمته بالابتزاز، وإيقافها للتحقيق كما هو موقف وفتح أبعاد وجوانب القضية كافة، للطرفين أو إحالتهما للمحكمة عاجلاً؛ كون حالته النفسية في تدهور مستمر، حيث قارب إيقافه ستين يومًا.
وأكد ذووه تقدمهم لجمعية حقوق الإنسان بمنطقة جازان، مطالبينهم بسرعة التحرك والاطلاع على وضع ابنهم المتدهور.

بعد صور ومعلومات عن تعذيبها على يد والدتها العراقية

"حقوق الإنسان" توجه بتقصي حالة الطفلة المعنفة "نورة"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://sabq.org/mx1qde

بدر العتيبي- سبق- حائل:
وجّه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، بالبحث والتأكد من صحة المعلومات المتداولة حول وضع الطفلة المعنفة "نورة"، مشيراً إلى العزم على توفير الحماية للطفلة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية، وذلك على خلفية تداول معلومات وصور عبر مواقع التواصل.
وقال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد الفاخري لـ "سبق": "الجمعية تتابع ما نشر في مواقع التواصل الاجتماعي حول وجود طفلة تتعرض للعنف على يد والدتها وستتحقق من صحة ذلك".
وأضاف: "تعذيب الأطفال بأي شكل سواء لفظياً أو جسدياً أو نفسياً أو من خلال الحرمان من التعليم أو تمكين الطفل من قيادة السيارة وغير ذلك، يعتبر من الجرائم التي يعاقب عليها القانون وفقاً لنظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل".
وأردف: "المملكة حريصة على سنّ الأنظمة الكفيلة بحماية الطفل والحفاظ على حقوق وهي من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل والتي تضمنت العديد من الحقوق للأطفال في جميع مراحل عمرهم بما يضمن حفظ كرامة الطفل من أي استغلال أو تجاوز أو تعامل لاإنساني".
وكانت معلومات قد انتشرت عن تعرض الطفلة للتعذيب على يد والدتها العراقية التي حصلت على الجنسية السعودية مؤخراً، ودأبت على ضربها بالسلاسل وتعنيفها لأن ولادتها تزامنت مع سقوط العاصمة العراقية بغداد.

• حقوق الإنسان" بالمدينة تصدر6 توصيات لحماية حقوق المرأة

التنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني أبرز ها

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

عادل الحملي - المدينة المنورة
أوصى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة بعدة توصيات لحماية حقوق المرأة نصت على ضرورة التكاتف والتنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل القوانين الداعمة لحماية حقوق المرأة، وضرورة تخليص المجتمع من العادات والتقاليد التي تحرم المرأة من حقوقها الشرعية والنظامية وذلك من خلال برامج توعوية وإعلامية موجهه للمجتمع، جاء ذلك خلال حلقة النقاش التي عقدت بمقر فرع الجمعية بمشاركة ممثلين وومثلات من عدة جهات وهي مديرية الشرطة والإشراف الاجتماعي وإدارة السجون والشؤون الصحية وكلية الحقوق بجامعة طيبة إضافة إلى ممثل من مؤسسات المجتمع المدني، حيث هدفت حلقة النقاش إلى تسليط الضوء على دور الجهات الحكومية والحقوقية تجاه قضايا حقوق المرأة وإيجاد آلية مشتركة لتعزيز حماية حقوق المرأة.
كما أوصى فرع الجمعية بإيجاد تعاون مشترك مع إدارة حقوق الإنسان بإدارة الشؤون القانونية بشرطة المنطقة، وتعزيز دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي الثقافي الإسلامي بحقوق المرأة، إضافة إلى تطوير قدرات الموظفين في القطاعات المهنية العاملة على تقديم الخدمات للنساء وزيادة تأهيلهم لتقديم خدمات تنسجم مع المعايير الحقوقية وأكثر تحسساً لتلبية احتياجات النساء في التمكين الحقوقي من خلال إقامة الدورات التدريبة القانونية، وترسيخ أسس العمل المتكامل بين القطاعات (حقوق الإنسان ومديرية الشرطة والشؤون الاجتماعية والشؤون الصحية) لتحقيق الهدف الأسمى في توفير الحماية للنساء.
من جانبه قالت المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شرف القرافي: إن هناك ظروفًا تحجب المرأة من الاستفادة من الحقوق المتاحة لها في المجتمع تكون خاصة بجهلها بهذه الحقوق وعدم معرفتها بالجهات الحقوقية والقضائية الموجودة أو بسبب النظرة التي خلفتها أيديولوجية الموروث الاجتماعي السلبي، وأضافت: إن المملكة لم تألُ جهدًا في إيلاء قضايا المرأة جل الاهتمام والرعاية الكريمة، حتى غدت المرأة السعودية نموذجًا رياديًا إذ وفرت للمرأة الحماية الاجتماعية القانونية وأرست مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وعززت من وجودها في

جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتشارك في مسيرة التنمية، فنالت حقوقها في التعليم والالتحاق بالدراسات في كافة المؤسسات التعليمية والتساوي في فرص المشاركة في الأنشطة والحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي وتشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة، ومدنيًا لا تمييز بينها وبين الرجل فهي تتمتع بالحقوق كافة وتؤدّي الواجبات كافة، والنجاح الذي حقّقته في كل المواقع مؤشر على قدرتها على النجاح.

القحطاني: لن نخالف شرع الله والتصريحات السويدية مرفوضة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضط هنا

عبدالرحمن السيالي – جدة
رفض رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان ورئيس قسم القانون الخاص في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود في الرياض الدكتور مفلح ربيعان القحطاني ما حدث داخل البرلمان الأوروبي وعقب تصريحات وزيرة خارجية السويد معتبرا أن ذلك تجاوز على سيادة الدولة والتدخل في قضائها الذي لا يحق لأي جهة التدخل فيه قائلا ما حدث في البرلمان الأوروبي، وما تبعه من موقف لوزيرة خارجية السويد مرفوض تماما ولا نقبل به خاصة وأن ما قامت به المملكة العربية السعودية يتوافق مع شريعتها الغراء، فلا نقبل بأي أنظمة لحقوق الانسان تخالف شريعتنا، فلا نقبل التدخل في أمور الدولة الداخلية لأن هذا ورد في النظام الأساسي لدولة، فموقف المملكة واضح فإذا كان الأمر يتعارض مع نص شرعي أساسة الكتاب والسنة النبوية فلا نقاش في هذا، لذا يجب على حقوق الانسان وحقوق العدالة في جميع الدول أن تتفهم موقف المملكة وتتفهم أن قانون المملكة العربية السعودية هو الشريعة الإسلامية ولا تقبل النقاش فيما يخالف كتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، فالمجتمع والحكومة متوافقون على هذا النظام، أما الأنظمة التي لا تتعارض مع الشريعة فنحن نستمع إليها فإذا وجدنا أن فيها مصلحة لمجتمعنا أخذنا بها أما إذا تعارضت مع مصالح المجتمع السعودي فنبلغ بها ولا نقبلها.
وقال القحطاني إن إثارة مثل هذا الموضوعات والاعتقاد أن بالإمكان تعديل بعض النصوص الشرعية مثل التي تتعلق بالقصاص والحدود الشرعية فهذا مرفوض إثارتها ويجب على هذه الدول الاطلاع على النصوص الشرعية ليميزوا بين ما يمكن نقاشة وما لا يمكن نقاشه.
وأكد القحطاني أن جمعية حقوق الانسان استغربت هذه التصريحات ورفضتها وبلغت استغرابها لأعضاء البرلمان الأوروبي الذين قاموا بزيارة الجمعية خلال الأيام الماضية. وقال نحن ذكرنا لأعضاء البرلمان الأوروبي عندما زارونا أن مثل هذه المواقف مستغربة وغير مقبولة لأنها تمس سيادة المملكة وقضاءها، فالقضية التي أثيرت بسببها التصريحات قضية جنائية تمت فيها المحاكمة، وأتيحت الفرصة للمتهم لإبداء دفوعه، فالحكم القضائي يجب أن يحترم.
وأضاف: لقد خرج الأمر من إطاره الحقوقي إلى النظر في الشكل أو خلفية أخرى سياسية واستغلال أمر إجرائي خضع للمحاكمة في أمور ربما تفهم أن هناك موقفا غير مبرر سواء من الخارجية السويدية أو ممن أثار الموضوع داخل البرلمان الأوروبي.
فمثل هذه المواقف لا تساعد على حقوق الانسان وأنما هي تدخل في سيادة الدول وقضائها، والقضاء دائما في جميع الدول له سيادته واحترامه ولا تدخل فيه الحيثيات التي يراها طرف على الطرف الآخر فالقضية فردية لدينا، فهذه التصريحات سيكون لها انعكاسات على العلاقات السعودية -السويدية، ولقد سمعنا موقف مجلس الوزراء في المملكة مؤخرا تجاه هذا الموضوع وتمنيه أن لا يتطور الموضوع إلى أكثر مما وصل إليه. وقال القحطاني نرى انتهاكات فظيعة وكبيرة جدا تقوم بها إسرائيل أو النظام السوري أو غيرهم من الدول الأخرى ولم نرَ مثل هذه المواقف الحادة التي تصدر من بعض الدول في مثل هذه الحالات.

أوضحت بقولها: كدفن أحد أفراد أسرته وعزاء وزواج من يعولهم شرعاً

"حقوق الإنسان": يحق للسجين الخروج من سجنه لقضاء بعض مصالحه

المصدر: جريدة سبق الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://sabq.org/S71gde

سبق- متابعة:
أكدت جمعية حقوق الإنسان على حق السجين في الخروج من السجن لمباشرة بعض مصالحه كدفن أحد أفراد أسرته وحضور العزاء فيه أو حضور زواج أحد ممن يعولهم شرعاً.
وقالت الجمعية في تغريدات متتابعة بثتها صباح اليوم على حسابها في "تويتر": للسجين الحق في الخروج من السجن لزيارة عائلته لمدة 24 ساعة وفق ضوابط محددة، وذلك في حال عدم تمكنهم من زيارته في السجن، وللسجين الحق في المراسلة مع أهله وأصدقائه بالخطابات والاتصالات الهاتفية، ويحق له أن يطلب من إدارة السجن إحضار كاتب عدل لضبط توكيل السجين أو غيره من التصرفات أو اصطحابه للمحكمة.
وتابعت الجمعية: للسجين الحق في التدريب والتأهيل على بعض المهن، حيث يتم إلحاق السجناء بدورات تدريبية لحِرَف ومهارات متعددة.

السجون.. والفنادق الفخمة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

إبراهيم محمد باداود

تعتبر عقوبة السجن أحد أنواع الأساليب العقابية العالمية والتي تقع على الأشخاص نتيجة اقترافهم أفعالاً إجرامية مسّت بأمن الدولة والمجتمع وسلامة أفراده، فهي مكان لإيداع المحكوم عليهم قضائيًا، وهي عقوبة قديمة كانت تستخدم لردع الجاني من خلال وضعه في أماكن مغلقة تعزله عن المجتمع، وكانت تتم معاملته خلال فترة العزل بقسوة وشدة في التنفيذ، وبمرور الوقت تطوّر الاهتمام تاريخياً بالسجون، وأصبحت هناك حركة نوعية ساعدت على تبني سياسات تهتم بشكل أكبر بتغيير النظرة السائدة عن السجون، وما عُرف عنها من تَعرّض المساجين فيها لمختلف أساليب القمع والقسوة والإذلال، لتكون محاضن عزل يلقى فيها السجين كافة أنواع الاحترام والتقدير، ولديه حقوق تُمكِّنه من المحافظة على كرامته وإنسانيته.
يفيد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح القحطاني في تصريح له لجريدة الرياض هذا الأسبوع بأن أوضاع السجناء داخل بعض سجون المملكة تقترب من خدمات الفنادق الفخمة، مؤكدا بأن الجمعية زارت أكثر من سجن واطلعت

على أوضاع السجناء فيه، وقدمت الإيجابيات والسلبيات للمسؤولين، كما نوه خلال زيارته بما وجده من شفافية في تقديم الحقائق، وجهود كبيرة لتوفير الخدمات للسجناء أو لذويهم.

من جانب آخر فقد بدأت الأجهزة المعنية بتركيب السوار الأمني على بعض من لا توجد دواع أمنية لإيقافهم مع ضرورة متابعتهم، ويقوم هذا السوار بإرسال إشارات لنظام المراقبة في حال تجاوز حامله مسافة محددة، ويطبق هذا النظام على من يخشى توجههم لمناطق الصراع، وله عدة فوائد منها تقليل التكدس في السجون وضمان أمن المواطنين ويساهم في تحسين سلوك الشخص المراقب.

السجن هو سجن في نهاية المطاف، ومهما كان مستواه، فإن فيه ألم الحرمان والعزل وفيه ألم العقوبة، غير أن الواضح اليوم ومن خلال شهادات عدة جهات مختلفة بأن الدولة حريصة كل الحرص على تطوير مستوى السجون وخدماتها، وشفافيتها في إبراز هذا الأمر للجهات الإعلامية، والأهم من ذلك عملها المتواصل لتطوير المسجونين وإعادة تأهيلهم ليعرفوا خطأهم ويتوبوا منه ثم يعودون لمجتمعهم ليساهموا في تنميته وبنائه.

"حقوق عسير" تحتفل مع القيادات النسائية باليوم العالمي للمرأة

المصدر: جريدة سبق السبت 23 جماد الاول 1436هـ - 14 مارس 2015م
http://sabq.org/8f1gde

نادية الفواز- سبق- أبها:
أقامت هيئة حقوق الإنسان بعسير حفلاً للاحتفاء باليوم العالمي للمرأة حضره عددٌ من القياديات النسائية بالمنطقة، وطالبات من جامعة الملك خالد، قسم الطب والجراحة، وطالبات من كلية ابن رشد للعلوم الإدارية، وعضوات مجلس شباب عسير، إلى جانب عددٍ من سيدات المجتمع، وتم من خلاله التطرق إلى إنجازات المرأة السعودية وما قدمته على المستوى المحلي والدولي بالإضافة إلى الاستشهاد بنساء رائدات من منطقة عسير.
وقُدّم خلال الاحتفاء عرض لفيلم تسجيلي من إنتاج وإخراج الهيئة بعسير، عرض تاريخ تنصيب 8 مارس كيوم عالمي للمرأة، بالإضافة إلى أهم الجوائز التي تسلمتها المرأة السعودية نظير إنجازاتها العالمية.
من جانب آخر أكدت مديرة القسم النسوي لهيئة عسير سميرة عسيري خلال كلمتها بمناسبة الاحتفاء أن دور المرأة السعودية وما حققته من تقدم ومساهمة فعالة في عملية تطوير وبناء الوطن على الصعيدين الداخلي والخارجي ما هو إلا خلاصة لدعم الحكومة الرشيدة لها.. وإيمانًا من ولاتنا رعاهم الله بقدرتها في إتمام وإنجاح المهام المناط بها.
وفي الإطار ذاته تطرقت منى المطرفي (مساعدة للشؤون التعليمية بعسير) إلى الانعكاس الإيجابي لمثل هذا الاحتفاء الذي يعطي المرأة السعودية الكثير من الإصرار في العطاء لإكمال مسيرة كل سيدة ناجحة تمكنت من إبراز مكانة المرأة السعودية وأضافت: "نحن نمثل حلقات تكمل إحدانا الأخرى نصل بذاتنا كسعوديات نحو القمة فبعد مشقة العمل نجد أن مثل هذا الاحتفاء تكريم لنا يعزز من إنتاجيتنا الفكرية ورغبتنا الملحة في ملامسة سماء العالمية باسم المرأة السعودية الناجحة".

• حقوق الإنسان" بحائل تقيم ورشة (الحقوق الشرعية للمرأة في الإسلام)

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030100

حائل - منال الزايد
أقام فرع هيئة حقوق الإنسان بحائل القسم النسوي ورشة عمل تحت عنوان (الحقوق الشرعية للمرأة في الإسلام) وذلك تفعيلاً لليوم العالمي للمرأة وذلك الإثنين الماضي في قاعة التدريب والنشر بفرع الهيئة بحائل.

وتحدث عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المشرف العام على فرع حائل د. محمد السيف عن المرأة قبل الإسلام، والانتهاكات التي تتعرض لها من حرمانها من الإرث والوأد واستباحة جسدها في صور مختلفة، وقارنها بمنزلتها في المجتمع بعد نزول الوحي، وأن المرأة انتقلت من كونها طرفاً ضعيفاً في الحياة الاجتماعية في الجاهلية إلى مستشارة، وأخذت كافة حقوقها السياسية والاجتماعية، ضارباً عدة امثلة وقصصاً من السيرة النبوية وعهد الخلفاء الراشدين.
ثم بدأت ورشة العمل التي قدمتها الباحثة الشرعية في فرع الهيئة بحائل أماني الحربي، وتناولت فيها الحقوق الشرعية التي يكفلها الإسلام كابنه وكأم وكزوجة وأخت، ابتداء من حقوقها المالية من نفقة وإرث وحقها في إنهاء الزواج، وكذلك حقها في العمل والتعلم بما يتوافق مع الشرعية الإسلامية، بالإضافة لحقها في حضانة أطفالها أو زيارتهم لها في حال زواجها.
وشهدت ورشة العمل تفاعلاً من الحاضرات والذي اتضح من خلال المداخلات التي قمن بها، والتي تناولت تلك الحقوق بالتفصيل وربطها بما يحدث الان، والحقوق التي منحت من قبل الدولة للنساء لضمان تمكين المرأة ورفع الايذاء عنها، والعقوبات الرادعة للرجل المماطل إما بالطلاق أو النفقة أو تسليم الأطفال، كما شهدت الورشة حضور العديد من الجهات الحكومية، مثل الأحوال النسائية بالمنطقة، وموظفات القسم النسوي في الضمان الاجتماعية، ومديرة وباحثات دار الفتيات وسجن حائل العام، بالإضافة لموظفات التأهيل الشامل.

في لقاء تحت عنوان "حرية الرأي والتعبير حق ومسؤولية"

"الحسين": الإسلام حدد الإطار العام المنظم لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://sabq.org/Sq1qde

خالد السليمي- سبق- حائل:
أكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين، أن الدين الإسلامي حفظ حقوق الإنسان منذ عام 632 ميلادي، لافتاً أنها كانت ضمن سلوكيات الفرد المسلم وأمور يؤمن بها بعدما رسم النبي -صلى الله عليه وسلم- في خطبة حجة الوداع المعالم الرئيسية والإطار العام الناظم لحقوق الإنسان حيثما كان، وفي أي زمان.
وتابع: كما حدد نبينا الكريم حرمة سفك الدماء، وحرمة مال الإنسان، ولا محاباة ولا تفضل، ولكم في القصاص حياة، وإعلان حقوق المرأة، والقضاء على كافة أشكال التمييز.
وأشار الدكتور "الحسين" خلال اللقاء المفتوح مع منسوبي جامعة حائل وطلابها وطالباتها، بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان، تحت عنوان "حرية الرأي والتعبير حق ومسؤولية" والذي أقيم في مسرح كلية المجتمع في المدينة الجامعية صباح اليوم، الاثنين، إلى أن حفظ الدين الإسلامي لحقوق الإنسان أعطى أبعاداً كثيرة في حياة الفرد المسلم، حتى خرج العديد من المبدعين من المسلمين في شتّى العلوم والمعارف في ذلك العصر، كما أن الإسلام جعل من حقوق الإنسان واجبات يعاقب المقصر في أدائها.
وحول دور المملكة في حفظ حقوق الإنسان، أكد الدكتور زيد الحسين، أن للمملكة مواقف خاصة في منع الازدراء بالأديان والرسل واستجابت الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لطلب المملكة وستناقش ذلك، وكما سعت المملكة إلى منع مشروع طرح عن حقوق المثليين، ودعت المملكة إلى جمع الأصوات لرفضه لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية والفطرة الإنسانية السوية، وفي إسهامات المملكة الدائمة دانت السعودية الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني أمام مجلس حقوق الإنسان.
وعلى الصعيد المحلي، أكد الدكتور "الحسين" أن هيئة حقوق الإنسان تستقبل جميع الشكاوى من الموظفين والطلاب ضد القطاعات التي يعملون بها، وتسعى دائماً لرفع الظلم عن المظلوم، كما أنها تراقب أداء الجهات الحكومية، مشيراً إلى أن حقوق الإنسان في السعودية تراعي جانب حرية الرأي وعدم التجريح في الكلمة ضد الطرف الآخر، وأن مثل هذه القضايا هي موضع اهتمام جهات عديدة في المملكة.

وأجاب نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان في المملكة على أسئلة الحاضرين والحاضرات، وأكد أن ملف الأخطاء الطبية مفتوح ويناقش لدى هيئة حقوق الإنسان مع المسؤولين في وزارة الصحة، والعديد من الملاحظات على مستشفيات الوزارة.

وحول جريمة تأجير العاملة المنزلية، أفاد الدكتور "الحسين" بأن المملكة أنشأت لجنة وطنية دائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تختص بمتابعة أوضاع الضحايا وتتألف من عدد من الجهات الحكومية بالسعودية، ولها اجتماعات شبه أسبوعية ونفذت أحكام ضد المنتهكين لحقوق الإنسان.

وحول الجدال الحاصل في مواقع التواصل الاجتماعي والتجريح بالأشخاص، أكد بأن هيئة حقوق الإنسان ناقشت موضوعات الطبع والنشر والأخلاقيات المرتبطة بالكلمة، كما أن الشريعة الإسلامية لم تترك فراغ في هذا الأمر، والقوانين بالمملكة تكفل حفظ حق المعتدى عليه وأخذه له.

وفي نهاية اللقاء المفتوح، تجول نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين، وبرفقه مدير جامعة حائل في معرض "الفيصل.. شاهد وشهيد"، وعبّر الدكتور "الحسين" عن سعادته بما شاهده من ترتيبات أعدتها الجامعة لاحتضان المعرض، كما أشاد في نهاية اللقاء بتطور جامعة حائل خلال زيارتين له للجامعة، مشيراً إلى أنها تطورت في مجال الأبحاث والتخصصات التي تفيد سوق العمل في السعودية.

المملكة تطالب حكومة ميانمار بوقف التمييز ضد الأقلية الروهينجية المسلمة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.al-madina.com/node/594688?live

واس - جنيف

أعربت المملكة العربية السعودية اليوم أمام مجلس حقوق الإنسان عن أسفها لاستمرار الانتهاكات الممنهجة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تتعرض لها أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار، وهو ما أكده تقرير المقررة الخاصة لحقوق الإنسان المعنية بميانمار يانجي مي.

وقال عضو هيئة حقوق الإنسان عضو وفد المملكة المشارك في أعمال مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عبدالعزيز بن علي العقلاء في كلمته أنه بعد الاطلاع بدقة على ما جاء في التقرير المعني وما ذكرته المقررة بأنها لم تلاحظ أي تحسن في أحوال النازحين الروهينجا المسلمين منذ زيارتها السابقة في يوليو للتحقيق بعد مزاعم إساءة معاملتهم من قبل الأغلبية البوذية في ولاية راخين فإن المملكة ترى أن هذا التوتر سيؤدي إلى تصاعد العنف وعمليات القتل والترويع ، وأن الأقلية المسلمة وغالبيتها بدون جنسية ، ستكون الخاسر الأكبر من قرار السلطات في ميانمار تجريد جميع حاملي بطاقات التسجيل المؤقتة من حقوقهم، ما يفاقم مشكلتهم في الوجود .

وأعرب عن قلق المملكة من هذا التمييز ضد المسلمين لحرمانهم من جنسيتهم الأصلية لأنهم مسلمين الأمر الذي يقلل من فرص التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد ويعد تطورًا خطيرًا مناهضًا للقيم الإنسانية والحريات والتنوع الثقافي والتسامح واحترام حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا التمييز سيؤدي إلي تعميق مشاعر الكراهية وتأجيج الصراع بين أبناء البلد الواحد، ويهدم الجهود التي تبذل لتعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب .

وطالبت المملكة حكومة ميانمار بفعل المزيد لنشر مزيد من التفاهم والوئام بين الجاليات المختلفة في البلاد من خلال تفعيل العمل بمذكرة التفاهم مع منظمة التعاون الإسلامي وخطة العمل التي تهدف إلى تقديم المساعدات وإنشاء البنى

التحتية من مدراس ومستشفيات في المناطق التي تقيم بها هذه الأقلية والسماح بالبدء في ذلك في أقرب فرصة وقد رصدت المملكة 50 مليون دولار لصالح هذه الغرض.

د. الحسين: حقوق الإنسان في المملكة تراعي جانب حرية الرأي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030956

حائل - خالد العميم

أكد معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين أن الدين الإسلامي حفظ حقوق الإنسان منذ عام 632 ميلادي، ولكنّها لم تُعرّف في الإسلام بهذا المسمى، بل كانت من ضمن سلوكيات الفرد المسلم وأمور يؤمن بها بعدما رسم النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع المعالم الرئيسية والإطار العام الناظم لحقوق الإنسان حيثما كان، وفي أي زمان بعدما حدد نبينا الكريم حرمة سفك الدماء، وحرمة مال الإنسان، ولا محاباة ولا تفضل، ولكم في القصاص حياة، وإعلان حقوق المرأة، والقضاء على كافة أشكال التمييز.

وأشار الدكتور الحسين في اللقاء المفتوح مع منسوبي جامعة حائل وطلابها وطالباتها بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان تحت عنوان "حرية الرأي والتعبير حق ومسؤولية" والذي نظمته جامعة حائل على مسرح كلية المجتمع في المدينة الجامعية يوم أمس إلى أن حفظ الدين الإسلامي لحقوق الإنسان أعطى أبعاداً كثيرة في حياة الفرد المسلم، حتى خرج العديد من المبدعين من المسلمين في شتّى العلوم والمعارف في ذلك العصر، كما أن الإسلام جعل من حقوق الإنسان واجبات يُعاقب المقصر في أدائها.

وحول دور المملكة في حفظ حقوق الإنسان، شدد د. زيد الحسين أن للمملكة مواقف خاصة في منع الازدراء بالأديان والرسل واستجابت الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لطلب المملكة وستناقش ذلك، وكما سعت المملكة إلى منع مشروع طُرح عن حقوق المثليين، ودعت المملكة إلى جمع الأصوات لرفضه لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية والفطرة الإنسانية السوية، وفي إسهامات المملكة الدائمة دانت المملكة الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني أمام مجلس حقوق الإنسان.

وعلى الصعيد المحلي، أكد الدكتور زيد الحسين أن هيئة حقوق الإنسان تستقبل جميع الشكاوى من الموظفين والطلاب ضد القطاعات التي يعملون بها، وتسعى دائماً لرفع الظلم عن المظلوم، كما أنها تراقب أداء الجهات الحكومية، مشيراً إلى أن حقوق الإنسان في المملكة تراعي جانب حرية الرأي وعدم التجريح في الكلمة ضد الطرف الآخر وأن مثل هذه القضايا هي موضع اهتمام جهات عديدة في المملكة.

وأجاب الدكتور زيد الحسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان على أسئلة الحاضرين والحاضرات، وأكد أن ملف الأخطاء الطبية مفتوح ويُناقش لدى هيئة حقوق الإنسان مع المسؤولين في وزارة الصحة، والعديد من الملاحظات على مستشفيات الوزارة، وحول جريمة تأجير العاملة المنزلية، أفاد الدكتور الحسين بأنه أنشأت المملكة لجنة وطنية دائمة لمكافحة الإتجار بالأشخاص تختص بمتابعة أوضاع الضحايا وتتألف من عدد من الجهات الحكومية بالمملكة، ولها اجتماعات شبه أسبوعية ونفذت أحكام ضد المنتهكين لحقوق الإنسان، وحول الجدال الحاصل في مواقع التواصل الاجتماعي والتجريح بالأشخاص أكد بأن هيئة حقوق الإنسان ناقشت موضوعات الطبع والنشر والأخلاقيات المرتبطة بالكلمة، كما أن الشريعة الإسلامية لم تترك فراغا في هذا الأمر، والقوانين بالمملكة تكفل حفظ حق المعتدى عليه وأخذه له.

سحب "معنّفة حائل" من أمّها بقوة الحماية الاجتماعية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/03/18/1312905

تدخل قصة المعنّفة الحائلية «نورة الرشيدي»، اليوم، فصلاً معقّداً بعد قرار إدارة الحماية الاجتماعية في المنطقة سحب الطفلة من والدتها. الفصل الجديد أسسته الباحثة الاجتماعية المشرفة على حالة الصغيرة أمس، بعد ثبوت تعرض الصغيرة للتعنيف من والدتها المصابة بـ «السيكوباتية». وقال مدير الحماية الاجتماعية في حائل فهد العتيبي لـ «الشرق» إن حالة الأم تحتّم «حل الأمور بشكل ودي لضمان عدم تفكك الأسرة».

وأضاف العتيبي أن الطفلة تبلغ من العمر 13 سنة وتدرس في الصف الأول المتوسط، مؤكداً أن الاختصاصية الاجتماعية تتابع الطفلة بشكل مستمر عن طريق الزيارات والتواصل مع المرشدة الطلابية في المدرسة والاستفسار عن حالتها في حال تغيبها عن المدرسة.

العتيبي لـ الشرق: الأم مصابة بالسيكوباتية.. والأب توفي منذ شهر

«الحماية الاجتماعية» تسحب الطفلة نورة الرشيدي من والدتها.. اليوم

الدمام – ياسمين آل محمود

قررت إدارة الحماية الاجتماعية بحائل، سحب الطفلة نورة الرشيدي من والدتها اليوم، وذلك بعد زيارة قامت بها الباحثة الاجتماعية المشرفة على حالتها لها أمس، وتأكيدها بأن الطفلة تعرضت للتعنيف من والدتها.

وكشف مدير الحماية الاجتماعية في مدينة حائل فهد العتيبي لـ «الشرق»، عن وفاة والد الطفلة الثمانيني «عسكري متقاعد» قبل شهر، مبينا أن التقارير الطبية تؤكد أن الأم مصابة بالسيكوباتية، وقال «لابد من حل الأمور بشكل ودي لضمان عدم تفكك بقية أفراد الأسرة، وأشقاء نورة هم مبارك وعبدالله وكفاح وبسمة وفرح».

وذكر أن الأسرة تتلقى دعما مكافأة من الضمان، بالإضافة إلى تغيير كامل لأثاث منزلهم في حي البادية ودفع إيجاره سنويا، مبينا أن الطفلة لم تخضع لجلسات علاج نفسية بسبب رفض الأم «عراقية الأصل».

وأوضح العتيبي أن الطفلة تبلغ من العمر 13 سنة وتدرس في الصف الأول المتوسط، مؤكداً أن الاختصاصية الاجتماعية تتابع الطفلة بشكل مستمر عن طريق الزيارات والتواصل مع المرشدة الطلابية في المدرسة والاستفسار عن حالتها في حال تغيبها عن المدرسة.

وقال إن الصورة المتداولة للطفلة نورة ليست لها أو أنها قديمة جداً بحسب أقوال القسم النسائي التابع للحماية بعد رؤيتهم لها، وأضاف «القضية المثارة في مواقع التواصل قديمة منذ عام 1430هـ، والحماية منذ ذلك الحين تتابع الحالة، وتمت زيارتها قبل أسبوعين من قبل الباحثة الاجتماعية التابعة للحماية».

وأبدى العتيبي استغرابه مما أثير في مواقع التواصل عن رفض الجهات المختصة التجاوب مع وضع الطفلة، وقال «جميع الشكاوى تقبل من أي شخص كان سواء أكان جارا أو تعليما أو شرطياً».

من جهتها، أكدت مدير هيئة حقوق الإنسان في حائل فاطمة الشمري لـ «الشرق»، أن الهيئة استقبلت الشكوى في حينها، وتم التحري عنها وفي خلال يومين تم رفعها إلى دار الحماية كونها الجهة التنفيذية التي يحق لها دخول المنزل ومباشرة الحالة وتقييم وضع الأسرة، وقالت «حقوق الإنسان جهة إشرافية تتابع حالات العنف وتتواصل مع جهات الاختصاص».

وأشارت إلى تعاون الحماية وتصرفها السريع مع القضية، مبينة أنها تواصلت مع مدير دار الحماية أمس، وأخبرها أن الفتاة بخير وليست في المستشفى، مبدية امتعاضها من إثارة القضية بعد أن استتبت الأمور وأُخذت التعهدات على الأم بعد أن ثبت تعرض الفتاة لتعنيف لفظي وجسدي.

في السياق، قال المستشار القانوني أحمد المحيميد، إنه يجب سحب الحضانة فوراً من الحاضن سواء كان سليما أو مريضا نفسيا في حال ثبوت تعرض الطفل للأذى، وتنتقل الحضانة للعم أو الخال أو أي قريب من الدرجة الأولى يوفر للطفل الحماية المطلوبة، وفي حال تعذر ذلك يمكن نقل الفتاة إلى دار الحماية، مبينا أن المستشفى لا يقبل بخروج المعنف إلا باستلامه من قبل دار الحماية حفاظاً على سلامته. وأكد المحيميد عدم صحة ما يتردد عن عدم قبول البلاغ من محيط الشخص المعنف، ويُقبل على الفور بحسب لائحة الحد من الإيذاء، ويتم التحقق من الحالة والتحرك على الفور.

والدة نورة منعتها وشقيقاتها الثلاث من الذهاب إلى المدرسة

تروي الزميلة خلفة الشمري، أحداثاً عايشتها بالقرب من الطفلة نورة الرشيدي، وذكرت أن والدتها قامت بعد وفاة والدها بمنع شقيقات نوره الثلاث «كفاح، وبسمة، وفرح»، من الذهاب إلى المدرسة، إضافة إلى نورة. وقالت «قبل 9 سنوات تقريباً سكن أشخاص بالقرب من منزلنا، وكنا نسمع يومياً في منتصف الليل صراخ طفلة، ولا نعلم ما هي المشكلة، وفي أحد الأيام جاءتني ابنة أخي لتخبرني، وهي مذعورة، أن والدة نورة «جارتنا» ضربتها في الشارع حتى خرج من جسدها الدم، وتركتها مرمية في الشارع». وأضافت «لم أصدق كلامها، وتوقعت أنه ضرب عادي من أم لابنتها، وخرجت مع ابنة أخي للمكان الذي حدث فيه الضرب، وشاهدت نورة تنزف دماً، وقد كسرت جمجمتها، إضافة إلى وجود كدمات بالغة في جسدها، فأخذتها معي إلى منزلنا، وألبستها ملابس ابنة أخي لأنها في عمرها». وأوضحت الشمري أن والدة نورة حين علمت بذلك أخذت تضرب الباب بقوة، وتطلب طرد نورة إلى الشارع، وأن لا نتدخل في شؤونها، وبعد رفضنا ذلك، قامت بإبلاغ الشرطة عن أخي، فطلبت من نورة أن ترفض الذهاب مع والدتها، لكنها من شدة الخوف رضخت لطلب والدتها ورجعت معها. وأضافت «بعدها انتقلت إلى منزل قريب من بيتنا السابق، ولاحظت استمرار تعنيف الفتاة، فطلبت من مديرة المدرسة «الابتدائية العشرون» بضرورة التوجيه، والإرشاد، فتم التحقيق معها، وبعدها رُفعت القضية إلى الإمارة، والشؤون الاجتماعية، لكن الأم كررت تعنيف طفلتها، واستمرت قضية نورة 10 سنوات». وذكرت الشمري، أن نورة جلست مدة أسبوع في حماية مديرة المدرسة «الابتدائية العشرون».

هيئة عسير تحتفل باليوم العربي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150318/Con20150318759594.htm

عبدالله القحطاني (أبها)

احتفلت هيئة حقوق الإنسان بعسير باليوم العربي لحقوق الإنسان تحت شعار «حرية الرأي والتعبير .. حق ومسؤولية»، وذلك بالتعاون مع كلية ابن رشد للعلوم الإدارية. وخلال البرنامج قدمت عايدة عبدالله الغامدي مدربة برامج وزارية وتربوية بإدارة التعليم ورقة عمل تضمنت العديد من المفاهيم الرئيسية حول أساسيات حرية الرأي والتعبير، وطرحت طالبات الكلية العديد من الأسئلة التثقيفية حول المفهوم الذاتي للمتلقي عن المقصود بحرية الرأي والتعبير في صورة أشبه بالعصف الذهني.

الحسين: حقوق الإنسان في السعودية محفوظة ومنظمة هيومن رايتس مسيسة

المصدر: جريدة الوئام الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م

اضغط هنا

الرياض - الوئام :
أكد زيد بن عبد المحسن الحسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، أن منظمة هيومان رايتس «مسيسة»، وممولة من جهات عدة، مشيرا إلى أنهم قد حاوروا قيادات تلك المنظمة في محاولة لتصحيح بعض المفاهيم المغلوطة لديهم والادعاءات غير الصحيحة التي يطلقونها على المملكة، إلا أنهم اكتشفوا أنها لا تهدف لحقوق الإنسان ولكن بها أهداف أخرى.
وأكد عبد المحسن خلال لقائه مع منسوبي جامعة حائل وطلابها بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان تحت عنوان «حرية الرأي والتعبير حق ومسؤولية»، أن للمملكة مواقف كبيرة في مجال الإنسان؛ خصوصا في دعوتها لمنع الازدراء بالأديان والرسل، مبينا أن الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد استجابت لطلب المملكة وستناقش ذلك، بالإضافة إلى إدانات المملكة المستمرة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وانتهاكات حقوق المواطن الفلسطيني أمام مجلس حقوق الإنسان، مفيدا بأن المملكة قد أوقفت مشروعا طرح في الأمم المتحدة يدعم الشذوذ، بعد أن دعت إلى جمع الأصوات للتصدي له لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية، والفطرة الإنسانية السوية.
وأضاف نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان أن المملكة قد أنشأت لجنة وطنية دائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص تتألف من عدد من الجهات الحكومية بالسعودية، مبينا أنها قد بدأت أعمالها بالفعل ونفذت أحكاما ضد المنتهكين لحقوق الإنسان، ولها اجتماعات شبه أسبوعية، مشيرا إلى أن ملف الأخطاء الطبية ما زال مفتوحا ويُناقش لدى هيئة حقوق الإنسان مع المسؤولين في وزارة الصحة، بسبب وجود ملاحظات على عدة مستشفيات.
وأشار الحسين إلى أن الهيئة تستقبل جميع الشكاوى من الموظفين والطلاب ضد القطاعات التي يعملون بها في إطار سعيها دائما لرفع الظلم عن المظلوم، بالإضافة إلى مراقبتها أداء الجهات الحكومية، مشددا على أن حقوق الإنسان في المملكة تراعي جانب حرية الرأي وعدم التجريح في الكلمة ضد الطرف الآخر وأن هذا الأمر هو موضع اهتمام جهات عدة في المملكة.
وشدد الحسين على أن الدين الإسلامي حفظ حقوق الإنسان ضمن سلوكيات الفرد المسلم بعد أن وضع النبي محمد صلى الله عليه وسلم معالمها الرئيسية في خطبة حجة الوداع ضمن الإطار العام المنظم لحقوق الإنسان في كل مكان وزمان؛ من حرمة سفك الدماء، وحرمة مال الإنسان، وإعلان حقوق المرأة، والقضاء تاما على جميع أشكال التمييز، والقصاص، مفيدا بأن حفظ الإسلام لحقوق الإنسان قد منح أبعادا كثيرة في حياة الفرد المسلم حتى خرج الكثير من المبدعين المسلمين في شتّى العلوم والمعارف في ذلك العصر.

الشيعة في السعودية

المصدر: جريدة أنحاء الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
/http://www.an7a.com/169581

أحمد عدنان

التحسس من استخدام مصطلح ''الإصلاح'' في بيانات الملك سلمان واضح لصالح الاعتماد على مفردات ''التطوير'' و''التحسين''، وإذا قرأناه مع القرارات التي اتخذها الملك منذ توليه الحكم، فيمكن استنتاج أن سلمان يملك مشروعا إداريا طموحا، لكن هذا المشروع يفتقر إلى أساس سياسي.
في كلمة الملك الأخيرة، التي أراد من خلالها رسم ملامح عهده الوليد، انبلج اتجاه يصلح قاعدة سياسية لرؤية سلمان الإدارية فيما نصه ''إن كل مواطن في بلادنا وكل جزء من أجزاء وطننا الغالي هو محل اهتمامي ورعايتي، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى''.

وأضاف "ونؤكد حرصنا على التصدي لأسباب الاختلاف ودواعي الفرقة، والقضاء على كل ما من شأنه تصنيف المجتمع بما يضر بالوحدة الوطنية، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات".
لو نجح فريق العمل الملكي في تنفيذ رؤية سلمان التي تختصر مفهوم المواطنة، لانتقلت البلاد إلى قمة جديدة وفسيحة في المشاهد العربية والإقليمية والدولية.
إن هذه الرؤية، قاسم مشترك بين سلمان وسلفه عبدالله، فالعاهل الراحل قطع شوطا واضحا باتجاه المواطنة حين أدخل إلى الحكومة وزيرا من الطائفة الإسماعيلية الكريمة، وحين آل العرش إلى سلمان ثبته في منصبه.
الحديث عن المواطنة في المملكة ناقص من دون التطرق -في الدرجة الرئيسة- إلى الإسماعيلية والشيعة. الإسماعيليون أفضل حالا لسببين، الأول هو انعدام الصلة بين الإسماعيلية في السعودية وبين التعقيدات الإقليمية، والثاني هو انتماء الإسماعيليين إلى النسيج القبلي السعودي.
فيما يخص الشيعة فالوضع مختلف. يجب التأكيد على أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 نقطة تحول سلبية على أكثر من صعيد، فالثورة ضخت الروح في فكرة الإسلام السياسي الذي انتهى إرهابا نعاني منه إلى اليوم في المنطقة ككل، كما أنها أيقظت شياطين الطائفية النائمة لتنمو وحشا يقتات على دماء العرب والمسلمين. القطيف نفسها، عاصمة الشيعة السعوديين تغيرت، فالحجاب الذي كان نادرا أصبح مشاعا، والمشهد السياسي الشيعي الذي كان خزانا للحركات اليسارية والقومية في السعودية، بدءا من جبهة الإصلاح الوطني (1956) ثم جبهة التحرر الوطني (1958) وصولا إلى الحزب الشيوعي (1975) إضافة إلى حزب البعث وحركة القوميين العرب، التفت إلى الإسلاموية الشيعية.
إننا نلمس مشاركة واسعة وقيادية لعلمانيي الشيعة في المشهد الوطني بصورة تجسد القطيعة الجذرية مع فكرة الطائفة، قبل الثورة الإسلامية الإيرانية وبعدها، لكن الثورة اخترقتهم وأضعفتهم، وازدادوا ضعفا بسبب التهميش الرسمي لقوى الاعتدال الوطنية في المشهد الشيعي.
"انتفاضة 1400 هـ" في المناطق الشيعية شرق السعودية توازت مع حادثة احتلال جهيمان للحرم المكي، وكلاهما تلا الثورة الإسلامية الإيرانية. تعاملت السلطات بصرامة مع مظاهر الشغب في القطيف وما حولها التي قامت تحت غطاء المطالب الشعبية احتجاجا على تهديد الولايات المتحدة لإيران إثر احتلال السفارة الأميركية في طهران. سار الغاضبون بمواكب العزاء خارج الحسينيات في الشوارع رافعين صور الخميني وبعض الشعارات السياسية التي تلعن "الشيطان الأكبر".
هذه الحادثة نقطة تأريخ محورية تعكس التحولات السياسية والاجتماعية في القطيف لصالح الإسلاموية بتأسيس "منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية" بقيادة حسن الصفار ثم توفيق السيف، بعد "الانتفاضة"، أقامت الحركة أولا في طهران، ثم انتقلت إلى دمشق بعد الاختلاف مع رئيس الجمهورية الإيرانية (وقتها) علي خامنئي الذي أراد تسيير الحركة ضمن أمواج السياسة الإيرانية، وبعد سنوات من الإقامة في دمشق، انتقلت إلى لندن رغبة في اكتساب أبعاد إعلامية وسياسية أوسع، لتأتي حرب الخليج الثانية، وتتعرض المملكة للخطر العراقي بعد احتلال الكويت، فيقدم الشيخ حسن الصفار موقفا وطنيا أصيلا يتمثل في إعلان تضامنه مع النظام، مطالبا الشيعة في المملكة بالالتحاق بمعسكرات التدريب الحكومية من أجل الدفاع عن الوطن، وقال نصا لوكالة رويترز "وإن كنا نعاني كطائفة من بعض المشاكل، إلا أن ذلك لا يعني أن نقف مع العدوان العراقي أو نبرر له".
التجربة الشيعية في البيئة لسعودية
على الرغم من المسمى الصارخ للمنظمة، إلا أنها في الحقيقة لم تكن تحمل برنامجا سياسيا واضحا، كونها كانت حركة احتجاج ونقد أكثر منها حزبا سياسيا أو تنظيما تحرّريا، وكان مما سهل عودتها للبلاد، ملاحظة قادتها أن مستوى النقد لسلوك النظام وأجهزة الدولة في الداخل اقترب كثيرا من خطابهم بسبب حرب الخليج، كما أن النظام تلقى بترحيب وتقدير بالغين تصريح الشيخ حسن الصفار. وبدأت الاتصالات بين الحركة والنظام ممثلا في ناصر المنقور وغازي القصيبي (سفيرا السعودية في لندن) وأحمد الكحيمي (سفير المملكة في سوريا) والشيخ عبدالعزيز التويجري (مستشار الأمير عبدالله بن عبدالعزيز) والأمير بندر بن سلطان (سفير المملكة في الولايات المتحدة). وقد أسهمت هذه الاتصالات بأن يجتمع الملك فهد -رحمه الله- في جدة بوفد من الحركة في سبتمبر 1993 انتهى بالعفو عن المعارضين الشيعة خارج البلاد، وإطلاق المعتقلين في الداخل، وإيقاف الاعتقالات العشوائية في المنطقة الشرقية بشبهة الطائفة، ولاحقا الموافقة على بناء المساجد وأداء الشعائر والتعازي في العلن.
عاد فؤاد إبراهيم وحمزة الحسن إلى البلاد بعد أن تصالح التنظيم الذي ينتمون إليه مع النظام، ولكن للأسف، لم تفتح أمامهم سبل العيش. فالصحف السعودية لم ترغب في استكتابهم، والأجهزة الرسمية لم تصرّح لهم بتأسيس مجلة يمارسون من خلالها مهنتهم الوحيدة، وهي الكتابة، مما دفع الحسن وإبراهيم إلى مغادرة البلاد في أواخر التسعينات، ولم ينشطوا كمعارضة إلا بعد عقد تقريبا على مغادرتهم الثانية.

فؤاد إبراهيم أصدر عام 2007 كتابا بعنوان "الشيعة في السعودية"، أستحضره الآن، للاستدلال على أنه من الممكن ومن البديهي استحضار القواسم المشتركة مع المختلف. في بداية الكتاب يعلن إبراهيم "ليست النية معقودة هنا من أجل استدراج القارئ إلى المشاركة في تسجيل شهادة إدانة ضد الدولة وتبرئة الشيعي".
ويضيف "لم يسبق أن وصل مواطن شيعي إلى منصب وزاري، فنسبة تمثيل الشيعة في المجلس هي 0 بالمئة وفي مجلس الشورى 3 بالمئة وفي مجالس المناطق 18 بالمئة ولم يعين إلا سفير شيعي واحد".
ومن مكان آخر، ينتقد التطرف الديني في أدبيات سفر الحوالي -شفاه الله- أو فتوى علماء السلفية السعوديين في يناير 1927 والتي منها "وأما الرافضة، فأفتينا الإمام أن يلزمهم البيعة على الإسلام، ويمنعهم من إظهار شعائر دينهم الباطل، وترك الشرك من دعاء الصالحين من أهل البيت وغيرهم، وعلى ترك سائر البدع في اجتماعهم على مآتمهم وغيرها، مما يقيمون به شعائر مذهبهم الباطل، ويمنعون من زيارة المشاهد في العراق، ويرتب الإمام فيهم أئمة ومؤذنين ونوابا من أهل السنة ومن أبى قبول ذلك ينفى عن بلاد المسلمين".
لم يتوقف إبراهيم عند هذا الحد، بل سخّر الجزء الأكبر من كتابه لنقد التجربة الشيعية والفكر الديني الشيعي داخل البيئة السعودية، ومن ذلك "مؤسف القول إن المنطقة الشرقية كانت سوقا للنتاج الثقافي الشيعي بصيغته السجالية، وهو نتاج يشمل على تعريض بالخلفاء الراشدين وبأمهات المؤمنين وخصوصا عائشة وحفصة، إضافة إلى ما تحمله بعض الأدعية غير المسندة من عبارات هابطة ومخلّة، ولا تقترب من بعيد أو قريب من روح التشيع كما صاغه الإمام جعفر الصادق. إن استمرار تدفّق هذه النتاجات إلى الساحة الشيعية لا مبرر له سوى رغبة بعض مؤسسات النشر في تحقيق مزيد من الربح، وتلبية لأهداف خاصة لا يجني منها الشيعة في المنطقة الشرقية سوى التوتر في علاقاتهم الداخلية، والركون إلى ثقافة سجالية، والانحباس في الشرنقة الطائفية".
يطالب إبراهيم رجل الدين الشيعي في المملكة بتطوير خطاب ديني متسامح، وامتلاك القدرة على نقد الذات قبل نقد الآخر، ويطالب الشيعة جميعا بالانخراط في نشاط وطني عام، باعتبارهم جزءا من وطن كبير، يحتضن تلاوين من القوى السياسية والاجتماعية والثقافية تقاسم الشيعة هموما وطموحات ومصالح مشتركة، وترابا واحدا ومصيرا واحدا، وينتقد بضراوة بعض الشيعة الذين يمموا وجوههم إلى الخارج الشيعي، يقول إبراهيم "المواطنون الشيعة الآن إزاء فرصة للاندماج في النسيج الوطني العام، والانتقال من كونهم فئة مذهبية إلى قوة فاعلة في البناء الوطني العام، فهم جزء منه ويتحملون قسطا من مسؤولية الالتحام به". وربما يجدر اليوم، أن يخاطب إبراهيم نفسه اليوم بما خاطب غيره بالأمس.
وهنا، تجدر الإضاءة على بعض الخطابات (البيانات) التي رفعها المواطنون الشيعة إلى أصحاب القرار في المملكة، للتأكيد على حلم المواطنة المتين في العقل الجمعي للطائفة.
أهم هذه الخطابات، هو خطاب "اندماج الشيعة في الإطار السياسي الوطني – برنامج عمل لمعالجة التمييز الطائفي" والذي رفع لوليّ العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز في 5 شعبان 1429 بتشجيع هيئة حقوق الإنسان الحكومية ورئيسها الأسبق تركي السديري، ويحقق هذا البرنامج حاجتين متوازيتين "حاجة الطائفة الشيعية في التخلص نهائيا من مشكلة التمييز والتهميش القائم على مبررات مذهبية، وحاجة النظام في التخلص نهائيا من القلق الذي يتسبب فيه الانقسام المذهبي" ضمن مفهوم الاندماج "الذي يعني إزالة الأسباب التي تعيق المشاركة الطبيعية للشيعة في الحياة العامة للبلاد"، مقترحين مسارات ثلاثة لتطبيق هذا البرنامج "التمثيل الوظيفي، التطبيع الاجتماعي، وتحييد الجانب الديني في العلاقة بين المجتمع الشيعي والدولة". وقد اقترح مقدمو البرنامج خطوات تفصيلية ومتدرجة لتنفيذ كل مسار، ويحسب للبرنامج بشكل أساسي، انطلاقه من النظام الأساسي للحكم.
راية المواطنة
ينتظر من الملك سلمان بعد حديثه عن المواطنة، الشروع فورا في إقرار وتنفيذ هذا البرنامج، الذي جاء تطويرا لخطابات سابقة، منها خطاب رفعه وجهاء الشيعة إلى الملك عبدالله حين كان وليا للعهد في 1 رجب 1417هـ شكوا فيه من تضييق بعض أجهزة الدولة على الشيعة في ممارسة شعائر دينهم عبر منع بناء مساجد جديدة أو ترميم القديم منها، والشكوى من السماح بتوزيع الكتب التي تتعرض للشيعة وتهين معتقداتهم في سوق النشر السعودي وفي المقابل منع كتب الفقه الشيعية، والاعتراض على بعض الإشكالات التي واجهت محكمة القضاء الجعفري في ذلك الحين، والتمييز الوظيفي والتعليمي.
في 30 أبريل 2003 قدم أكثر من 450 شخصية من نخبة الشيعة خطابا إلى الملك (الأمير) عبدالله بن عبدالعزيز بعنوان "شركاء في الوطن" أكدوا فيه على ضرورة تعزيز وحدة الأمة والوحدة الوطنية عبر احترام جميع المذاهب الإسلامية والانفتاح عليها. ويقول البيان "إن المواطنين الشيعة في المملكة هم جزء أصيل لا يتجزأ من كيان هذا الوطن الغالي، فهو وطنهم النهائي، لا بديل لهم عنه، ولا ولاء لهم لغيره، وهم من بادروا إلي الانضواء تحت رايته الخفاقة حينما رفعها الملك المؤسس عبدالعزيز طاب ثراه، دون تمنع أو تردد، ووضعوا كل إمكاناتهم وثرواتهم في خدمة بناء الوطن، متطلعين إلى

العدل والأمن والمساواة والاستقرار. وهم في هذه الظروف العصيبة، يؤكدون ولاءهم الوطني''، واقترح البيان بعض الأفكار لتحقيق هذه الأهداف.
من المهم، الإشارة هنا، إلى رد الشيخ حسن الصفار على تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول الحريات الدينية في المملكة في 17 سبتمبر 2004 حيث قال ''إن المواطنين الشيعة في المملكة العربية السعودية يرفضون التدخلات الأجنبية في شؤون بلدهم، وهم جزء لا يتجزأ من وطنهم، ويرفضون استخدام اسمهم للضغط والابتزاز من قبل أيّ جهة أخرى، وإذا كانت لديهم مشكلات فإنهم كبقية مواطنيهم يتواصلون مع حكومتهم لمعالجة هذه المشكلات.

وأؤكد في ذات الوقت على ضرورة تفويت الفرصة على الأعداء والطامعين بترسيخ الوحدة الوطنية ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف، وعدم إتاحة المجال لأيّ ممارسات وإثارات طائفية لا يستفيد منها إلا الأعداء''.
وليس آخرا نتطرق إلى بيان ''سعوديون بلا أقواس'' الذي رأى النور بعد جريمة الدالوة الطائفية في نوفمبر 2014، التي استهدف فيها متطرفون إحدى الحسينيات، وتعاملت معها السلطات الوطنية السعودية والمؤسسة الدينية بكل مسؤولية ووطنية، حيث أعلن وجهاء الشيعة ''رغم عمق الجرح الذي تسببت به هذه الجريمة، فإنها قد رسمت خطا فاصلا بين ما قبلها وما بعدها؛ فقد سبق للإرهاب أن وجه تهديدات للمملكة في مقامرة على التنوع الذي بوجوده نجح مشروع التوحيد التأسيسي، واتضح بعد الجريمة أن هذا التنوع لا يشكل ورقة رابحة في يد المقامر، بل إن التنوع عامل قوة للبلاد وأهلها، وإنّ الإرهاب، وَإِنْ كانت له خلاياه النائمة، حتما سيحاصر اجتماعيا من منطلق الحرص على التعايش السلمي، وصون الهوية الوطنية الجامعة التي هي فوق كل انتماء فرعي''.
إن الحديث عن الصفحات الناصعة في المشهد الشيعي السياسي، لا يعني استبعاد النقد، كإدانة الموقف الرديء من خلية التجسس الإيرانية عام 2013 حين اعترض بيان شيعي على اعتقال بعض عناصرها، إضافة إلى الدفاع المجاني من بعض الناشطين عن المدعو نمر النمر المشهود له بالتطرف والخواء.
في المقابل، إن التحية للقيادة السعودية في الإعلان عن التعلق بقيمة المواطنة، والسعي لتطبيقها بإدخال وزير إسماعيلي إلى مجلس الوزراء والتعامل المسؤول مع مجزرة الدالوة، تستدعي أيضا، التأكيد على ضرورة الاعتراف بالخلل القائم كخطوة أولى لإصلاحه، ولا بأس من عمل مراجعة ذاتية، لتكتشف الأجهزة الرسمية أنها أضعفت القوى الوطنية والمعتدلة في المشهد الشيعي، فتلك القوى تصرف من رصيد الطائفة لرصيد الوطن بلا مقابل، والأجهزة الرسمية تصر على التعامل مع الملفات السياسية كملفات أمنية، وليس هناك ردع لمتطرفي السلفية الذين يريدون قتال إيران عبر استهداف الشيعة السعوديين، ولم يصدر أيّ تشريع رادع يجرم العنصرية والطائفية، فانصرف جمهور تلك القوى المعتدلة والوطنية إلى الإحباط أو إلى التطرف.
تريد إيران اختطاف الأقليات العربية لتنفيذ مشروعها في ابتلاع العالم العربي، والمواجهة الأمنية لها لا بد من تعزيزها بالمشروع السياسي داخليا وخارجيا. والمملكة كدولة إقليمية كبرى تستطيع التأثير الخارجي بالتغيير الداخلي، والمملكة جديرة كذلك بالانحياز إلى الحق والعدل. إن مواطنة سلمان لو تحققت داخلا ستكسر أعداء البلاد في كل مكان وستزيل الاحتقان الطائفي الدموي الذي نعيشه مضمدة العالم العربي النازف والمخترق والمستهدف بأيدينا لغياب المواطنة وهدر الحقوق.
لا أدري لماذا يتحفظ الملك سلمان على مصطلح ''الإصلاح السياسي'' فليس من وراء ذلك أيّ نفع أو مصلحة، ولعل حاشيته تشير عليه بأن يدهس التحفظات بقدميه مهرولا لتحقيق المواطنة التي أعلن عنها لدولته مستعينا ببرنامج الاندماج، فتحلق المملكة ويتغير وجه المنطقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الحوار الوطني" ينهي دراسة "زواج القاصرات"... وإعلان نتائجها بعد شهرين

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة - معاذ العمري

أنهى مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني دراسته حول «زواج القاصرات» في السعودية، وذلك بناءً على طلب من اللجنة الوطنية لحماية الطفولة في وزارة التعليم، بعد أن أجرى المركز جلسات نقاش وورش عمل في خمس مناطق بالمملكة، إذ يهدف إلى الخروج بتوصيات علمية حول زواج القاصرات، والرفع بها إلى الجهات المعنية بعد شهرين لاتخاذ القرار.

وعمل المركز على الدراسة بتجنيد 200 باحث من مناطق المملكة كافة لإجراء الدراسة، التي شملت 10 آلاف عينة من المجتمع، والوصول في نهاية المطاف إلى إجابة للسؤال الأبرز المثار إعلامياً في الداخل والخارج، هل يعد «زواج القاصرات» في السعودية والزواج المبكر للفتيات ظاهرة أم لا؟

وأوضح عضو اللجنة الرئاسية لدراسة «زواج القاصرات» الدكتور محمد الضويان لـ «الحياة»، أن فكرة الدراسة جاءت بطلب من وزارة التعليم، للتأكد من وجود بعض الجوانب التي تثار على أن الزواج المبكر للفتيات في السعودية يشكل ظاهرة أم لا، وتكليف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لإجراء الدراسة ومعرفة النتيجة.

وأكد الضويان على هامش حلقة النقاش التي أجراها المركز في جدة أمس، أن الإعلان عن نتائج الدراسة سيتم بعد شهرين، وترفع التوصيات إلى وزارة التعليم ممثلة باللجنة الوطنية للطفولة، ورفعها بعد ذلك إلى الجهات المعنية لإصدار القرار، مشيراً إلى استطلاع فئات متعددة من المجتمع في الدراسة، بمشاركة أصحاب الرأي في المجتمع الذين يمثلون أربع فئات من شرعيين وعلماء نفس واجتماع، وكذلك الأطباء.

وبين أن أوراق الاستطلاع والاستبانات وُزعت على 10 آلاف مواطن من رجال ونساء، في مناطق السعودية كافة البالغ عددها 13 منطقة إدارية، وذلك عبر تخصيص 200 باحث ومساعد باحث وأعضاء مشاركين في الدراسة.

وأشار إلى أن الدراسة استهدفت الفئة التي تبلغ أعمارها 18 عاماً فما فوق، إذ كشفت الدراسة عن وجود عينات مشاركة تزوجوا في سن مبكرة، وتم الانتهاء من تحليل الاستبانات والاستطلاعات، مؤكداً أنه سيتم الخروج في نهاية الأمر بتصور نهائي عن زواج القاصرات في السعودية، والرفع بالنتائج إلى الجهات المعنية لاتخاذ قراراتها التي تخدم المجتمع.

وأضاف: «واجهنا صعوبات لدى بعض شرائح المجتمع في المشاركة بالاستبيان، وذلك لحساسية الموضوع، وكانت الجهات الحكومية متعاونة معنا ولم نواجه معوقات في ذلك». وشهدت جلسات النقاش والحوار حول دراسة «زواج القاصرات» تفاعلاً من المشاركين في الجلسة، مطالبين بضرورة تحديد سن لزواج الفتاة في السعودية، وإصدار قانون إلزامي للمحاكم بعدم اعتماد عقود الأنكحة للفتيات اللاتي يتم تزويجهن في سن مبكرة، على رغم تقاعس بعض القضاة والمحاكم في التفاعل مع هذا الأمر، وذلك بحجة أن أطراف النكاح متوافقة في ما بينها. واعتبر البعض أن الضابط في قانون زواج القاصرات هو دفع المضرة، وجلب المنفعة للمجتمع، وذلك من خلال تشريع التنظيمات التي تنطلق من الناحية الشرعية، ومراعاة الخصوصية المجتمعية في هذا الجانب.

بحث آليات تطوير أعماله مستقبلاً

< بحث مجلس أمناء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، خلال الاجتماع الثالث أمس بمقر المركز في الرياض، عدداً من المواضيع الخاصة بتقويم أعمال المركز خلال الفترة الماضية، وآليات تطوير أعمال المركز في المستقبل.

وبحسب بيان صحافي صادر عن المركز أمس، فإن الاجتماع الذي عقد برئاسة رئيس مجلس الأمناء، وعضو هيئة كبار العلماء الدكتور عبدالله المطلق، وبحضور نائب رئيس مجلس الأمناء والأمين العام للمركز فيصل بن معمر، وأعضاء المجلس، تناول التوجهات المستقبلية للمركز، ونتائج المرحلتين الأولى والثانية للقاءات التحضيرية للقاء الوطني الـ 10 للحوار الفكري «التطرف وآثاره على الوحدة الوطنية».

واستعرض المجلس المشروع الذي قدمته الأمانة العامة لإقامة لقاء بعنوان: «ملتقى الحوار الوطني للشباب - المواطنة والتنمية» بمدينة الرياض، والتصور الخاص بإقامة تعاون وشراكة مع جامعة طيبة.
وأكد رئيس مجلس الأمناء الشيخ الدكتور عبدالله المطلق أن الاجتماع الثالث للمجلس استكمل مناقشة المواضيع التي اعتمدها في لقاءيه الأول والثاني، والتي يأتي على رأسها موضوع مواجهة مشكلة الغلو والتطرف، والنتائج التي حققها المركز من خلال اللقاءات التي عقدها سابقاً في تسع مناطق من المملكة، مضيفاً: «وكذلك الترتيبات الخاصة بانطلاق المرحلة الثالثة من لقاءات الحوار الوطني الـ10، والتي ستشمل عقد لقاءات تحضيرية في كل من منطقة حائل ومنطقة القصيم، والمنطقة الشرقية، ومنطقة الرياض».
وقال إن المركز منذ بداية العام الجاري يعمل على استكمال خطته التي وضعها لعقد لقاءاته الخاصة بموضوع التطرف لتشمل جميع مناطق المملكة، لترسيخ قيم الحوار ونشر ثقافته، ومكافحة ظاهرة الغلو والتطرف والتوعية بمخاطرها، من خلال إشراك جميع مؤسسات المجتمع والعلماء والمفكرين والمثقفين في المملكة للإسهام في هذا الشأن، والقيام بدورها في مواجهة المشكلة.

"الشؤون الاجتماعية": تخفيف محكوميات نزلاء "الملاحظة" من "ذوي المهارات"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – ناصر بن حسين
كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية أنها في صدد درس مقترح يتضمّن عقد شراكة مع إدارة السجون ودور الملاحظة، للنظر في تخفيف أحكام من يتقنون حرفة أو مهنة، بعد إخضاعهم لدورات تدريبية تشرف عليها وتقدمها لهم الوزارة، وذلك أسوة بمن يحفظون أجزاءً من القرآن الكريم ويتم التساهل معهم في محكومياتهم، إذ يمكن الإفادة منهم مجتمعياً بعد إطلاق سراحهم.
وأكد مساعد المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية محمد رجب الزهراني لـ «الحياة»، إثر انطلاق برنامج «اصنع مهارة 11» أمس، برعاية أمير الشرقية سعود بن نايف، أن «جعل الشباب منتجاً وذا دور فاعل من خلال اهتماماتهم التي هي من أولويات الوزارة». ولفت إلى أنها «حريصة على تحويل الأمور الحرفية إلى سلوكيات إبداعية لدى الشباب، ونقلهم من مرحلة إلى أخرى أفضل، مع إعداد تقارير شهرية ورفعها للقاضي، للنظر في الحكم الصادر على المُدان، بما يظهر تحسّن سلوكياته».
وأكد الزهراني ضرورة «ربط الشباب الخارجين من رحلة السجن، أو دور الملاحظة بعائلاتهم، وعدم ترك فراغ بينهم أبداً». ولفت إلى أن الوزارة تسعى إلى أن يكون لدى الشباب «بروزاً في ناحية معيّنة، ومنها حفظ القرآن الكريم». وذكر أن «الأحكام تختلف بحسب الجرائم التي ارتكبها أصحابها».
وأكد مساعد المدير العام لفرع الشؤون الاجتماعية بالشرقية، الحرص على «تمكين أحكام السجن الطويلة بحفظ القرآن أكبر قدر ممكن، أو إتقانهم مهارة معينة، مع إرسال تقرير للقاضي واللجنة المختصة». وقال: «إن دار الملاحظة تُدعى «دار ما قبل الانحراف»، وقبل بلوغ سن الانحراف، وهي تحتضن الشباب ذوي الفئة العمرية من 12 إلى 18 عاماً». بدوره، أوضح المشرف العام على برنامج «اصنع مهارة» نايف الهاجري أن هناك توجهاً لاستهداف «أبناء السجناء ونزلاء دور الملاحظة مستقبلاً للإفادة منهم، وتحويلهم إلى قيمة مجتمعية ثمينة». وأكد صدور الموافقة على تحويل مركز «اصنع مهارة التدريبي» إلى معهد معتمد من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. ووفرّ البرنامج 70 وظيفة خلال شهرين لشبان وفتيات، من خلال تشغيل البرنامج وتطوير ثقافة العمل الجزئي.

وأشاد بتفاعل الجهات الحكومية التي «قدمت الكثير من الجهود خلال الصيف الماضي. فيما عملت ثلاث جهات حكومية وأهلية على تبني تدريب وتطوير 1800 شاب وفتاة في برامج صيفية تمتد لـ30 يوماً، معتبراً «التنمية وتطوير المهارات والقيادات هدفاً استراتيجياً، لإعداد جيل تقني ومهني يساعد المملكة في السير قدماً لمزاحمة الدولة المتقدمة». يذكر أن لجنة التنمية الاجتماعية ستقدم حزمة من الدورات للشبان والفتيات والبراعم والفتيان والفرسان وطلاب الجامعة، طوال 30 يوماً في مجالات عدة، منها التصوير الاحترافي، ومهارات استخدام الكرسي المتحرك، والتسويق الإلكتروني، والماكياج، وتنظيم المناسبات، ومهارة الإتيكيت وغيرها.

30 برنامجاً للأيتام والمعوقين من الجنسين

< كشف منظمو برنامج «اصنع مهارة 11»، الذي تنظمه لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية للأحياء في الدمام، بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين: «دار اليوم للإعلام» و»غرفة الشرقية»، خلال مؤتمر صحافي عقد أمس في الغرفة، عن حزمة من البرامج والفعاليات تجاوزت 30 برنامجاً تدريبياً للشبان والفتيات والأيتام ولذوي الإعاقة.

وأكد رئيس اللجنة محمد الخميس، استهداف 1800 شاب وفتاة لتدريبهم، بمعدل 100 ألف ساعة لكل الفعاليات التي ستقيمها اللجنة، ومنها 30 دورة تدريبية في «اصنع مهارة» لـ1800 شاب وفتاة، بمعدل 1500 ساعة تدريبية. وذكر أنه تم رصد موازنة للبرنامج بقيمة 1.3 مليون ريال. وأوضح أن ذلك حقق «تميزاً» لهم. وأعلن أن الساعات التدريبية معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وتساعد الشهادة التي يحصل عليها الشبان والفتيات في تحسين سيرتهم الذاتية. فيما أوضح الأمين العام لـ «غرفة الشرقية» عبدالرحمن الوابل أن التعاون من خلال «إقامة برامج تدريبية وتقديم الدعم اللوجستي لإنجاح برامج اللجنة، واختيار المتحدثين والمدربين». وأبدى استعداد الغرفة لتقديم دورات تدريبية في الأعوام المقبلة.

«الوزارة» تكرر: تصوير تسليم الإعانات ممنوع ومرفوض

< تفاعلت وزارة الشؤون الاجتماعية مع ما نشرته «الحياة» قبل يومين، بعنوان: «ملاحقة مستخدمي التصوير لتوثيق توزيع الإعانات المالية على «الفقراء»، مشددة أن التصوير «ممنوع على العاملين في الجمعيات أو المؤسسات الخيرية»، وأنها ترفض هذا التصرّف «جملة وتفصيلاً». وأكدت الوزارة أن الأنظمة واللوائح المعتمدة لديها، لا تطلب من المكلفين بتسليم الإعانات المالية أو العينية التصوير الفوتوغرافي أو بالفيديو، مشيرة إلى أن هناك «معايير وشروطاً تكفل التأكد من استلام المستحقين ما يُصرف لهم».

وقال المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي لـ «الحياة»: «إن الوزارة تسعى لحفظ كرامة المستفيد، والمحافظة على أسراره»، معتبراً ذلك «مطلباً أساسياً» في حال تقديم المساعدات لهم بفئاتهم المختلفة من فقراء أو محتاجين. وأكد أنه «لا يوجد ما يستدعي تصوير العاملين من الجمعيات أو المؤسسات الخيرية لهذه الحالات، في حال تقديم المساعدات لهم من أجل الإثبات والتوثيق». وأشار إلى أنه يمكن للوزارة التأكد من استلام المساعدات، سواءً أكانت نقدية أم عينية، من خلال الإجراءات المنظمة سابقاً. وأوضح أن الوزارة «كررت التعميم والتحذير على الجمعيات والمؤسسات الخيرية، بإبلاغ العاملين فيها، ومنعهم من تصوير الحالات المحتاجة». وذكر أن «مساعدة الفقراء والمحتاجين من الجمعيات الخيرية يكون وفق معايير وضوابط وشروط محددة، تكفل صرف المساعدات لمستحقيها».

وكانت «الحياة» نشرت تقريراً صحافياً قبل يومين، عن شخص يقوم بتسليم عائلة مكوّنة من امرأة مسنّة وابنها المريضين نفسياً، واللذين يسكنان إحدى القُرى بشمال المملكة، إعانة ماليّة قدرها 6100 ريال، تكفّل بها فاعلو خير، بعد انتشار معاناتهما إلكترونياً عبر مقطع مصور، بُث على موقع التواصل الاجتماعي «يوتيوب»، ما تسبب في إثارة جدل واسع. واعتبر مغردون هذا الأسلوب «ابتزازاً» و»منافياً للإنسانيّة». وطالبوا بالتحقيق مع من «يربط بين الأضواء والرغبة في الوصول إلى عالم الشهرة بالأمور الدينية أو الإنسانيّة». وأكدوا أن هذا الفعل «يفتقر إلى الأخلاق» قبل أن يكون «فقر الجيوب» لمن يقوم به.

• حالة واتساب" تتسبب في انفصال زوجين... و• التواصل" ينضم لمسببات الطلاق

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
تسببت عبارة دونتها زوجة سعودية في برنامج «واتساب» في طلاقها من زوجها، بعد أن تأكد أنه المعني بالعبارة، التي أثارت اعتراض الكثير من أقربائه وأهله. كما تسببت في حدوث خلافات زوجية استفحلت قبل الطلاق، ما أدى إلى ضربها وتعنيفها، بسبب ما تعرض إليه الزوج من «حرج».
وقال الزوج (فضل عدم الكشف عن اسمه) لـ «الحياة»: «إن طليقتي دونت عبارة كـ «شعار» و«حالة» على برنامج «واتساب» تسببت لي في حرج بين زوجات أصدقائي، وأقربائي»، مضيفاً: «كتبت عبارة: «حسبي الله ونعم الوكيل فيك» مع كتابة الحرف الأول من اسمي، واكتفت بذلك، ولم أستوعب ما تعنيه إلا بعد التأكد منها شخصياً، إثر اتصال تلقيته من أحد أقاربي».
وذكر الزوج أن مثل هذا السلوك «لا يليق بزوجة مسؤولة عن تربية أطفال، ففضلت تطليقها، خصوصاً أنه توجد خلافات سابقة بيننا». وأردف: «إن التشهير أو الإساءة إلى السمعة ليس الأسلوب المناسب لحل الخلافات الشخصية». وأضاف: «إن طليقتي كررت هذا التصرف، ففي المرة الأولى دونت بيت شعر تقصدني به، وأبلغتها أن المقصود والمستهدف واضح، فقامت بتغيير بيت الشعر بدعاء. وهذا أمر لا أعتقد أنه مناسب. فرأيت أن الطلاق أفضل من أن أرى قصة حياتي تنشر في وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً وأن علاقتنا وصلت إلى طريق مسدود، وأن الطلاق سيكون أخف الأضرار».
بدوره، قال نائب المشرف العام على مركز التنمية الأسرية التابع لجمعيَّة البر في المنطقة الشرقيَّة الدكتور خالد الحليبي لـ «الحياة»: «إن وسائل التواصل الاجتماعي من أبرز مسببات الطلاق حالياً. ويوجد في مركز التنمية الأسرية حالات طلاق سببها وسائل التواصل»، معتبراً قيام المرأة بتدوين عبارات تشهير بزوجها أو العكس، «خللاً في أحد الطرفين، وربما كليهما»، لافتاً إلى أن ما قامت به المرأة بالدعاء على زوجها هو من «وسائل الدفاع عن النفس أو الحيل النفسية، لاعتقادها أنه حل للمشكلة، وربما لا تعلم أنه سيكون سبباً في نهاية حياتها الزوجية. إلا أنه يفترض من الزوج أن يراجع نفسه، ويعرف أسباب قيامها بذلك قبل الغضب عليها».
وانتقد الحليبي غياب الدراسات الحديثة في مسببات الطلاق. وأضاف: «الدراسات التي أجرتها الوزارات المعنية قديمة، ولا تواكب تطلعات العصر الحديث ووسائل التقنية الحديثة. ومن المفترض عمل دراسات شمولية وأكثر حداثة».
من جانبه، أوضح المحامي عبدالمنعم السبيعي لـ «الحياة»، أن «إحصاءات وزارة العدل تشير إلى ارتفاع حالات الطلاق. فيما لا يمكن تحديد أسبابه إلا من خلال الرجوع إلى كل القصة ومعرفة تفاصيلها. إلا أن إجمالي مسببات الطلاق هي الخلافات الزوجية الناجمة عن عدم القدرة على تحمل أعباء الحياة، أو عدم قيام كلا الطرفين بواجباته على أتم وجه».
ولفت السبيعي إلى أنه في ظل التغييرات الحالية «ظهرت مسببات حديثة للطلاق، أبرزها وسائل التواصل الاجتماعي. وهنا حدّث ولا حرج، فالحديث يطول عنها بدءاً من «فيسبوك»، وصولاً إلى «تويتر»، مروراً بـ «انستغرام» و»واتساب»، و»سناب شات»، وغيرها من البرامج المتنوعة، فالكثير من الأزواج يراقب الآخر في توقيت آخر ظهور على «واتساب»، أو وضع صور في برنامج «انستغرام»، ربما تثير غضب الزوج، وتخلق المزيد من المشكلات بين الأزواج، والسبب عدم المعرفة بالاستخدام الأمثل للبرامج». وذكر أن «القضاء يمهل الزوجين فرصة لإعادة النظر في قرار الطلاق أو التراجع عنه».

"نزاهة" تطلق المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد.. اليوم

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
يطلق أمير منطقة الرياض الأمير فيصل بن بندر أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، بعنوان: «مكافحة الفساد.. مسؤولية الجميع» اليوم (الأحد)، ويستمر ليومين، وتنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، للاستفادة من خبرات الهيئات والمنظمات الدولية التي سبقتها في تعزيز منطلق النزاهة.
وأوضحت نزاهة في بيان صحافي صدر أمس، أنه سيتم خلال المؤتمر بحث دور الأجهزة العدلية والرقابية في المجتمع وإسهامها في تعزيز النزاهة، وأهمية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز القيم.
فيما ستناقش جلسات اليوم الثاني من المؤتمر الإعلام ودوره في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتجارب الدولية في مجال مكافحة الفساد، ويشارك في المؤتمر عدد من المتخصصين في الدول الخليجية والعربية والعالمية المهتمة بمكافحة الفساد والشفافية والرقابة.

تشريع خاص لمرتكبي "التفحيط".. والتشهير بالجرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يناقش مجلس الشورى السعودي خلال جلسته الاعتيادية غداً (الإثنين) في الرياض تشريعاً خاصاً لمرتكبي جرائم «التفحيط»، وهي الظاهرة السلبية الأكثر استمراراً في المجتمع السعودي منذ عقود، إذ يستعرض تقرير اللجنة الأمنية في المجلس التشريع الجديد وآلياته، وفقاً للتوصيات المرفوعة إليه عبر لجنة مشكلة من وزارة الداخلية.
وينتظر أن يصوت أعضاء المجلس على مشروع قرار جديد، يدعو إلى إضافة عقوبة التشهير بمنفذي الجرائم المعلوماتية في المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.
وتتضمن المادة السادسة من نظام الجرائم المتعلقة بإنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، وحرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه من طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، وإنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به وإنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكة الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها.
وكذلك إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار بالمخدرات، أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها.
ويبحث أعضاء المجلس تقرير اللجنة الصحية في شأن مقترح إضافة فقرتين للمادتين الرابعة والخامسة من النظام الصحي المقدم من عضو المجلس الدكتورة منى آل مشيط، استناداً إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى
ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن تعديل المادة الرابعة من نظام تعرفة الطيران المدني، والتصويت على توصيات لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن التقرير السنوي

لهيئة الري والصرف بالأحساء والمشاريع التابعة لها للعام المالي 1434هـ-1435هـ، وذلك بعد أن يستمع المجلس إلى وجهة نظر اللجنة تجاه ما أبداه الأعضاء من ملاحظات وآراء أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.
كما يناقش المجلس تقرير اللجنة الصحية في شأن مقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني المقدم من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري، استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن اقتراح تعديل نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 وتاريخ 19-9-1428هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري، استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.
ومن المقرر أن يناقش المجلس في الجلسة العادية الـ 22 التي يعقدها في الرياض بعد غد (الثلثاء) تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن توصيات اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية لوضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط.
ويصوت على توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1434هـ/1435هـ.
.. ويناقش تقرير لجنة الحج والإسكان
< يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ21 في الرياض غداً (الإثنين) تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1434هـ-1435هـ. وأشارت اللجنة في تقريرها المقدم إلى المجلس - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إلى تكرار الصعوبات والمعوقات في تقارير الوزارة، خصوصاً في جانب عدم فعالية أداء الأجهزة البلدية وعلى وجه الخصوص «الأعمال الهندسية والصحة والإصحاح البيئي»، ودعت في إحدى توصياتها الوزارة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع برامج متخصصة للتدريب في المجالات التي تتطلبها أعمال القطاع البلدي.
واستعرضت اللجنة أثناء مناقشتها التقرير مع مسؤولي وزارة الشؤون البلدية والقروية الجهود المبذولة لتأهيل الأحياء العشوائية، إذ تم تصنيف المناطق العشوائية إلى أربعة أقسام هي: مناطق قابلة للتطوير الذاتي، ومناطق بحاجة إلى تطوير جزئي، ومناطق لا بد لها من تطوير شامل، وأخرى لا بد من إزالتها بشكل كامل، وطالبت الوزارة بضرورة معالجة المناطق العشوائية وفق برنامج زمني واضح.
وجاءت هذه التوصية بعد أن اطلعت اللجنة على قرار سابق لمجلس الشورى صدر في 12-5-1426هـ، تضمن المطالبة بإعادة تأهيل الأحياء الشعبية والعشوائية والمساكن القديمة والخربة وتطويرها، ووضع آلية لمشاركة القطاع الخاص في ذلك، كما اطلعت اللجنة على قرار لمجلس الوزراء صدر في 11-9-1433هـ، بالموافقة على ضوابط تأسيس الشركات التي تملكها الأمانات والبلديات، ومن بين أهم أغراضها تطوير المناطق العشوائية.

جدة: إحالة ملف قضية "الأم" قاتلة طفلها بـ "آلة حادة" إلى "التحقيق والادعاء"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة - أحمد الهلالي
في تطور لأحداث قضية تعنيف أم سعودية لابنها ما أدى إلى وفاته، أحالت شرطة محافظة جدة أخيراً ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وذلك بعد استكمال إجراءات التحقيق في جريمة العنف الأسري التي أدت إلى وفاة الطفل، إضافة إلى عثور الجهات الأمنية على بقية أفراد الأسرة بعد أيام من البحث عنهم واختفائهم بعد الحادثة.
وتعود تفاصيل القضية إلى تعرض طفل يبلغ من العمر ثمانية أعوام لعنف أسري على يد والدته البالغة من العمر 38 عاماً الأسبوع الماضي، وذلك بضربه بآلة حادة أدت إلى نزف في الدماغ ووفاته بعد نقله إلى المستشفى نتيجة ما تعرض له من ضرب بحسب التقارير الطبية.

وأوضح مصدر مطلع لـ «الحياة» أن هيئة التحقيق والادعاء العام تسلّمت ملف القضية أخيراً من شرطة جدة، وبدأت استجواب والدة الطفل المتهمة بقتله، والتحقيق معها حول الأسباب التي دفعتها إلى مقتل الطفل، إضافة إلى سماع أقوالها قبل توجيه الاتهام إليها وإحالتها إلى المحكمة الشرعية المختصة.
وأكد المصدر أن ملف القضية سجل مستجدات خلال الأيام الماضية، تتضمن عثور الجهات الأمنية على بقية أفراد الأسرة بعد مرور أيام من البحث عنهم، مشيراً إلى أنه سيتم التحقيق مع أفراد الأسرة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى مقتل الطفل.
وبيّن أن لجنة الحماية الاجتماعية في المحافظة لا تزال تتحفظ على أطفال «الأم» الموقوفة المتهمة بقتل ابنها الثالث بعد تعنيفه، وتم نقلهم إلى الحضانة الخاصة بوحدة الحماية الاجتماعية التابعة لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، منوهاً إلى أنهم يخضعون للرعاية في مركز الحضانة من خلال تقديم جميع الخدمات الخاصة بهم بمتابعة اختصاصيي اللجنة المكلفين بمتابعتهم، وسيتم الإبقاء عليهم في دار الحضانة للنظر في ما ستنتهي إليه إجراءات التحقيق ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال القضية.
وأشار إلى أن اللجنة تعمل على جمع المعلومات كافة عن الأسرة، خصوصاً والدة الطفل المتهمة، مضيفاً: «اللجنة لم تغلق ملف القضية، ولا تزال في طور درسها من الجوانب كافة، وذلك قبل رفع التقرير لجهات الاختصاص».
وكانت شرطة منطقة مكة المكرمة أوضحت على لسان المتحدث الإعلامي لها المقدم الدكتور عاطي القرشي، أن الجهات الأمنية بشرطة محافظة جدة تلقت بلاغاً يفيد بتعرض طفل لعنف أسري أدى إلى وفاته، وفور تلقي البلاغ انتقل المختصون من مركز شرطة السلامة والجهات الأخرى ذات العلاقة إلى المستشفى، ووجدوا الطفل البالغ من العمر ثمانية أعوام متوفى، وعليه آثار ضرب وعنف، مفيداً بأن والدته اتهمت بتعنيفها له حتى وفاته، ولا تزال التحقيقات جارية معها لمعرفة ملابسات الحادثة، تمهيداً لإحالتها إلى جهات الاختصاص.
يذكر أن المحاكم الشرعية في المملكة سجلت خلال العام الماضي ١٧٧ قضية عنف ضد الأطفال والنساء، إضافة إلى قضايا عنف أسري متنوعة، فيما أخضعت وزارة العدل أكثر من ٤٠ قاضياً من قضاة محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية لبرنامج تدريبي حول «العنف الأسري مفهومه وصوره»، يناقش الإجراءات القضائية اتجاهه، وذلك للتصدي لقضايا العنف التي بدأت تتزايد خلال الفترة الماضية، لا سيما بعد رصد أكثر من 12 ألف قضية عنف ضد الأطفال في المحاكم السعودية، إلى جانب ١٢ قضية عنف ضد المرأة، و١٥٢ قضية عنف أسري.

الحياة
AL HAYAT

•العمل" تعلن تفعيل خدمات الاستقدام الإلكتروني للمنشآت

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلنت وزارة العمل السعودية أن منشآت القطاع الخاص في السعودية ستتمكن من إصدار تأشيرات الاستقدام عبر الخدمات الإلكترونية للمُنشآت في بوابة وزارة العمل بدءاً من اليوم (الأحد)، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تأتي بعد إتمام خدمات الاستقدام للمُنشآت، وتفعّيل خدمتي الحصول على رصيد التأشيرات إلكترونياً، لكل من المُنشآت المتقدمة بطلبات استقدام بمبرر التوسع أو التأسيس، والمنشآت الحاصلة على عقود وتأييدات جهات حكومية.
وأوضحت «العمل» عبر بيان صحافي أمس، أنها أوقفت إيقاف تسجيل واستقبال طلبات التأشيرات الورقية في مكاتب العمل بعد إصدارها هذا الإعلان، مؤكدة أنَّه بإمكان المُنشآت الراغبة في الاستقدام بغرض التوسُّع والتأسيس تنفيذ الخدمة عبَر ثلاث خطوات، أولها طلب التأشيرات إلكترونياً بحيث يتم التحقق مِنْ أهلية الكيان لخدمة الاستقدام بناء على ما يُحدده دليل نطاقات لتتمكن من تقديم طلب الحصول على رصيد التأشيرات، وتتمثل الخطوة الثانية في الحصول على رصيد التأشيرات، إذ تتم خلالها دراسة طلب التأشيرات بناءً على دليل معايير الاستقدام، ومنْ ثم يتم تحديد رصيد التأشيرات المُتاحة، بينما تتضمن الخطوة الأخيرة طلب إصدار التأشيرات إلكترونياً، والموافقة عليها من دون الحاجة لزيارة مكاتب العمل، مع المحافظة على الالتزام بقواعد التوطين التي يحددها دليل «نطاقات».
وعن خدمة الحصول على رصيد تأشيرات بمبررات عقود وتأييدات حكومية، أفادت بأن أصحاب الأعمال والمُنشآت سيتمكنون من الاطلاع على ما لديهم من رصيد عبر بوابة الاستقدام الإلكتروني، بحيثُ تتيح الخدمة للجهات الحكومية

إدخال معلومات تَعاقدها مع منشآت القطاع الخاص ومن ثم منح التأشيرات، وبإمكان المنشآت الاستفادة من رصيد التأشيرات الحاصلة عليها من خلال خدمة «إصدار تأشيرات إلكترونية».
ودعت عملاءها إلى الاستفادة من هذه الخدمات، ومعرفة المزيد عنها من خلال زيارة الموقع الرسمي لوزارة العمل (www.mol.gov.sa).
من جهته، أشار وزير العمل المهندس عادل فقيه إلى سعي الوزارة إلى توظيف التقنية لتسهيل وتسريع الإجراءات، وتقليص المعاملات الورقية، وإصدار التأشيرات إلكترونياً، والحصول عليها بكل شفافية، وتقديم خدمات أفضل للمنشآت المُستقرة في النطاقات الآمنة ببرنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات»، موضحاً أن أتمتة خدمات الاستقدام للمنشآت تتضمن ميزة المسار السريع للمُنشآت المميزة في التوطين، لتسريع إجراءات حصولها على رصيد التأشيرات تقديراً لجهودها في التوطين.

مدير جامعة الملك خالد: توجهات الملك تؤكد على نبذ الفرقة والمساواة في الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029508

ثمن مدير جامعة الملك خالد الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن حمد الداود المضامين التي احتوتها كلمة خادم الخرمين الشريفين والتي اعتبرها شاهدة على حرصه -حفظه الله- على رفعه الوطن وتنمية المواطن.
وقال الداود: إن كلمات خادم الحرمين الشريفين التي تجلت حبا لهذا الوطن، واهتماما بأبنائه، وحرصه على الالتزام بثوابته الراسخة، ومواصلة مسيرة التطوير والتنمية المتوازنة لتعكس حجم العزيمة، وعلو الهمة لدى مقامه الكريم، وتحمل كل مسؤول في هذه البلاد المباركة مسؤولية ترجمة مضامين تلك الكلمات الضافية إنجازا وعطاء لهذا الوطن المعطاء.
وأضاف مدير جامعة الملك خالد: إن دلالات ما حملته كلمات خادم الحرمين الشريفين من تأكيد على جمع الكلمة ونبذ الفرقة، والمساوة في الحقوق والالتزام بالواجبات والشراكة في التنمية، والمسؤولية عن الامن، والدفاع عن قضايا الامتين العربية والاسلامية لهو تأكيد على الالتزام بما قامت عليه هذه البلاد المباركة منذ عهد مؤسسها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود الى هذا العهد الميمون وهي رسالة للعالم أجمع أن بلادنا ولله الحمد متمسكة بثوابتها الدينية، ومرتكزاتها السياسية ونوه مدير الجامعة بأن تأكيد خادم الحرمين الشريفين على رعاية المواطن وصحته، واستقراره وتأمين سكنه، وتنميته وتعليمه لامست احتياجات المواطنين وبرهنت للجميع أن القيادة تعيش معهم وتبذل لهم، وتحرص عليهم وقد جعلت احتياجاتهم نصب عينيها مؤكده بان الحلول العاجلة لجميع ذلك وستكون البلسم الشافي والحل الناجع بإذن الله.
وقال الداود: إننا في جامعة الملك خالد إدارة ومسؤولين ومنسوبين نرى مضامين هذه الكلمة الضافية نبراسا لنا في جميع أعمالنا، وسنكون بإذن الله دروعا لأمن الوطن وسواعد لبنائه وشركاء في تنميته.
وفي ختام تصريحه سأل معاليه الله سبحانه وتعالى لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد الأمين، وسمو ولي ولي العهد، العون والتوفيق والسداد وأن يجعلهم ذخراً للإسلام والمسلمين.

تقدم برامج ودورات ومسابقات للأسرة والطفل بالمدارس

"كن لطيفاً" حملة تجمع التعليم ولجنة تنمية الروابي لمواجهة العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030010

الرياض - عبدالسلام البلوي

وقعت وزارة التعليم ممثلة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مؤخراً اتفاقية وشراكة مجتمعية مع لجنة التنمية الاجتماعية بحي الروابي شرق الرياض لتقديم برامج توعوية تحد من ظاهرة العنف الأسري وقال المدير التنفيذي للجنة ماجد بن سعد الحسيني بأن الاتفاقية تأتي في إطار مشاريع مبادرة تعزيز المسؤولية الاجتماعية وقد تم تدشين الحملة تحت مسمى "كن لطيفاً" حيث سيجري تنفيذ فعاليات تخدم مختلف شرائح المجتمع بشكل منهجي وعلمي مدروس ومن ذلك إقامة ورش عمل ومحاضرات للأسرة بموقع اللجنة بحي الروابي ومسابقات للأسرة والطفل منها "أجمل عبارة" ستقام بعدد من المدارس وبعض الأسواق وتم اطلاق هاشتاق بهذه المسابقة في التويتر، إضافة إلى إقامة بطولة لكرة القدم بحديقة القاسم بحي الروابي.

وأضاف الحسيني بأن لجنة التنمية الاجتماعية التي تأسست عام 1425 قدمت برامج عديدة ودورات تدريبية اجتماعية واستشارات أسرية وفعاليات وبرامج للأسرة والطفل ومسابقات ثقافية والكترونية وورش عمل وبطولات رياضية للشباب.

مثل جامعة الإمام محمد بن سعود في توقيع الاتفاقية عبدالمجيد طاش نيازي ولجنة التنمية بالروابي حسن أحمد عين نائب رئيس مجلس الإدارة.

بها 6 قضاة وتنظر 35 قضية يومياً

رئيس المحكمة الجزائية بالقطيف يؤكد على خصوصية السجناء المنظورة قضاياهم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030070

القطيف - منير النمر

أكد رئيس المحكمة الجزائية في محافظة القطيف القاضي الشيخ أحمد الجعفري أن المبنى الجديد للمحكمة الواقع على طريق أحد الذي استقبل المراجعين الأحد الماضي عزز تنظيم العمل في المحكمة، وحفظ خصوصيات الأشخاص الذين يتحاكمون فيه أكثر، ذاكراً على أن المحكمة تستقبل يومياً 35 جلسة قضائية.

وأضاف الشيخ الجعفري أن المبنى الجديد يحتوي على 3 قاعات خاصة بمحاكمة السجناء في دور مستقل، وقاعة كبرى للقضايا التي تنظرها الدائرة الجزائية المشتركة المكونة من 3 قضاة، وقاضيين للقضايا الفردية، بحيث تتم محاكمة السجين بكل خصوصية، دون أن يتعرض إلى الإحراج عبر مروره على مراجعي المحكمة»، فضلاً عن تواجد مناطق انتظار خاصة بالسجناء.

ولفت رئيس المحكمة الجزائية في القطيف إلى أنه تمت تهيئة غرف انتظار خاصة بالسجينات، وأخرى بالمراجعات، وذوي الاحتياجات الخاصة، كما تم تخصيص دورات مياه مستقلة للنساء، وتم توفير عربات متحركة لذوي الاحتياجات الخاصة»، مشدداً على أن العمل لم يتوقف خلال عملية النقل من المبنى القديم للجديد، وأن المحكمة الجزائية في القطيف تنظر في القضايا كافة مثل القتل والسرقة وبها 6 قضاة.

إلى ذلك تجولت «الرياض» في المبنى الذي استقبل مراجعيه الأحد الماضي، وذكر مراجعون على أن الوضع الحالي أفضل بكثير من المبنى القديم، وبخاصة أن المبنى متسع وبطوابق عدة، مؤكدين أن خطوة الانتقال ستنعكس على أداء المعاملات في شكل عام، وهو ما يعزز راحة المراجعة وإنهاء معاملاته، بما في ذلك التقاضي. ويتشكل المبنى المستأجر من أربعة طوابق وله مواقف خاصة، وجرت عملية نقل أثاث المبنى القديم بما في ذلك الحواسيب الخاصة بالمكاتب القضائية والإدارة، وباشر موظفون عملهم في المبنى تمهيداً لاستقبال المراجعين الذين لا يراجعون قضاياهم في موقع المحكمة العامة القديم.

ويتميز المبنى المشيد حديثاً بسعته الكبيرة، ما يخفف من زحام المبنى القديم الواقع على طريق القدس، وتتوزع المكاتب القضائية موزعة على الطوابق، ففيها يكون قسم للمحكمة العامة، وقسم للمحكمة الجزئية، إضافة لقسم للمكاتب الإدارية والصادر والوارد وبقية الأمور المنظمة لإدارة المحكمة.

وجهز المبنى بصالة واسعة جداً لكتابة العدل تكون بعد المدخل مباشرة، وبها تكييف مركزي، ويتواجد في المبنى مصعدين، ما يخفف من الانتظار بالنسبة للمراجعين، وتأخر المبنى من الافتتاح نتيجة اشتراطات قدمتها الوزارة على المؤجر، بيد أن التأخير لصالح سير العملية القضائية، إذ إن المساحة أصبحت واسعة جداً.

يشار إلى أن المبنى الجديد يقع على طريق أحد في شكل ملاصق لحي الناصرة، وهو موقع مهم ويمكن الوصول إليه بسهولة، وبخاصة أن طريق أحد يعد من الطرق الواسعة.

تفريغ قاضيين وفتح حسابات بنكية لسرعة التنفيذ

"العدل": خطة عمل لإعادة حقوق المتضررين من مساهمتي العيد والجمعة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029980

الرياض - مبارك العكاش

أكد مصدر عدلي أن وزارة العدل أعدت خطة عمل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء لسرعة إنهاء إجراءات إعادة حقوق مساهمي العيد والجمعة، وأن كافة قضايا المساهمات محل عناية وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني واهتمامه.

ووفقاً لخطة العمل التي تهدف لسرعة إيصال حقوق المتضررين، فإنه سيتم إشعار جميع المساهمين المتضررين برسائل بالموعد المحدد لكل منهم دون الحاجة لمراجعتهم لدائرة التنفيذ.

وقال المصدر إن المجلس الأعلى للقضاء قام بتفريغ قاضيين من قضاة التنفيذ بالدمام لإنهاء موضوع التنفيذ في القضيتين وأن القضاة المفرغين لها بصدد استكمال كافة الإجراءات الخاصة بالقضيتين.

وأضاف أن وكالة وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ استكملت إجراءاتها في هذا الصدد، بحيث تم التوجيه بفتح حسابات بنكية خاصة بالقضيتين.
وشدد المصدر على اهتمام وعناية وزارة العدل برد الحقوق لكافة المتضررين من المساهمات المالية لتحقيق العدالة الناجزة وإزالة أي عراقيل قد تتسبب في بطء إجراءات القضايا، ولاسيما قضيتي الجمعة والعيد نظراً لآثارها على عدد كبير من المساهمين.
يذكر أن قضيتي العيد والجمعة تعد من أشهر القضايا في المنطقة الشرقية، والتي راح ضحيتها آلاف المواطنين الذين أودعوا أموالهم في هاتين المساهمتين، حيث تم توجيه العديد من التهم لأصحاب المساهمتين وشركائهم منها: توظيف أموال الناس دون ترخيص من الجهات المختصة، والنصب، والاحتيال، وأكل أموال الناس بالباطل عبر فتح مساهمات تجارية، ودفع أرباح صورية وهمية لتضليل المساهمين والتغرير بهم.

لجنة سعودية بحرينية لوضع برامج ذوي الإعاقة البصرية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض
أعلنت جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض وجمعية الصداقة البحرينية للمكفوفين عن تأسيس اللجنة السعودية البحرينية المشتركة للمكفوفين.
جاء ذلك خلال الاجتماع المشترك الذي عقد بمقر الجمعية بالرياض بحضور عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور ناصر بن علي الموسى ورئيس مجلس إدارة جمعية الصداقة البحرينية حسين الحليبي وعدد من المسؤولين بالجمعيتين حيث ستقوم هذه اللجنة على رسم الخطط والبرامج والأنشطة ذات العلاقة بالمعاقين بصريًا.
وأوضح عضو اللجنة سلمان بن ظافر الشهري أن هذه اللجنة كانت قد بدأت فكرتها منذ عامين.

الشورى يصوت على إضافة فقرتين للنظام الصحي للعناية بالمرأة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150313/Con20150313758569.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
قدمت عضو بمجلس الشورى مقترحاً بإضافة فقرتين للنظام الصحي للعناية بصحة المرأة، وذلك بعد تزايد وفيات النساء السعوديات بسبب الأمراض المزمنة والسرطانات.
إلى ذلك يصوت الشورى الثلاثاء المقبل على مقترح عضو المجلس الدكتورة منى آل مشيط بإضافة فقرتين للمادتين الرابعة والخامسة من النظام الصحي.

وتعنى الفقرتين ببرامج صحة المرأة، لضمان تقديم الرعاية الصحية الشمولية لصحة المرأة التي لا تقتصر على سنوات الإنجاب، والتوسع في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية للأمراض غير السارية والمتزايدة بين النساء، خاصة سنوات ما بعد الإنجاب، والإسهام في إرساء قواعد ومقاييس عالية المستوى لمتابعة الخدمات الصحية للنساء في مراحلهن العمرية المختلفة، وتحسين الأنماط الصحية لهن خاصة للمسنات بما ينعكس إيجاباً على حياتهن الاجتماعية والعائلية، إضافة للمساهمة في التقليل من التكاليف العلاجية العالية للأمراض المسببة لوفيات النساء كسرطانات الرحم والثدي وأمراض القلب عن طريق برامج صحة المرأة الوقائية والتشخيصية والعلاجية المبكرة.

وأكدت آل مشيط في مسوغات تقديم مقترحها على تركز الخدمات الوقائية والعلاجية المقدمة للنساء على خدمات رعاية الأمومة والطفولة، دون مراعاة للاحتياجات الصحية المختلفة لكل مرحلة من مراحل عمر المرأة الرئيسية الثلاث من البلوغ إلى سن 18 عاماً، ومن 19 إلى 45 عاماً، وأكبر من 45 عاماً، وأيضاً عدم وجود برامج وقائية وعلاجية مخصصة لصحة النساء اللاتي غالباً ما يكن عرضة للكثير من المشكلات الصحية بعد مرور سنوات الإنجاب.

وأشارت آل مشيط في مبررات مقترحها إلى تزايد الوفيات الناتجة عن سرطانات الثدي وعنق الرحم والمبايض وأمراض القلب وبقية الأمراض المزمنة بسبب تأخر التشخيص لعدم وجود برامج مسحية وقائية في مناطق المملكة المختلفة، إضافة للتكلفة العالية لبرامج صحة المرأة، خاصة المسنات، المقدمة من القطاع الصحي الخاص التي تكلف المرأة ومن يعيلها مبالغ باهظة، لافتة إلى أن إضافة الفقرتين تسهم في تعزيز التعديلات للصحة العامة والثقافة الصحية لدى الأسرة وتحقيق حياة صحية نوعية ومتطورة أفضل للنساء ورعاية صحية متكاملة تشمل مراحل عمر المرأة الثلاث الرئيسية وتوفير الخدمات المتخصصة للعناية بصحتها وتطوير أسلوب حياتها، وأيضاً إيجاد برامج تثقيف ومسح للأمراض السارية في مراحل العمر المختلفة للمرأة وللحالات ذات الخطورة العالية وعلاجها في المراحل المبكرة، وإنشاء عيادات صحة المرأة ودعمها بكادر متخصص.

انطلاق فعاليات اليوم الخليجي لحقوق المريض

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150313/Con20150313758726.htm

حسين هزازي (جدة)

نظمت إدارة حقوق وعلاقات المرضى بمستشفى الولادة والأطفال بجدة، البارحة الأولى، فعاليات اليوم الخليجي التوعوي السنوي لحقوق المريض، وذلك بالصالة الرئيسة للمستشفى، تحت رعاية مدير المستشفى الدكتور فيصل عبدالكريم كاشقري. وأوضحت رئيسة إدارة حقوق وعلاقات المرضى هنادي الشيخ، أن فعاليات هذا العام 2015م تأتي تحت شعار: «من حقك.. من حق المريض وذويه أن يعرفوا حقوقهم وأن من حقهم المشاركة في تقديم الرأي والاقتراح والشكر»، هادفة إلى نشر ثقافة حقوق ومسؤوليات المرضى لكل أفراد المجتمع بطريقة سهلة وميسرة عبر المرور اليومي على المرضى المنومين بالأقسام الداخلية وبالعيادات الخارجية من عيادات

«النساء والتوليد - الأطفال» وعبر البروشرات والبنرات والبوسترات والمطويات التعريفية، التي تحتوي على وثيقة حقوقهم وواجباتهم.

وأشارت إلى أن إدارة حقوق وعلاقات المرضى، تحظى بدعم مباشر من مدير المستشفى، وتضطلع منذ تأسيسها بمسؤوليات استقبال شكاوى المراجعين والمستفيدين من خدماته؛ حيث يتم التعامل معها وفق تنظيم وسياسات العمل المعتمدة والمعتمدة من الوزارة، والتواصل مع مقدمي تلك الشكاوى، وإنهاؤها بما يضمن للمرضى حقوقهم.

نوه بالمضامين الضافية لكلمة الملك .. الجفري

الشورى يساند الوزارات والجهات الحكومية لدعم التنمية المستدامة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 23 جماد الاول 1436هـ - 14 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150314/Con20150314758801.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

أكد نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، أن المجلس سيعمل وفق اختصاصاته التي أقرها نظامه على معاضدة ومساندة مختلف الوزارات والجهات الحكومية، ودعمها بالقرارات التي تدفع بعجلة التطور، وتعزز التنمية المستدامة، بما يسهم في تحقيق تطلعات القيادة، وتلبية حاجات المواطنين وآمالهم.

ونوه بالمضامين الضافية والشاملة لكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود أثناء استقباله أصحاب السمو الملكي الأمراء، العلماء، والوزراء، وأعضاء الشورى، وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين، وجمعا من المواطنين.

وقال إن «كلمته يحفظه الله شاملة وجامعة لسياسته ورؤيته لجميع القضايا المحلية والإقليمية والدولية، ورسم خلالها تطلعاته لغد زاهر لهذا الوطن الغالي ولمواطنيه».

وأشار إلى تأكيد خادم الحرمين الشريفين على ثبات المملكة على نهجها ومبادئها التي أرساها موحد البلاد الملك عبدالعزيز كدولة قوية لها إرثها الديني وعمقها الحضاري، واحتضانها لأطهر بقعتين على وجه البسيطة.

ولفت الجفري النظر إلى أن حكمة الملك تجلت في هذه الكلمة، حيث أرسى قاعدة مهمة في عمل أمراء المناطق تتمثل في الاستماع للمواطن، وهي النهج الذي سار عليه حفظه الله إبان توليه إمارة منطقة الرياض، وأراد أن يعمم تلك التجربة الناجحة على قيادات الدولة ومسؤوليها، وقد لامس يحفظه الله ما يشغل المواطنين والمواطنات حينما أكد على عدد من الملفات التنموية، وطمأنهم على حاضر الدولة ومستقبلها فيما يخص رعاية الدولة لمواطنيها، واستمرار الدعم لبناء المواطن في مختلف أوجه التنمية الصحيةً والتعليميةً والإسكان، وحفظ الأمن، وتحقيق العدالة بلا تفريق بين مواطن وآخر، أو بين منطقة وأخرى، تلك هي رؤية القائد المحنك، القريب من شعبه يتلمس همومهم وقضاياهم، ويعمل على معالجتها.

وثمن الاهتمام الذي يوليه الملك لشباب الوطن حينما أكد على أن الدولة سخرت لجميع الطلاب والطالبات كل الإمكانات، ويسرت لهم كل السبل لينهلوا من العلم في أرقى الجامعات في الداخل والخارج.

وقال: إن اهتمام الملك بشباب الوطن ليس بمستغرب منه، ففئة الشباب تشكل 60 % من سكان المملكة، فالوطن يعول عليهم الكثير في قيادة دفة التنمية في المستقبل.

وتطرق لتوجيه الملك سلمان بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، ما يؤكد حرصه على محاربة الفساد لما يمثله من تحد للدول أمنياً، واجتماعياً، واقتصادياً، ويكشف الرغبة الجادة من الملك على توفير جميع أسباب الحفاظ على المال العام.

وقال الجفري «يحظى رجال الأمن والقوات المسلحة بمكانة كبيرة لدى الملك سلمان، حينما خاطبهم وعبر لهم بأنهم محل القلب من الجسد».

وأضاف أن الملك سلمان يعي تماماً صعوبة الوضع السياسي على - الصعيدين العربي والإسلامي؛ لذلك فإن هموم أمته العربية والإسلامية وقضاياها قد حملها منذ تسلمه مقاليد الحكم في اجتماعاته ولقاءاته مع مختلف القيادات العالمية من مختلف الدول الشقيقة والصديقة التي زارت المملكة مؤخرا، كما يدرك ما تحقق للمملكة من مكانة رائدة بين الأمم بفضل من الله ثم بالسياسة الحكيمة التي تنتهجها على مر عهودها وهي سياسة ثابتة ومستقرة في تعاملها مع مختلف القضايا العربية والإسلامية والدولية

إصلاح ذات البين تعالج 35 ألف قضية خلافية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150315/Con20150315758964.htm

أحمد اللحياني (مكة المكرمة)

استقبلت لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة خلال الأربعة الأشهر الأولى من العام الحالي تسع قضايا لمحكومين بالقصاص، بعد أن توفرت مسوغات التدخل فيها.

وأوضح الرئيس التنفيذي للجنة الدكتور ناصر بن مسفر القرشي الزهراني، أن اللجنة تشترط لبذل مساعي العفو أن تكون القضايا الواردة مما يسوغ فيها التدخل، لافتا النظر إلى أنه تم خلال الفترة ذاتها العفو عن شخصين محكومين بالقصاص، بعد قبول أهل الدم لشفاعة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، فيما تنظر اللجنة حاليا في 123 قضية سعي بالعفو لمقيمين وسعوديين من مختلف مناطق المملكة.

وبين الدكتور الزهراني أن اللجنة استقبلت بفرعها الرئيس في العاصمة المقدسة 160 قضية في الثلث الأول من العام الحالي، في قضايا إصلاح ذات البين، جلها لخلافات أسرية، وزوجية، وقضايا العضل، وبعض قضايا المخدرات، والمطالبات المالية على السجناء، والعقوق والطلاق، ومنازعات التركات، والمواريث، إضافة إلى قضايا الفتيات الموقوفات في مؤسسة رعاية الفتيات، واللاتي يرفض ذووهن استلامهن بعد انتهاء فترة الحكم الشرعي، مشيرا إلى أن مجموع القضايا التي عالجتها اللجنة منذ إنشائها تربو على ألف قضية عفو تم العفو في (309) منها، إضافة إلى أكثر من 35 ألف قضية إصلاح.

وبين الدكتور الزهراني أن اللجنة تعيش حالة تأهب وتطوير، حيث تخطط لتنظيم الملتقى الأول للجان إصلاح ذات البين في المملكة، مؤكدا دعم ومتابعة وإشراف سمو أمير منطقة مكة المكرمة، الذي يولي اللجنة جل اهتمامه، تأكيدا من سموه بأهمية الدور الإنساني والأمني والاجتماعي، الذي تؤديه في خدمة المجتمع.

الكريع تحاضر من بوسطن حول المرأة السعودية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=217441&CategoryID=3

الرياض: واس

تستضيف كلية بوسطن بالولايات المتحدة الأميركية غدا كبير علماء أبحاث السرطان عضو مجلس الشورى الدكتورة خولة الكريع، لإلقاء محاضرة بعنوان "مسيرة المرأة السعودية من خلال المنظور الاجتماعي".

وأعربت رئيسة برنامج الدراسات والحضارات في كلية بوسطن الدكتورة كاثلين بيلي، عن سعادتها لتلبية الدكتورة الكريع الدعوة، وإلقاء الضوء على إنجازات المرأة السعودية، مشيرة إلى أن تواجد الدكتورة خولة للحديث عن المرأة السعودية مكسب كبير لأهميتها المعروفة في الأوساط العلمية، من خلال أبحاثها الطبية، التي تبرهن أن المرأة السعودية تمكنت من المنافسة في المحافل الدولية، فضلا عن كونها عضوا في مجلس الشورى، حيث تضيف الدكتورة بعدا عميقا ونظرة شاملة لطلاب وطالبات وأعضاء الهيئة العلمية في الكلية عن مكانة ومسيرة المرأة السعودية بشكل دقيق.

من جانبها، رحبت الدكتورة الكريع بالدعوة والحديث عن المرأة السعودية في واحدة من أهم الصروح العلمية، والالتقاء بهيئتها التعليمية والطلاب والطالبات، وتوضيح المكانة الحقيقية التي وصلتها المرأة في المملكة، مبينة أنه من الأهمية تلبية مثل هذه الدعوات من الجامعات الغربية العريقة، لأن المحاضرات التي نقدمها نستطيع من خلالها تسليط الضوء على الدور الحقيقي والفعلي للمرأة في مجتمعنا، بالإضافة إلى كسر وتغيير الصورة النمطية المغلوطة المترسخة في أذهان الكثير عن المرأة السعودية.

نائب رئيس "نزاهة": المملكة ماضية في محاربة الفساد والحد من آثاره

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أكد نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لقطاع حماية النزاهة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، جدية المملكة في محاربة الفساد والعمل على مكافحته والقضاء عليه، والحد من أثاره بشتى السبل والوسائل المتاحة، منّوهاً إلى أن جهود المملكة تجاوزت الداخل من خلال توقيعها لعدد من الاتفاقات الدولية التي من أبرزها اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي أقر في العام 2004، مبرزاً أيضاً دور الهيئة باعتبارها الجهة الوحيدة المرتبطة بالملك مباشرة، إذ تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية في المصروفات والقرار.
وأشار العبدالقادر في اللقاء الذي استضافه مجلس الغرف السعودية مساء أول من أمس، ونظمته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» لنائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة ليونارد مكارثي، مع رجال الأعمال السعوديين، إلى أن المملكة اهتمت وحرصت على التصدي لظاهرة الفساد، إذ أقرت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مؤكداً أن هذه الاستراتيجية انبثقت من حرص وإيمان المملكة بأن ظاهرة الفساد تستلزم برامج إصلاح شاملة، لما للفساد من آثار سلبية متعددة، خصوصاً على عملية التنمية وتبديد الموارد والإمكانات، كما عملت المملكة على سن العديد من التشريعات والأنظمة التي تحد من ممارسات الفساد الإداري كنظام مكافحة الرشوة ونظام تأديب الموظفين ونظام مكافحة التزوير وغيرها من الأنظمة.
وبين أن المملكة تعد جزءاً من هذا العالم الذي تنبه إلى هذه الآفة ومخاطرها منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الذي أرسى دعائمها على منطلقات دينية مصدرها القرآن والسنة، وهو الواقع الذي يفرض علينا بناء مجتمع نزيه هدفه أن يكون مثالاً وقدوة في كل ملمح من ملامح الحياة التي نعيشها، مبدياً رغبة المملكة في تعزيز تعاونها مع الدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة، انطلاقًا من مبادئ القانون الدولي، والمواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة، والإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
وفي السياق ذاته، نوّه ليونارد مكارثي بجهود المملكة ومساعيها الحثيثة في مكافحة الفساد، معرباً عن سعادته بما لمسه من إجراءات وخطوات فاعلة في هذا الشأن، إذ امتدح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي أكد أنها نابعة من تعاليم الإسلام الذي ينهي عن الفساد، فيما أكد أن المملكة تعتبر من أكبر الداعمين لمكافحة الفساد. وأعرب مكارثي عن اعتقاده بأن القطاع الخاص في المملكة يمكنه أن يلعب دوراً أساسياً للتغلب على الفساد من خلال وضع خطط لمكافحته باستخدام التقنيات الجديدة، داعياً رجال الأعمال إلى بذل مزيد من الجهود من أجل مكافحة هذه الآفة، خصوصاً أن القطاع الخاص يسيطر على 90 في المئة من الوظائف في البلدان النامية، مشيراً إلى أن القطاع الخاص يعد ضمن أهمّ الشركاء في الحرب التي يشنها البنك الدولي على الفساد في أنحاء العالم كافة. كما دعا أيضاً إلى الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية، وكذلك برنامج الإفصاح الطوعي الذي أطلقه البنك الدولي أخيراً وهو يهدف إلى دعم قدرة المؤسسة على الحد من الفساد في العمليات التي يقوم البنك بتمويلها، ويأمل منه بأن يكون وسيلة إيجابية لمكافحة الفساد تستهدف الكشف

عن ممارسات وأنماط التدليس والاحتيال في المشاريع التي يقوم البنك الدولي بتمويلها، وذلك من خلال التعاون الطوعي للشركات والأفراد المشاركين. من جهته، شدد الأمين العام لمجلس الغرف السعودية المهندس خالد بن محمد العتيبي على أهمية مكافحة الفساد وترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة، باعتبارهما مدخلاً مهماً للتطور الاقتصادي، واجتذاب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال، وزيادة تنافسية الشركات والنهوض بقطاع الأعمال والاقتصاد الوطني، منوهاً بالإنجازات الاقتصادية التي حققتها المملكة في مجال الإصلاح والتنمية. وأشار إلى الجهود التي بذلها مجلس الغرف السعودية في رفع الوعي بأساليب الفساد وعدم التسامح مع مرتكبيه، وترسيخ مبدأ الشفافية، وتحليل دورهما في تعزيز التنافسية وجودة الأداء في مؤسسات القطاع الخاص السعودي، وذلك من خلال المحاضرات التوعوية، التي نظمها في الغرف التجارية بمختلف مناطق المملكة.

• صحة المدينة" تغلق وتغرم 18 منشأة طبية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

المدينة المنورة - «الحياة»
أغلقت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة ممثلة بلجنة النظر في مخالفات أحكام نظام المؤسسات الخاصة، مركزين طبيين بالمدينة إغلاقاً تحفظياً، كما فرضت غرامات مالية على 16 منشأة طبية مختلفة، وبلغت قيمة الغرامات 315 ألف ريال، وصدر قرار الإغلاق وفرض الغرامات لهذه المنشآت بناءً على ما رصدته لجان التفتيش الميدانية بإدارة القطاع الخاص في صحة المدينة.
وأوضح أمين لجنة النظر في أحكام مخالفات المؤسسات الصحية الخاصة هاني عسيري أن لجان التفتيش على المؤسسات الصحية الخاصة تنفذ جولاتها التفقدية للمنشآت الصحية الأهلية، لرصد المخالفات ومتابعة تطبيق الأنظمة واللوائح الصحية والتقيد بها. وأضاف في بيان صحافي أمس: «لا تهاون مع مثل هذه النوعية من المخالفات التي تمثل تهديداً لصحة المرضى أو تتسبب في أي مضاعفات خطرة، وسيتم الإعلان بكل شفافية عن أي منشآت صحية يثبت إهمالها في خدمة المرضى والقصور في رعايتهم من خلال الجولات التفتيشية المفاجئة التي ستتواصل لتشمل المناطق التابعة لمنطقة المدينة خلال الفترة المقبلة حفاظاً على صحة وسلامة المرضى والمراجعين».

• التقاعد" تنظم ملتقاها السنوي بالجوف الأربعاء المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030312

الجوف - فهد الكريع
نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الجوف وبحضور محافظ المؤسسة محمد بن عبدالله الخراشي يفتتح وكيل الإمارة الأربعاء المقبل مبنى فرع المؤسسة في منطقة الجوف والملتقى السنوي التاسع لمسؤولي المؤسسة العامة للتقاعد ومديري فروعها في مناطق المملكة في مدينة سكاكا بمنطقة الجوف.
وقد أكد المتحدث الرسمي للمؤسسة فهد بن عبدالله الصالح بأن هذا اللقاء السنوي في مناطق المملكة نابع من حرص المؤسسة على الوقوف على الخدمات المقدمة للمتقاعدين.

ويقع المبنى على طريق الملك خالد مقابل مركز الملك عبدالله الثقافي بمدينة سكاكا ومكون من دورين وقد خصص الدور الأرضي منه لاستقبال المراجعين، كما يحتوي مبنى الفرع الجديد على مصلى وصالة انتظار فسيحة للمراجعين وعدد من المكاتب الإدارية والخدمات المساندة وغرفة خاصة للبيانات والمعلومات تم ربطها "الكترونياً" بالمركز الرئيسي للمؤسسة في الرياض والذي يمكن من خلالها إنهاء الإجراءات الكترونياً بكل يسر وسهولة، كما تضمن تصميم المبنى قسم خاص لخدمة السيدات يضمن لهن الخصوصية ويخدمهن بالمستوى اللائق.

أكدوا أن نظام المطبوعات الجديد يمنع نشر وقائع المحاكمات

محامون لـ "الرياض": بعض المنظمات الحقوقية تستغل القضايا النادرة لتشويه صورة المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030354

جدة محمد حميدان

قال عدد من المحامين بأن بعض الجمعيات والمنظمات الحقوقية والأهلية وبعض وسائل الإعلام سواءً العالمية منها أو المحلية تضر كثيراً بقضايا بعض المحكومين عبر تصعيدها وتحويلها لقضايا رأي عام مخالف لتوجه السواد الأعظم من المجتمع، مؤكدين أن غالبية تلك التدخلات تأتي في غالبها لأهداف ونوايا بعيدة كل البعد عن مصالح وواقع أصحاب القضايا، مشيرين إلى أن ذلك لا ينطبق على عموم المنظمات والهيئات فهناك البعض منها ملتزم بتأدية رسالته المتمثلة في ما تدعو اليه المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الأساسية وكرامته والتي تتفق مع ما تدعو اليه عموم الأديان السماوية.

وبين المحامي سليمان الجميعي لـ "الرياض" أنه للأسف الشديد فإن الكثير من المنظمات والجمعيات الحقوقية والأهلية تسعى للتدخل في قضايا منظورة امام القضاء أو صدرت فيها أحكام، بطريقة خاطئة لا تخدم المتهم أو المحكوم عليه، بل تضعه في مواجهة مع توجه المجتمع، وتتناسى تلك الجهات أن القضاء السعودي مستمد من الشريعة، أحكامه الثابتة في الحدود الشرعية بنصوص صريحة من القرآن والسنة، وبالنسبة لغير الحدود فهناك خطوات كبيرة قطعها القضاء لتقنيين الأحكام، التي تختلف في بعض الأحيان حسب طبيعة القضية وتفاصيلها، مشيراً إلى أن الرأفة والميل إلى الظن الحسن أمر حاصل في المحاكم، سواءً أثناء نظر القضايا أو حتى بعد صدور الأحكام في مراحل الاستئناف والتنفيذ.

وأفاد الجميعي أنه ومن واقع ممارسته الطويلة كمحام مطلع على أنظمة القضاء في كثير من الدول، يستطيع أن يجزم بتميز النظام العدلي والتنفيذي لمخرجات القضاء في السعودية بأعلى معدلات العفو والتخفيف عن المتهم والمذنب، ويظهر بوضوح في معدلات العفو المرتفعة بالنسبة للحق العام، والتي تسري على العموم بدون تمييز سواءً بالنسبة لمواطني المملكة أو الأجانب، ومنها تخفيض العقوبة مقابل حفظ القرآن، والعفو السنوي خلال شهر رمضان وفي الأعياد وفي المناسبات الوطنية، والتي منها على سبيل المثال العفو الذي استفاد منه آلاف السجناء إبان تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان لمقاليد الحكم، وعفو سمو ولي ولي العهد مؤخراً عن فئات من السجناء بجازان.

وأكد المحامي الجميعي بأنه من واقع تجارب سابقة خلال ترافعه في قضايا أخذت بعداً مجتمعياً ودولياً وبعضها أخذ منحى قضايا الرأي العام، لمس من خلال اتصال ومهاتفة الكثير من المنظمات الحقوقية والأهلية سواءً من داخل المملكة أو خارجها، اهتماماً بالبحث عن الإثارة وكل ما يمكن أن يستخدم للنيل من الأنظمة العدلية ومحاولة التشكيك فيها، دون الاهتمام الفعلي بموكليه ومصلحتهم، ما جعله يعزف عن الرد على تلك الجهات، ونصح موكليه بعدم الانسياق وراء زيف مواقفهم.

تلك الجهات لا يستهويها الحديث عن معدلات العفو المرتفعة.. وتتدخل بطريقة لا تخدم المتهمين

بدوره، شبّه المحامي والمستشار القانوني سعيد العُمري ما يحدث من البعض وليس الكل في هذا الجانب بمن يدس السم في العسل، مشيراً إلى أن هناك جهات تعمد وخصوصاً في بعض القضايا النادرة الحدوث والقليل نظرها في المحاكم

المحلية إلى محاولة جعل تلك القضايا قضايا رأي عام تتدوال إعلامياً على نطاق واسع، مما يخلق مشكلة حقيقية لأصحاب تلك القضايا تضاف إلى مشاكلهم في حال كانوا مخطئين فعلاً، عبر وضعهم في خانة المخالف لتوجه المجتمع والشاذ عنه، وتصل في بعض الأحيان لوضعهم في خانة العمالة والخيانة الوطنية، وتتناسى تلك الجهات إما عمداً أو جهلاً أن أحكام القضاء السعودي نابعة من الشريعة الإسلامية، بنصوص ثابتة وواضحة تضمن حقوق الإنسان في مجتمعه والتي يقرها دينه الذي يدين به هو شخصياً.

وقال العُمري إنه ومن الضروري التنبيه على حجم الضرر الذي يسببه استغلال بعض الجهات المستغلة للقضايا النادرة وقليلة الحدوث في المحاكم المحلية على صورة المجتمع ونظرة العالم الخارجي له، مشيراً إلى أنه تعرض مرة لسؤال من سيدة في إحدى الدول الغربية عن كون المرأة في السعودية يتم التعامل معها بريموت كنترول في يد الرجل ولا تستطيع السفر أو الحركة بدون إذنه، متناسية وجود آلاف الطالبات السعوديات المبتعثات في بلدها، وذلك بسبب اعتمادها على معلومات من وسيلة إعلامية أو جهة هدفها فقط الإساءة للمملكة والمجتمع، وإثارة أمور غير مطروحة وتعتبر في حالة حدوث قضية حولها نادرة من النوادر.
وأشار المستشار سعيد العُمري إلى أن ما لا يستهوي تلك الجهات ولا تسعى إلى تسليط الضوء عليه هو معدل العفو المرتفع في الأنظمة القضائية والتنفيذية، فهناك الكثير من حالات العفو عن قضايا رأي عام وقبول فوري من المحاكم لتراجع وتوبة المتهم أو المذنب، منبهاً إلى أنه وبالرغم من منع نظام المطبوعات الجديد نشر أي وقائع للمحاكم، في حالة كان نشرها يترتب عليه ضرر للمصلحة الخاصة بالمتهم، أو قد يترتب عليه تأثير سلبي على العدالة، إلا أننا مازالنا نرى حالات لا يتم التقيد فيها بذلك.

اعتماد دوام معلمات "النائية" في10 مدارس بعسير

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

المدينة ـ عسير
اعتمد مدير التعليم في بيشة سعد آل سالم تشكيل لجنة لتطبيق مشروع دوام معلمات النائية برئاسة المساعد للشؤون المدرسية وعضوية التخطيط المدرسي وشؤون المعلمين والمعلمات. أوضح ذلك المتحدث الرسمي لإدارة التعليم في بيشة عبدالله المعاوي مشيرًا إلى أنه تم اعتماد تطبيق المشروع في المدارس التي انطبقت عليها المعايير الوزارية للمشروع وشمل القرار 10 مدارس في 3 قطاعات هي ترج (3 مدارس) ،وخيبر الجنوب (مدرستين)، وتثليث والأمواه (5 مدارس).
وأضاف أنه وفقًا للتعليمات خيرت معلمات هذه المدارس بين إكمال الأيام المتبقية في نفس مدراسهن أوتكليفهن بناءً على طلبهن في أقرب مكتب تربية وتعليم لسكنهن في نطاق إدارة التعليم. يشار إلى أن المشروع يقضي بتقليص أيام دوام المعلمات إلى 3 أيام أسبوعيًا.

السواط: نتطلع لتطوير الخدمات العلاجية لنزلاء السجون

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

أنور السقاف - جدة
أكد مدير سجون منطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيدالله السواط حرص المديرية العامة للسجون على تقديم كل برامج الرعاية والتأهيل للنزلاء وبذل كل الجهود المؤدية إلى إعادة تأهيل الجانحين.
وكان اللواء السواط قد توج عمل اللجان المشتركة بين إدارة سجون المنطقة ومديرية الشؤون الصحية، الذي شارك في عضويتها المشرف على الرقابة على السجون بسجون جدة بلقاء جمعه بمدير الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله المعلم، جرى الاتفاق من خلاله على استكمال التنسيق لتطوير الخدمات العلاجية والوقائية المقدمة للنزلاء في جميع إدارات السجون بمحافظات المنطقة للوصول إلى تكامل في تقديم برامج الرعاية العلاجية والوقائية المقدمة للنزلاء.
من جهة أخرى تفقد اللواء السواط السجن العام بالعاصمة المقدسة، واجتمع برؤساء الأقسام ووقف على ما يقدم من برامج وخدمات للنزلاء، مؤكدا على جميع القيادات في السجن بالعمل على إيجاد بيئة عمل مناسبة للعاملين في السجون للوصول إلى بيئة عمل إبداعية يتحقق من خلالها تطوير منظومة العمل في السجون بما يحقق رؤى ولاة الأمر يحفظهم الله وتطلعاتهم.

وفاة عامل نظافة يدفع 5000 آخرين للتوقف عن العمل بالمدينة

أرجعوا السبب لضعف الإجراءات الصحية في العيادة الطبية لمتعهد التشغيل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

تجددت أزمات النظافة في المدينة المنورة عقب وفاة أحد العمال هناك مما دفع قرابة 5000 عامل من زملائه للتوقف عن العمل، حيث أرجعوا السبب لضعف الإجراءات الصحية في مقر الشركة المشغلة لهم، فلا تزال تتكرر تلك الأزمة بشكل متوال لأسباب مختلفة تنبئ بأزمات صحية في كافة الأحياء والشوارع بالمدينة، فكانت بداية الأزمة مع نهاية عقد الشركة السابقة المسؤولة عن رفع مخالفات النفايات في الأحياء والشوارع في الربع الأول من العام الجاري مما تسبب في عملية شلل تام في التعامل مع أرتال النفايات المكدسة في الحاويات في ظل توقف العمالة عن ممارسة أعمالهم بسبب خوفهم من ضياع حقوقهم المالية خلال فترات انتقال العقد إلى المشغل الجديد، بيد أن ممارسات العمالة في التوقف عن العمل بأسباب

مختلفة لم تنته فقد توقفت الآليات والمركبات نهاية الأسبوع الماضي وحتى مطلع الأسبوع الجاري بعد أن توفى العامل المذكور.
فيما بدت بوادر انفراج الأزمة في شوارع المدينة المنورة وأحيائها بعد أن تعهدت أمانة المنطقة لأكثر من 5 آلاف عامل نظافة بإلزام الشركة المُشغلة بتوفير الرعاية الصحية الكاملة لكافة منسوبي المتعهد المسؤول عن النظافة بالمدينة المنورة.
وأوضح الناطق الإعلامي لأمانة منطقة المدينة المنورة في اتصال هاتفي مع «المدينة» أن أسباب امتناع عمال النظافة عن مباشرة عملهم صباح الجمعة الماضي، يعود إلى تأخر مسؤول العيادة الطبية في معسكر النظافة في التعامل مع حالة زميلهم المريض الذي تعرض مساء الخميس لوعكة صحية، مما أدى لوفاته ليلة الجمعة بعد نقله إلى المستشفى بواسطة سيارة الإسعاف. وبين أن أمانة المدينة قامت بتعديل الإجراءات الطبية الخاصة بعمال النظافة من خلال رفع مستوى العيادة في مقر معسكر العمال وتوفير طاقم طبي وتمريضي في العيادة وتأمين سيارتي إسعاف في الموقع لنقل الحالات التي تستدعي نقلها الى المستشفيات الخاصة على حساب المتعهد و إلزام لتوقيع تعاقدات مع مستشفيات خاصة في المدينة لعلاج العمالة. وكانت ردود فعل بعض زملاء العامل المتوفى قد تمثلت في امتناعهم من النزول لمواقع العمل مما استدعى تفعيل خدمة الطوارئ من قبل البلديات ومقاوليها وبلديات المحافظات لتأمين العمالة والآليات البديلة لمواجهة توقف العمالة عن العمل التي دام قرابة 18 ساعة.
ولفت سيف إلى أن الجهة المختصة بالأمانة ممثلة بوكالة الخدمات تسعى إلى رفع كفاءة أداء المتعهد الذي يتحمل مسؤولية ما حدث وتعديل أوجه القصور في أداء المقاول لتوفير بيئة مناسبة للعاملين بالعقد من سكن وعلاج ونقل وغيره حيث لم يسبق للمقاول أن عمل بحجم عقد نظافة المدينة المنورة.
وذكر المتحدث الرسمي يحيى سيف أنه تم الانتهاء من الإجراءات ومعرفة الأسباب و تم اتخاذ إجراء عاجل من قبل الشركة من من خلال توقيع اتفاقيات مع أحد المستشفيات الخاصة بالمدينة المنورة لتقديم الخدمات الصحية لجميع منسوبي الشركة للتأكد من عدم تكرار هذا النوع من الحوادث.

مرغلاني لـ"المدينة": دوام السبت وزيادة الساعات إلزامي.. وليس اختيارياً

السعيد: زحام المستشفيات يساهم في نقل "كورونا"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

أحمد الجهني – جدة
كشف لـ(المدينة) د.خالد مرغلاني المتحدث ا لرسمي بوزارة الصحة بأن تفعيل دوام السبت أو الساعات الإضافية للمستشفيات، التي تواجه زيادة في أعداد المراجعين إلزاميا وليس اختياريا وستتم المحاسبة في حين عدم تطبيقه أو التهاون في تنفيذه. وأوضح مرغلاني بأن الوزارة منحت الضوء الأخضر لكل المستشفيات الرئيسة بتحديد مطالبها الاحتياجية وفقا لعدد المراجعين لها، وذلك لتفعيل عمل العيادات والأقسام الأخرى ليوم السبت أو طلب ساعات إضافية خارج الدوام الرسمي، وذلك بالرفع بها إلى الوزارة لاعتماد آلية التنفيذ. ونفى مرغلاني بأن يكون العمل خلال الساعات أو الأيام المحددة اختياري، مما يشل الخدمة كون أنها منظومة متكالمة من الفريق الطبي والأشعة والمختبرات والذي يلزم وجودها في حين واحد وأي خلل قد يحدث، فبالتالي سيؤثر على الخدمة المقدمة. وأكد مرغلاني أنه لا يحق للمستشفى أن يتهاون في تطبيق وتنفيذ القرار، لأنه سيصبح بعد ذلك إلزاميا وفق الآلية المعتمدة لعمل المستشفى. جاء ذلك تعليقا على قرار الوزارة فرض دوام السبت على المستشفيات التخصصية، التي تشهد زحاما للمراجعين في كل الأقسام، فيما ألزمت

العيادات الخارجية بهذه المستشفيات بالعمل حتى الساعة الخامسة والنصف مساء، في الوقت الذي انشغل مديرو المستشفيات المعنيه خلال الأيام الماضية بآليات وضع الخطط المناسبة للاحتياج وكيفية دوام الممارسين الصحيين خلاله.
واعترف نائب وزير الصحة للتخطيط والتطوير د.محمد خشيم بوجود زحام شديد في العيادات الخارجية بالمستشفيات التخصصية والمدن الطبية، وكذلك أقسام الأشعة، وأكد أن على المستشفيات والمدن الطبية أنه يجب ألا يتجاوز الموعد في العيادات أسبوعا والأشعة 4 أسابيع. وشدد على عمل تقييم لوضع المستشفيات وعمل حلول لهذا الازدحام ويتمثل ذلك في تمديد عمل العيادات بالمستشفيات إلى الساعة الخامسة والنصف مساءً وفتح العيادات يوم السبت على أن يقتصر على التخصصات، التي لديها قوائم انتظار طويلة واحتساب عمل إضافي للكوادر الطبية والفنية. وطالب مديرو المستشفيات بالنظر إلى إنتاجية الأطباء، حيث ستقوم الوزارة بتوزيع برنامج ليتم وضع إنتاجية كل الأطباء الاستشاريين والأختصاصيين فيه وسيكون أحد أدوات التقييم للأداء والنظر في استخدام غرف العمليات بأقصى طاقاتها بالبدء مبكرا في كل الغرف واستخدام ساعات اليوم حتى نهاية الدوام، والتشديد في حضور الاستشاريين لعياداتهم وضرورة التواجد في العيادة مبكرا حتى نهاية الوقت. وأكد على النظر في غياب القوى العاملة خلال العام وخاصة ما يزيد عن مدة أسبوع ومعرفة أسباب الغياب وتفعيل عيادة الموظفين في المستشفى والتدقيق في الإجازات وعدم التكرار. وفي ذات السياق قال الدكتور عبدالعزيز السعيد وكيل وزارة الصحة للصحة العامة زيادة ساعات العمل في المنشآت الصحية تؤدي إلى خدمة المواطن في الرعاية الصحية فالخدمات يجب أن تكون دوما في خدمة المواطن وفي كل الأوقات، ففي الطوارئ تجد عدداً هائلا من المراجعين غالبيتهم ليسوا مرضى طوارئ يمكن علاجهم عبر العيادات والمراكز الصحية ووجودهم مؤثر على حالات كورونا وغيرها من الحالات، حيث يشكلون زحاما غير مبرر وقد يكون له تأثيره في انتقال العدوى.

منتدى الطب والقانون يتصدى للأخطاء الطبية وحقوق المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150316/Con20150316759166.htm

محمد داوود (جدة)
يتصدى مجموعة من القانونيين والخبراء لظاهرة الأخطاء الطبية وحقوق المرضى والمتضررين، وذلك خلال منتدى الطب والقانون الذي تستضيفه الرياض غرة رجب المقبل برعاية وزير الصحة أحمد بن عقيل الخطيب، وتحت شعار (اعرف حقوقك)، بهدف توحيد المعايير والمفاهيم القانونية والقضائية والحقوقية بين مختلف الجهات، وتوعية العاملين في القطاع الطبي بحقوقهم وواجباتهم.
وأوضح المحامي ماجد قاروب رئيس اللجنة المنظمة أن الدورة الرابعة للمنتدى تهدف إلى رفع مستوى الثقافة الحقوقية لجميع العاملين، والمنتمين للقطاع الطبي، من: أطباء، وممارسين صحيين، وإداريين، من منسوبي وزارة الصحة، والقطاعات الحكومية، والخاصة، والمؤسسات، والهيئات العاملة في صناعة الطب بالمملكة، حيث سيناقش على مدى ثلاثة أيام، موضوعات مهمة تتناول العلاقة الوثيقة بين الطب والقانون، وآلية تنظيم تلك العلاقة من خلال جلسات عملية تفاعلية، تشهد تقديم عدد كبير من أوراق العمل.
من جهة ثانية، يرعى وزير الصحة رئيس مجلس أمناء الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للهيئة، الذي يقام خلال الفترة من 22 إلى 24 جمادى الآخرة، في القاعة الكبرى بفندق كمبنيسكي رفال بالرياض.
وأوضح الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية الدكتور عبدالعزيز بن حسن الصائغ، أن المؤتمر يهدف لخدمة التدريب والمتدربين من خلال اطلاعهم على آخر مستجدات التخصصات الصحية المختلفة خاصة فيما يخص مجال التعليم الطبي.
من جانبه، أفاد نائب الأمين العام للهيئة رئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر، الدكتور سليمان بن عمران العمران، أن المؤتمر سيسلط الضوء على مستجدات التعليم الطبي كأداة لإدارة البرامج وتنفيذها على أرض الواقع، إضافة إلى اطلاع الهيئة

على تجارب أخرى في العالم مشابهة لتجربة الهيئة في الدراسات العليا والمجريات الصحية، حيث تم دعوة عدد من القائمين على الدراسات العليا في الدول مجلس التعاون، إضافة إلى الأردن، وكندا، وأمريكا، واستراليا.
ويقام على هامش المؤتمر معرض مصاحب يشارك فيه 28 مؤسسة تعليمية محلية وعالمية من مقدمي برامج دراسات عليا في المجالات الصحية المختلفة، ويشمل ذلك الكليات الملكية في أوروبا، وشمال أمريكا، والبرنامج الفرنسي، وعدد من مراكز التدريب المحلية لبرامج شهادة الاختصاصات السعودية.

• عكاظ" داخل سجن الحاير

30 مثاليا في الجناح الأميز يفندون مطالبهم تحت شمس

• المحاكمات" ونظرة المجتمع السلبية هاجسنا وننتظر

• العقوبات البديلة"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150316/Con20150316759197.htm

نفذ الجولة: علي بن غرسان
كلنا متفقون أن أي عمل يقود صوب المساس بأمن الوطن خط أحمر لا يمكن المساومة عليه أو قبول أدنى تنازلات في سبيل إرضاء طرف أو آخر، ومع هذا الإجماع الوطني الذي تتقاسمه كافة شرائح المجتمع ندرك أيضا أن تدابير مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفان لا يتعارضان، بل هما متكاملان ويعززان بعضهما بعضا. المتورط في عمل أو فكر أو دعم مشبوه لا بد أن يكون عرضة للعقاب والجزاء لكن وفق الشريعة الإسلامية الضامنة لكافة الحقوق.
هذه المقدمة كانت خلاصة ما خرجت به من جلسة حوار مفتوح مع نحو 30 موقوفا في الجناح المثالي في سجن الحاير في العاصمة الرياض، حيث كانوا يشيدون بما تقدمه الدولة من خدمات ورعاية تأهيلية لهم، لكنهم دونوا لي بعض ملاحظات حول مصير قضاياهم.
كنت أعتقد أن الأغلبية من موقوفي الحاير لم يحالوا للمحاكمة بعد وأن التحقيقات لا تزال سيدة الموقف لتبين ما لهم وما عليهم، لكن مصدرا أمنيا رفيعا كشف لي غير ذلك، حيث إن هيئة التحقيق والادعاء العام أنهت 90% من قضايا الموقوفين في سجن الحاير وهي أمام القضاء الشرعي، وتتم حاليا محاكمتهم، والبعض منهم صدر بحقهم أحكام والبعض أطلق سراحهم بعد براءتهم.
هذه المعلومة تحديدا كانت صادمة لي لاسيما ونحن نسمع عن سلحفائية الأحكام القضائية في هذا الشأن الحساس، وهي بلا شك ما تدل على عدالة التعامل مع الموقوفين الذين يجدون في تعامل وزارة الداخلية معهم رقيا لم ينكره أحد ولم يجحده أحد حتى المتشددون الرافضون التراجع عن فكرهم.
الجناح المثالي في الحاير
•• في جولة قضيت فيها نحو 12 ساعة داخل سجن الحاير، طلبت التوجه صوب غرف السجناء، دخلت الجناح المثالي الذي يقيم فيه حاليا نحو 30 موقوفا ممن عرف عنهم حسن السيرة والسلوك خلال مدد سجنهم، قبل أن أتجاوز بوابة حديدية مررت بأجهزة كشف عن وجود معادن أو أي ممنوعات في إجراء معتاد، قال لي المسؤول عن تلك النقطة: «أحيانا نضبط بعض الممنوعات لدى بعض الموقوفين، ونحرص دوما على دقة التفتيش لضمان سلامة الجميع».
قصدت الجناح المثالي حيث فتحت لي أبوابه ومشيت في ممر طوله نحو 60 مترا كانت غرف الموقوفين تتوزع على يمينه ويساره، كل غرفة فيها عدد منهم، كان الصمت يعم المكان، لم أشهد أي أحد منهم على الرغم من أن أبواب الغرف

مفتوحة، وما هي إلا لحظات حتى سمع الموقوفون أصواتنا، فبدأت تدب الحياة في الجناح حيث خرجوا لي من كل ناحية، تعالت أصواتهم بالترحيب، وكأنما كانوا على انتظار بهذه الزيارة، مسك بيدي أحدهم وطلب مني دخول غرفته للقهوة كما قال، تبسمت ودخلت معه الغرفة وأثناء حديث مقتضب معه، جاءنا نحو 5 موقوفين وطلبوا منا التوجه صوب «فناء الجناح»، ليكون الحوار جماعيا تحت أشعة الشمس، كانت عقارب الساعة تشير للرابعة عصرا. مضينا فورا صوب الفناء الواقع في نهاية ممر الجناح، أخذت مكاني في صدر الموقع الذي أشبه بالمجلس العربي، وفورا قدم لي التمر مع قهوة عربية قال لي أحدهم: «أنا من أعد هذه القهوة، وأتمنى منك الحكم على مذاقها»، ارتشفت بعضها وقلت له: «تعدل الكيف، سلمت يداك»، وبينما نحن كذلك، قاطعنا موقوف في العقد الرابع من عمره وقال: «الحقيقة أن عكاظ تميزت في جولاتها داخل سجن ذهبان، وكنا ننتظر وصولكم هنا، ما ميزكم هو الإنصاف واختيار المفردات المتزنة، لا بد أن يدرك الجميع أن مفردات الفئة الضالة وما شابهها تشعرنا بالإقصاء فعلا، هناك من زلت به القدم وأخطأ وهناك من تعاطف فقط وكلنا نظل أبناء وطن واحد، وها نحن نعود للحق في هذا الجناح المثالي، كان عملكم الذي تابعناه بدقة هنا محل تقدير وإنصاف فعلا».

الإفراج الصحي

•• أجمع الموقوفون على تلك المداخلة وقال لي الموقوف (سعد.ع) وهو شاب في بداية ربيعه الرابع: بعضنا هنا يمر في ظروف صحية قاسية، لدي مثلا مرض عضال ولدي أمر بالإفراج الصحي ولكن لم يتم ذلك على الرغم من قرب انتهاء محكوميتي فقد أمضيت 12 سنة في السجن، لذا أنتظر الإطلاق المشروط، أتمنى أن يطرح هذا الأمر، ولهم العودة لملفي في السجن سيجدون سلوكي مميزا طيلة مدة السجن، لقد تعبت من وضعي هذا وأنتظر الفرج من الله وظروفي الصحية لم تعد تقوى.

أحكام براءة

•• رويدا رويدا تنامت مساحة الثقة في الحوار بيني وبينهم، بدأ بعضهم يتحدث بكل أريحية حيث جلس بجواري ثلاثة منهم (ع.ر) والموقوف (م.س) والموقوف (ع.ع) مطالبين بضرورة التفريق في القضايا قالوا: «نتمنى أن يراعي المجتمع ذلك، بعضنا موقوف والبعض صدر بحقه حكم البراءة، نحن الثلاثة صدرت لنا أحكام براءة وننتظر أمر الإطلاق كل ما نخشاه أن ينظر لنا المجتمع بصورة غير مقبولة، وهذا ما يشكل لنا هاجسا في الأمر، ننتظر لحظات الخروج من الحاير والعودة لحياتنا الطبيعية والتعايش مع الناس ونسيان الماضي بكل ما فيه».

شمولية العفو

•• كان الموقوف (ع.ش) يرقب حديثنا في صمت ويتبسم، نظرت صوبه وقلت له ما قصتك؟، أجاب: تحولت أخيرا لهذا الجناح المثالي الذي يعد نقلة نوعية في التعامل الجميل من قبل الدولة معنا، نتعايش هنا في ود وإخاء ونمضي أيامنا في القراءة والحوارات المفيدة. حكمت بالسجن 8 سنوات وكل ما أطلب هو توسيع قاعدة العفو ليشمل من صححه أفكاره من الفكر الملوث الذي ابتلي به.

العقوبات البديلة

•• بعد هذا الطرح الخاص بشمولية العفو تقاطع معنا الموقوف (ش.ر) مقترحا تطبيق ما يعرف بالأحكام البديلة وقال: «نتعشم فعلا أن تكون هناك أحكام بديلة خصوصا لموقوفي الأجنحة المثالية، مثلا يمكن أن يكمل بعضا من محكوميته في الإقامة الجبرية المرتبطة بالسوار الإلكتروني الذكي، وكذلك يمكن أن يقضي 72 ساعة مع أسرته خارج السجن بدلا من البيت العائلي، قضيت نحو 10 سنوات هنا ورأيت أن أغلب من يصلون إلى الجناح المثالي هم من المميزين سلوكا ومن ابتعدوا عن الفكر الضال، لذا نتمنى أن يحظوا بعقوبات بديلة».

أبرز المطالب

•• كان الحوار شفافا مع الموقوفين، كانوا يتفاعلون مع كل مقترح ويثرونه تأييدا ومناقشة، يبادلون الدعابات حينا ويتجاذبون أطراف النقاش الساخن حينا، وأمام كل ذلك طلب من يطلق عليه «الدكتور» مداخلة فقال: «لا أريد أن ترمز لأسمي ولا لقضيتي، فقط انقل وجهة نظري، وللحقيقة لم أكن أرغب في الحديث معكم كوسيلة إعلامية لولا حوارك معنا الشيق، مطالبنا تكمن في أهمية أن يكون هناك تحرك في إعادة النظر في آلية المحاكمات، نعلم أن وزارة الداخلية قد لا تتحمل هذه المشكلة، لكن نريد فعلا أن تكون هناك حل، نعلم حساسية بعض قضايانا لكن نطالب بتطبيق كل هذا على من عرف عودته للحق وعدم مكابرته».

من العاملين في مستشفى القطيف والدمام المركزي على بند التشغيل الذاتي

"الابتدائية العمالية" بالدمام تحكم ببدل السكن لـ85 ممارساً صحياً وبأثر رجعي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://sabq.org/cn1gde

فهد العتيبي- سبق:
علمت "سبق" من مصادرها أن الهيئة الابتدائية حكمت باستحقاق 85 مدعياً كانوا أقاموا دعوى للمطالبة ببدل السكن، وجميعهم من الممارسين الصحيين العاملين على بند التشغيل الذاتي في كل من مستشفى القطيف ومستشفى الدمام المركزي، وجاء هذا الحكم تأكيداً لأحكام سابقة كانت "سبق" قد نشرتها.
ومن خلال الاطلاع على أحد هذه الأحكام وجدَ أنها جميعاً قررت هذا البدل بأثر رجعي من تاريخ إقرار لائحة التشغيل الذاتي لمن كان تعيينه قبل تاريخ إقرار هذه اللائحة، أو من تاريخ مباشرة العمل لمن يقع تاريخ تعيينه بعد تاريخ إقرار اللائحة المشار إليها.
وكانَ مكتب المحامي "نضال البلوي" قد تسلم هذه الأحكام الابتدائية اليوم الأحد، وبالتالي فإنهُ إذا لم يتم تقديم استئناف من قبل الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية خلال 30 يوماً من تبلغها لهذه القرارات، فإنها تصبح نهائية وواجبة النفاذ، علماً بأن هذه الأحكام أقرت البدل بواقع 25% من الراتب شهرياً، على ألا يقل عن ثمانية آلاف، ولا يزيد عن 50 ألف ريال في السنة.

استمرار التفتيش في جميع مناطق المملكة بآليات جديدة

حملة "كن نظامي" .. دمج العقوبة الصارمة بالنصح والإرشاد للمخالفين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/16/article_940401.html

الاقتصادية» من الرياض»
تواصل وزارتا الداخلية والعمل، أعمال حملة "كن نظاميا" بشتى مناطق المملكة التي تهدف إلى ضبط العمالة المخالفة، وتوعية المجتمع بخطورة التستر عليهم, مع تقديم النصح والإرشاد للمخالف، وتسعى الحملة إلى تكثيف الجهود لضبط

السوق، وتحسين كفاءة القوى العاملة الوطنية والوافدة، والالتزام بالأنظمة المعمول بها داخل المملكة، والقضاء على المخالفات.
وتأتي الحملة استكمالاً للزيارات التفتيشية التي نفذتها الوزارتان على مواقع وأماكن متفرقة من المملكة في وقت سابق، للتحقق من تطبيق الأنظمة وتطبيق الضوابط والتشريعات.
وقد أعلنت وزارتا الداخلية والعمل الأسبوع الماضي، استمرار تنفيذ حملات التفتيش في جميع مناطق ومحافظات المملكة، بآليات جديدة، تقضي بتطبيق الأنظمة والتعليمات بحق المُخالفين بكل دقّة، وعدم التهاون في ذلك, مشددتين على أن تحقيق أنظمة العمل والإقامة يستوجب تحمّل الجميع مسؤولياته.
وتؤكد الوزارتان أنَّ الحملة التفتيشية تهدف إلى تعقب مُخالفي النظم، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها بحقهم، وبحق كل أطراف المخالفات سواء كان العامل المخالف أو من يقوم بتشغيله أو نقله أو إيوائه والتستر عليه من المُنشآت أو الأفراد. وتطول الجزاءات كل من يترك عمالته يعملون لحسابهم الخاص، وكل من يقدم لهم أي وسيلة من وسائل المساعدة، وكذلك المُستقدمين الذين لم يبلغوا عن تأخر من استقدموهم عند المغادرة في الوقت المحدد لمغادرتهم، كما تضمنت الآليات المشتركة للتفتيش ضبط الوافدين الذين يعملون لحسابهم، والمتغيبين عن العمل، والمتأخرين عن المغادرة من القادمين بتأشيرات حج أو عمرة أو زيارة بأنواعها أو للسياحة، أو للعلاج، أو للعبور، والمتسللين، وإيقافهم في مواقع مخصصة للإيواء، واستكمال الإجراءات النظامية لتنفيذ إيقاع العقوبات بحقهم وترحيلهم.

•نزاهة": تقارير دورية لكشف معدلات •الفساد".. و22 ألف بلاغ خلال 4 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي
أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور أسامة الربيعة أن الجهات الحكومية كافة ملزمة بإعداد إحصاءات وتقارير دورية عن مشكلة الفساد، تتضمن حجم المشكلة وأسبابها وأنواعها، والحلول المقترحة، وتحديد السلبيات والصعوبات التي تواجه تطبيق الأنظمة، مبيّناً أن هناك قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تشتمل على رصد للبيانات والإحصاءات، وتوضّح حجم مشكلة الفساد في المملكة، مع إبراز أسبابها وآثارها.
وكشف الربيعة خلال مشاركته في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في الرياض أمس، أن عدد البلاغات التي تلقتها الهيئة خلال أربعة أعوام وصل إلى 22035 بلاغاً، منها 6905 ضمن اختصاص الهيئة، و15130 لا تدخل ضمن اختصاصها، مشيراً إلى أن ظهور صور ووسائل حديثة للفساد يتطلّب مراجعة وتقويم مستمرين للسياسات والخطط والأنظمة والبرامج والإجراءات المتعلّقة بمكافحة هذه المشكلة.
وذكر أن حساب إبراء الذمة الذي تم إنشاؤه عام 2006 تلقى 284 مليون ريال، لافتاً إلى أن الفساد مرتبط في بعض صوره بالأنشطة الإجرامية، وخصوصاً الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، منوهاً بأن تحقيق حماية النزاهة ومكافحة الفساد تتطلب تعزيز التعاون بين الدول، انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية، ما يسهم في تعميق الثقة بن الدول وتهيئة مناخ أفضل للعلاقات فيما بينها.
بدوره، أوضح وزير الإعلام السوداني السابق الدكتور علي شمو، أن محاربة الفساد تعدّ مسؤولية المجتمع المدني، إضافة إلى قادة المجتمع وأصحاب الرأي والشورى، معتبراً أن هذا الدور يشكّل مبدأ في جميع الدول التي ترتبط بنظام قيمي معين وأسلوب للحياة يخصها وتديره وفق نظامها الاجتماعي.
واعتبر عميد كلية الإعلام والاتصال في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبدالله الرفاعي، أن جهود كشف الفساد تمثل وظيفة إعلامية أساسية تقوم بها وسائل الإعلام لخدمة المجتمع، مبيّناً أن التغيرات في مجال الاتصال الجديد عززت هذا الأثر وأكسبته انتشاراً واسعاً.

وتطرق المدير العام لقناة «العربية» تركي الدخيل في ورقته، إلى دور الصحافة في تأصيل قيم النزاهة ومكافحة الفساد، منوّهاً بأن للإعلام بصورة عامة دوراً في كشف الفساد وإيجاد توعية جماهيرية في المملكة على وجه الخصوص مع مقارنة أدوار الإعلام في بعض الدول العربية والعالمية.

السعودية تلوّح بمراجعة علاقاتها مع السويد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أمس (الإثنين)، عن شكره وتقديره لإخوانه وأبنائه شعب المملكة العربية السعودية على مشاعرهم الفياضة الصادقة تجاه الكلمة التي وجهها إليهم الثلثاء الماضي، سائلاً المولى عز وجل أن يعينه على ثقل الأمانة، وعِظم المسؤولية، وأن يمده بعونه وتوفيقه، لتحقيق المزيد مما يصبو إليه الشعب السعودي الوفي. وكان الملك سلمان حدد في كلمته المشار إليها موجهات السياسة الداخلية والخارجية للمملكة في عهده. وجدد مجلس الوزراء السعودي، في جلسته أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين في قصر اليمامة بمدينة الرياض، إدانة المملكة للتصريحات المسيئة لها الصادرة عن وزيرة خارجية مملكة السويد، التي تضمنت انتقاداً لأحكام النظام القضائي الإسلامي المطبق في المملكة، وتعريضاً بأسسها الاجتماعية. وانطوت على تجاهل للحقائق، وللتقدم الكبير الذي أحرزته المملكة على الأصعدة كافة، بما في ذلك المكانة المميزة التي حظيت ولا تزال تحظى بها المرأة في مختلف المجالات التعليمية والعلمية والصحية والاقتصادية والتجارية.
وشدد بيان مجلس الوزراء على أن المملكة العربية السعودية إذ يؤسفها صدور مثل تلك التصريحات غير الودية، لتأمل بألا تضطر في ضوء ذلك إلى إجراء مراجعة لجدوى الاستمرار في العديد من أوجه العلاقات التي تربط البلدين. وأورد بيان بثته وكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أمس، تأكيد المملكة على أن ضمان استقلال السلطة القضائية مبدأ ثابت، ومرتكز رئيسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وأن قضاءها القائم على الشريعة الإسلامية السمحة كفل العدالة التامة للجميع، وأن الكل متساوون، ولهم حق التقاضي والحصول على حقهم. وأضاف بيان تلاه وزير الثقافة والإعلام السعودي عادل الطريفي أن القضاء في المملكة يتمتع باستقلال تام، ولا سلطان عليه غير سلطان الشريعة الإسلامية، كما أن حرية التعبير مكفولة للجميع في إطار الشريعة الإسلامية، ولا يجب إضفاء ادعاءات غير صحيحة على القضايا ذات الحقوق الشخصية بين الأفراد، ومحاولة إخراجها عن سياقها القضائي.
وأوضح البيان أنه في مجال حقوق المرأة، فإن الشريعة الإسلامية تكفل المساواة العادلة بين الجنسين، ولا تفرق الأنظمة بين الرجل والمرأة، وفي مقدمها النظام الأساسي للحكم، الذي ينص في مادته الثامنة على أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية. وأضاف أن المرأة السعودية حققت إنجازات ملموسة في كثير من المجالات، مع حفاظها على هويتها الإسلامية والعربية، إذ تولت المرأة مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والأهلي، إضافة إلى مشاركتها الفاعلة في مجلس الشورى، التي تفوق نسبة مشاركتها فيه نسب مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية في الدول الأخرى.
وأكد مجلس الوزراء السعودي أمس أن الإساءة إلى النظم القضائية والأنماط الثقافية والاجتماعية لمجرد اختلافها مع النمط السائد في دول أخرى أمر يتعارض مع الأسس والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي، التي تنادي بضرورة احترام الأديان والتنوع الثقافي والاجتماعي للشعوب. كما أن مبادئ الإسلام الذي يدين به حوالى 1500 مليون مسلم في العالم غير قابلة للمساومة، ويتعين احترام خيارات الشعوب الإسلامية، ومنهجها في الأخذ بكل أساليب النماء والتطور، وعدم إقحام أنظمتها وشؤونها لتحقيق أغراض سياسية داخلية، من السياسيين في أي دولة، لما في ذلك من تعارض مع الأعراف الديبلوماسية والعلاقات الودية بين الدول.

وفي المنامة، نددت وزارة خارجية مملكة البحرين بالتصريحات التي أدلت بها وزيرة خارجية السويد مارغو والستروم أخيراً أمام البرلمان السويدي ضد السعودية. وأكدت أن هذه التصريحات تعد تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية ومساساً مرفوضاً بسيادة المملكة العربية السعودية ونظامها القضائي، باعتبار أن أي تدخل في شؤون دولة عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعد تدخلاً في شؤون دوله كافة.

أعضاء "شورى" ينتقدون أداء "البلديات" وتعثر مشاريعها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
ضغط هنا

الرياض - خالد العمري
أكد أعضاء في مجلس الشورى السعودي ضعف الخدمات البلدية وتعثر مشاريعها، مستشهدين بمعاناة المواطنين. وطالب العضو سلطان السلطان موظف البلدية بأن يعتبر نفسه «خادماً للمواطنين»، كي يقدم خدمات جيدة. ووجهوا انتقادات إلى لجنة الحج والإسكان والخدمات التابعة لمجلس الشورى أمس (الإثنين)، لأنها لم تستضف مواطنين أو أعضاء مجالس بلدية، لتقديم رؤية واضحة للأعضاء، قبل أن تقدم إليهم تقرير وزارة الشؤون البلدية والقروية لمناقشته. (للمزيد).
ورأى العضو اللواء عبدالله السعدون أن سفلتة الطرق هي أبرز مشكلات الخدمات البلدية المرتبطة مباشرة بالمواطن. وألمح إلى وجود شبهة فساد فيها. وقال: «تعاني البلديات من عدم وجود تنسيق بين الجهات الخدمية في ما يتعلق بسفلتة الطرق، ويستثنى من ذلك اجتهاد بعض رؤساء البلديات. وطالب السعدون اللجنة الشورية باستضافة سكان أحياء جنوب الرياض لمعرفة معاناتهم من سوء الطرق والمشاريع البلدية المهملة منذ أشهر، قبل قدوم موسم الأمطار الذي قد يهدد حياتهم.
واعتبر أعضاء أن ضعف رواتب المهندسين هي المشكلة، على رغم أنهم يشكلون العمود الفقري لأعمال البلديات والأمانات، وأن هذا الضعف تسبب في إسناد مهمة الإشراف على عشرات المشاريع إلى وافدين غير أكفاء. ولفت العضو حامد الشراري إلى أن ضعف الرواتب والحوافز المالية غير جاذبة للمهندس السعودي الكفء للعمل في الوزارة، مطالباً مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتفعيل الكادر الهندسي الذي أقره مجلس الشورى عام 1429هـ.
وجدد عدد من أعضاء مجلس الشورى مطالبتهم بإنشاء وزارة مستقلة للبيئة، بسبب قلة المتخصصين في الإصحاح البيئي بوزارة الشؤون البلدية والقروية، واعتبروا ذلك سبباً لانتشار الأمراض والأوبئة، وأنواع الإنفلونزا في الأعوام الأخيرة، طبقاً للعضو عبدالله الفيفي.
وذكر العضو سعد الحريقي أن عدد المراقبين الصحيين في بلديات المملكة لا يتلاءم مع عدد المطاعم والمنشآت، إضافة إلى أن البلديات توكل المهمة إلى غير المتخصصين، الذين يكتفون بفحص الشهادات الصحية، من دون التأكد من جودة الغذاء، وأسلوب التخزين، والنظافة.

"جهات مختصة" تطالب 4 قطاعات حكومية بـ"التكامل" لتوفير الحماية لـ"المرأة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري

طالبت جهات مختصة بضرورة ترسيخ أسس العمل المتكامل بين قطاعات (حقوق الإنسان، الشرطة، الشؤون الاجتماعية، الصحة) لتحقيق الهدف الأسمى في توفير الحماية للنساء، والتكاتف والتنسيق بين الحكومات ومؤسسات المجتمع لتفعيل القوانين الداعمة لحماية حقوق المرأة، وعزيز دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي الثقافي الإسلامي بحقوق المرأة.

وأكدت من خلال جلسة النقاش التي نفذت في مقر فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بهدف تسليط الضوء على دور الجهات الحكومية والحقوقية تجاه قضايا حقوق المرأة، وإيجاد آلية مشتركة لتعزيز حماية حقوق المرأة، ودور الجمعية الوطنية تجاه قضايا المرأة وحقوقها عند التبليغ والقبض والتوقيف، إضافة إلى معرفة حقها في الرعاية الاجتماعية ونظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية، على ضرورة تطوير قدرات الموظفين في القطاعات المهنية العاملة على تقديم الخدمات للنساء وزيادة تأهيلهم لتقديم خدمات تنسجم مع المعايير الحقوقية وأكثر تحسساً لتلبية حاجات النساء في التمكين الحقوقي من خلال إقامة الدورات التدريبية القانونية.

وشدد ممثلو الجهات المختصة المتمثلة في الشرطة والإشراف والاجتماع و«السجون» و«الصحة» وكلية الحقوق بجامعة طيبة ومؤسسات المجتمع المدني على ضرورة تخليص المجتمع من العادات والتقاليد التي تحرم المرأة من حقوقها الشرعية والنظامية، من خلال برامج توعوية وإعلامية موجهة للمجتمع وإيجاد تعاون مشترك مع إدارة حقوق الإنسان بإدارة الشؤون القانونية بشرطة المنطقة.

من جهته، أكد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي أن المملكة وفرت للمرأة الحماية الاجتماعية القانونية وأرست مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص بين الجنسين وعززت من وجودها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتشارك في مسيرة التنمية، إذ نالت حقوقها في التعليم والالتحاق بالدراسات في المؤسسات التعليمية كافة والتساوي في فرص المشاركة في الأنشطة والحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي.

وقال: «إننا نرفض بشدة أن ينظر إلى المرأة السعودية بأنها مستضعفة منتهكة حقوقها فهي مكرمة في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة وفي مجتمعها، ولم تقتصر المملكة في كفالة حقوق المرأة وتمكينها في الداخل حتى بلغت المرأة السعودية سقف الطموح بل امتد ذلك إلى دعم قضايا المرأة الخارجية، ولا سيما في مناطق الحروب والنزاعات، والتخفيف من معاناة النساء في مخيمات اللجوء، فهناك أكثر من مليون امرأة لاجئة عملت المملكة على توفير الحقوق الأساسية لهن كالحق في المأوى والغذاء والعلاج والملبس والمسكن، ولكن هناك ظروفاً تحجب المرأة من الاستفادة من الحقوق المتاحة لها في المجتمع تكون خاصة بجهلها بهذه الحقوق وعدم معرفتها بالجهات الحقوقية والقضائية الموجودة أو بسبب النظرة التى خلفتها إيديولوجية الموروث الاجتماعي السلبي».

وتناولت جلسة النقاش الحقوق القانونية للسجينات ودور الجامعات في نشر الثقافة الحقوقية بين الطالبات.

•الخارجية": مركز هاتفي لمساعدة المواطنين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030603

:الرياض - واس

دشن صاحب السمو الأمير محمد بن سعود بن خالد وكيل وزارة الخارجية لشؤون المعلومات والتقنية، امس، مركز الاتصال الموحد للوزارة في مرحلته الأولى، للعمل على دعم ومساعدة المواطنين عند الحالات الطارئة التي قد تواجههم -لا سمح الله- أثناء وجودهم خارج المملكة. ويهدف المركز لتسهيل وتيسير تواصل المواطنين مع بعثات خادم الحرمين الشريفين في الخارج، وتسريع عملية استقبال وتسجيل البلاغات، فضلا عن دعم وتوفير الدعم والمساندة في الحالات الطارئة للمواطنين خارج المملكة على مدار الساعة، ورفع مستوى كفاءة العمل والأداء لدى بعثات خادم الحرمين الشريفين من خلال تنظيم وإدارة البلاغات وتصنيفها. وخصّصت وزارة الخارجية رقم الاتصال (920033334) لاستقبال

البلاغات، ومن ثم إحالتها للبعثة المعنية التي ستقوم بدورها بالتواصل مع المواطن المتصل ومعالجة الحالة ومتابعتها، وسيكون تشغيل المركز على مراحل تبدأ المرحلة الأولى بدول مجلس التعاون الخليجي واستراليا ثم بقية دول العالم لاحقا بناء على خطة زمنية يتم الإعلان عنها في حينه.

أكدتا أن العقوبات ستطال جميع الأطراف المخالفة

"الداخلية" و"العمل" تواصلان حملات التفتيش على مخالفي نظامي العمل والإقامة

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030632

الرياض - فهد اللويحق

نفذت وزارتا الداخلية والعمل بدءا من الأسبوع الماضي حملات التفتيش في جميع مناطق ومحافظات المملكة بآليات جديدة تقضي بتطبيق الأنظمة والتعليمات بحق المُخالفين لنظامي العمل والإقامة. وأكدت الوزارتان انه لن يكون هناك تهاون في تطبيق النظام بحق المخالفين، وان المسؤولية يتحملها الجميع في سبيل تحقيق أنظمة العمل والإقامة، وتطبق العقوبات بحق كل أطراف المخالفات سواء كان العامل المخالف أو من يقوم بتشغيله أو نقله أو إيوائه والتستر عليه من المُنشآت أو الأفراد. وشددتا بأن الجزاءات تطال كل من يترك عمالته يعملون لحسابهم الخاص، وكل من يقدم لهم أي وسيلة من وسائل المساعدة، وكذلك المُستقدمين الذين لم يبلغوا عن تأخر من استقدموهم عند المغادرة في الوقت المحدد لمغادرتهم، كما ان فرق التفتيش ستقوم بضبط الوافدين الذين يعملون لحسابهم، والمتغيبين عن العمل، والمتأخرين عن المغادرة من القادمين بتأشيرات حج أو عمرة أو زيارة بأنواعها أو للسياحة، أو للعلاج، أو للعبور، والمتسللين، وسيتم إيقافهم في مواقع مخصصة للإيواء، لحين استكمال الإجراءات النظامية لتنفيذ إيقاع العقوبات بحقهم من قبل اللجان القانونية بالجوازات ومن ثم ترحيلهم. في الوقت الذي قد بلغت إحصائية إجمالي من تم ترحيلهم لعام 1435ه حوالي (722,836) مرحل ما بين مخالف ومتسلل وغيرها.

مدير عام الجوازات: مصلحة الوطن تتطلب استمرار الحملات للقضاء على المخالفات

مدير الجوازات: ننفذ توجيهات حكومتنا بكل دقة

من جهته، قال مدير عام الجوازات اللواء سليمان بن عبدالعزيز اليحيى تعمل كل من وزارتي العمل والداخلية بجميع قطاعاتها على إنفاذ توجيهات الحكومة الرشيدة الصادرة بعد بداية الحملات التفتيشية مطلع العام الماضي والتي كان مضمونها هو الاستمرار بالحملات وعدم ربطها بأي فترة زمنية لما لها من مصلحة عامة تعود للوطن والمواطن والمقيم النظامي في المملكة وإنفاذا لتلك التوجيهات فالحملات الأمنية لم تتوقف ونتائجها المعلنة بشكل دوري عبر بوابة وزارة الداخلية الإلكتروني دليل كبير على تضافر تلك الجهود ونحن حاليا نعمل مع شركائنا على الاستمرار ومضاعفة الجهد للقضاء على أي مخالفة لنظام الإقامة او العمل.

وأضاف اللواء اليحيى: بأن المديرية العامة للجوازات هيأت جميع إمكاناتها للقيام بدورها على أكمل وجه حيث دعمت جميع إدارات الوافدين التابعة لها في مواقع استقبال المخالفين بالكوادر البشرية والتقنية التي تضمن إن شاء الله سرعة قيامها بدورها على أكمل وجه كما أنها أعدت خطة تفصيلية توضح دور كل إدارة من إدارات الجوازات في هذه الحملات للالتزام بها وتنفيذ مضمونها وهذه الخطة تضمنت الدور الذي تقوم به جوازات المناطق والإدارات المختصة في المديرية العامة للجوازات لدعم جوازات المناطق ونحن ولله الحمد على أكمل استعداد لاستقبال المخالفين وسرعة إنهاء إجراءاتهم بأقصى سرعة.

وعن دور الجوازات قال اللواء اليحيى: دور المديرية العامة للجوازات يبدأ بعد أن تقوم الجهات المختصة المتمثلة بالأمن العام وفرق تفتيش وزارة العمل بضبط المخالفين وإحالتهم لموقع الاستقبال المهيأة لهم حيث تبدأ إدارات الوافدين بالجوازات

باستقبالهم ومن ثم التأكد من المخالفة وتسجيل الخصائص الحيوية للمخالف شاملةً بصمة الأصابع وقزحية العين وصورة الوجه وذلك على نظام آلي خاص بالمخالفين وبعد تسجيل المخالف وخصائصه الحيوية يتم إحالته إلى قسم التحقيق في إدارات الوافدين حيث يتم معرفة تفاصيل المخالفة واستدعاء الأطراف الأخرى إن وجدوا واستكمال التحقيق بجميع تفاصيله وتحديد المخالفة وملابساتها وبعد ذلك تحال إلى اللجان الإدارية في إدارات الوافدين التابعة للجوازات حيث يتم إصدار القرار الإداري بحق المخالف والذي يتضمن العقوبة المترتبة على مخالفته ويتم متابعة تنفيذها وجميع المخالفين من الوافدين يتم اتخاذ إجراءات ترحيلهم فور صدور القرار الإداري حيث يبدأ قسم السفر بإكمال إجراءات ترحيلهم بما يشمل إصدار تذاكر السفر والتسجيل في النظام الآلي لضمان عدم عودة المخالف والتنسيق مع سفارة بلاده في حالة عدم حمل المخالف لوثيقة سفر صالح وهنا أود التأكيد على أن تعاون تلك السفارات بسرعة إصدار الوثائق لمواطنيها هو المحدد الأول لمدة بقاء المرحل في مواقع استقبال مخالفي نظامي الإقامة او العمل.

اللواء سليمان اليحيى

وعن أهداف الحملات قال اللواء اليحيى: ان الهدف من الحملات الأمنية يتمثل بالمصلحة العامة على الوطن والمواطن والمقيم النظامي فإن هذا يوضح لنا أهمية دور الإعلام والمواطن في هذه الحملات فالإعلام لا بد أن يكون مساندا بكل إمكاناته لتوعية المجتمع بأهمية الفوائد الاقتصادية والأمنية التي ستعود على الوطن من إجراء تلك الحملات كما أننا نأمل من الإعلام المساعدة في نشر المخالفات والعقوبات المترتبة عليها وقد تم عمل حملة إعلامية من قبل وزارة الداخلية ووزارة العمل في هذا الخصوص وأطلقت تحت مسمى (كن نظامي) ولكن دور الإعلام كبير جدا في إيصال تلك الرسائل ورفع درجة الوعي لدى الجميع وبالنسبة للمواطن فإننا نأمل منه التعاون معنا بعدم المخالفة والتواصل مع الجهات المختصة للإبلاغ عن أي مخالفات يلاحظها كواجب وطني عليه سيلمس نتائجه الطيبة على نفسه وعلى مجتمعه.

العميد العتيبي: العقوبات تصدر من قبل اللجان الإدارية

وعن استعدادات الجوازات للحملة الأمنية في مرحلتها الثانية قال مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي العميد محمد بن مسلم العتيبي: أن قطاع الجوازات أكمل استعداداته لأداء المهام المناطة به، للحملة الأمنية المشتركة من خلال قيام إدارات الوافدين في المناطق والمحافظات استقبال واستلام من يتم القبض عليه من المخالفين لنظام الإقامة والعمل وتطبيق النظام بحقهم، وكذلك بحق الأطراف الأخرى التي ساهمت في المخالفة سواء بتشغيل العمالة المخالفة أو إيوائهم او التستر عليهم، او نقلهم داخل المدن وخارجها، وتعمل اللجان الإدارية على تطبيق التعليمات التي نصت عليها الأنظمة واللوائح والأوامر السامية الكريمة والقرارات الوزارية، وكذلك ما تضمنته من عقوبات بحق من تثبت مخالفته بأنظمة الإقامة والعمل، كذلك عقوبات مخالفي قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة، ويتخذ بحق المخالف عدد من الإجراءات المتتابعة المترابطة زمنيا وإجرائيا تسير وفق نسق محكم منذ لحظة القبض وضبط المخالفة، ومن ثم تسليم المخالف إلى اللجان المكلفة لفرز المخالفين واستلامهم في إدارات الوافدين بالمناطق والمحافظات، وإيداع المخالف في دور التوقيف المخصصة، ومن ثم ينتقل ملفه الى قسم التحقيق المكلف بإجراء التحقيق الوافي والمفصل مع المخالف، واستدعاء الأطراف الأخرى التي ساهمت في المخالفة، إما بالنقل او الإيواء او التستر او تشغيل المخالف او عدم الإبلاغ عنه وفق ما نصته عليه الأنظمة.

وتابع: ويتولى قسم التحقيق إعداد لائحة الاتهام وإحالة المخالف الى اللجان الإدارية التي تقوم بإصدار قرارات إدارية بحق المخالفين تتضمن عقوبات تتنوع وتتدرج في شدتها بين السجن والغرامة المالية والترحيل للوافدين والتشهير ومصادرة وسيلة النقل المستخدمة في نقل المخالفين، ويحال بعد ذلك ملف المخالف الى قسم التنفيذ لتطبيق العقوبات التي أصدرتها اللجان الإدارية، كما تقوم اللجان الإدارية بالرفع الفوري لنسخة القرار الصادر بحق المخالف لطلب التأييد وذلك من خلال البريد الالكتروني الذي يربط اللجان بالمناطق والمحافظات باللجنة العليا بالمديرية العامة للجوازات، والتي تتولى تدقيق القرارات وإعداد مشروع قرار التأييد الوزاري ورفعه لمقام الوزارة آليا لتصديق واعتماده من صاحب الصلاحية.

وعن العقوبات المقررة على المخالفين والمدة المحددة للإبعاد؟ قال العتيبي: تطبق اللجان الإدارية العقوبات على المخالفين بقواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة التي نص عليها القرار الوزاري الصادر من سيدي صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية حفظه الله، ونص القرار الوزاري على المخالفات والعقوبات المقرر له مع مراعاة ان الغرامات تتعدد بتعدد الأشخاص ويرحل الوافد المخالف عقب تطبيق العقوبة ويمنع من دخول المملكة وفقا للمدد المحددة نظاما، ولا يجوز الإطلاق ولو بالكفالة ممن يتم إيقافه لارتكابه إحدى هذه المخالفات، كما تطبق على مرتكبي أي مخالفات أخرى لم ينص عليها في هذا القرار العقوبات المقررة في نظام الإقامة والتعليمات والقرارات الملحقة به، وتنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرات دخول للحج او العمرة وغيرها، وقد تضمن القرار الوزاري عقوبات مخالفي قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة على التفصيل الوارد بالجدول المرفق وتتحفظ

الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي على إدراج الجدول ضمن التصريح في الجريدة باعتباره جدولا إرشاديا يقصد عدم تفاوت العقوبات بين اللجان والإدارية.

السفارة اللبنانية في الرياض تحتفي بالوزير ريفي

وزير العدل اللبناني: أنجزنا 90٪ من قضايا السجناء السعوديين

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030829

الرياض - علي الحضان عدسة - عمار الملحم
احتفلت السفارة اللبنانية بمعالي وزير العدل اللبناني اللواء أشرف ريفي الذي يزور المملكة حالياً للمشاركة في مؤتمر مكافحة الفساد (مسؤولية الجميع).
وكان في استقبال الوزير ريفي، السفير اللبناني لدى المملكة عبدالستار عيسى الذي رحب بمعاليه وشكر الحضور على تشريفهم حفل السفارة.
وفي تصريح ل "الرياض" عن أعداد السعوديين المسجونين في لبنان أشار وزير العدل اللبناني إلى أنه لا توجد احصائية دقيقة والأعداد محدودة جداً جداً ولدينا تعاون مع السفارة السعودية في بيروت فيما يخص السجناء، وكذلك مع الأجهزة القضائية والأمنية في المملكة ولبنان.
وأوضح اللواء ريفي أن هناك طلبات استرداد تردنا ونقوم بتلبيتها من خلال نقل الموقوفين للمصلحة اللبنانية السعودية مشيراً إلى أنه لايزال هناك قسم قليل من المسجونين السعوديين قيد المحاكمة وفي حال انتهاء محاكمتهم سيتم نقلهم.
وعن امكانية التسريع في اطلاق سراحهم باعتبار الوضع الأمني في لبنان أشار وزير العدل إلى أن القضاء في كل دول العالم بطيء وكما تعلمون ليس هناك قضاء يستعجل على حساب الحقيقة فدائماً القضاء في ملفاته بطيء، ونحن في القضاء اللبناني أنجزنا 90% من القضايا المؤخرة وتبقى لدينا حوالي 10% يفترض خلال الأشهر المقبلة الانتهاء منها وانجازها.

أمير الرياض: الحفاظ على البيئة مسؤولية الجميع

استقبل بندر بن سعود والشعيبي

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

واس – الرياض
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض في مكتب سموه بقصر الحكم أمس صاحب السمو الأمير بندر بن سعود بن محمد رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية.

وفي بداية الاستقبال قدم سمو رئيس هيئة الحياة الفطرية إيجازًا لسمو أمير الرياض عن اهتمامات الهيئة بالبيئة الطبيعية للنباتات والحيوانات والعمل على إنمائها في مواطنها الطبيعية بإقامة محميات إضافة إلى تشجيع وإجراء البحوث العلمية في الحياة الفطرية وإصدار أنظمة وتعليمات بالتعاون مع وزارات وهيئات حكومية وغير حكومية للمحافظة على البيئة في المملكة.
وثمن الأمير فيصل بن بندر من جهته جهود القائمين على الهيئة الفطرية مؤكدًا أهمية الحفاظ البيئة وتنوعها الإحيائي لافتًا إلى أن مسؤولية الحفاظ عليها لاتقتصر على المؤسسات بل مسؤولية مجتمع وأفراد لإعمار البيئة والحفاظ على الموروث الفطري.
من جهة أخرى استقبل سموه أمس مدير عام معهد الإدارة العامة الدكتور أحمد بن عبدالله الشعيبي يرافقه نواب المعهد.
وفي بداية الاستقبال قدم الدكتور الشعيبي شرحًا لسمو أمير منطقة الرياض عن رؤية المعهد في الشراكة مع الأجهزة الحكومية في التنمية الإدارية بالتأهيل والتدريب الذي يسهم في تطوير الأداء الوظيفي.

المدينة

"الصحة" تحدد 6 ضوابط لتجويد الخدمة بالمستشفيات والمراكز

مرغلاني: دوام السبت وفقا للاحتياجات

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

أحمد الجهني – جدة
حددت وزارة الصحة 6 ضوابط لتطبيق دوام السبت بالمستشفيات والمراكز الصحية تتضمن: تمديد وقت العيادات حسب حاجة كل مرفق، والاستفادة من جراحة اليوم الواحد ورفع النسبة في كل مديرية حسب قوائم الانتظار، وتشكيل فريق قوي للتدخل السريع في كل مستشفى، وتحفيز الأطباء ماديا، وتقليل إجراءات الدخول والخروج، والبدء في العمليات مبكرا.
ووجهت الوزارة مديرياتها لتطبيق حزمة من الطرق والأساليب الإدارية واختيار ما يناسب كل مديرية وفقًا لجميع الاحتياجات الفعلية، في سبيل زيادة فاعلية الأداء في المستشفيات وتجويد خدماتها، مبينة أن سلسلة هذه الطرق والأساليب اختيارية تقوم كل مديرية بعد دراسة متأنية باختيار أنجحها لخدمة المريض وتلبية احتياجاته وكسب رضاه.
وتأتي في مقدمة هذه الحلول: العمل بأسلوب تمديد وقت العيادات الخارجية بالمستشفيات حسب حاجة كل مرفق صحي حتى الساعة الخامسة والنصف مساءً، بما في ذلك إمكانيات العمل في فتح العيادات يوم السبت أو العمل من الخامسة إلى الثامنة مساءً وفقًا لحجم قوائم الانتظار بكل مستشفى.
كما وجهت الوزارة ضمن حزمة الإجراءات العاجلة المديريات الصحية، للعمل على إمكانية الاستفادة من أسلوب جراحة اليوم الواحد ورفع النسبة في كل مديرية حسب قوائم الانتظار ومتطلبات العمل العلاجي، إلى جانب تأكيد الوزارة بضرورة تشكيل فرق للتدخل السريع في كل مستشفى للتجاوب مع الحالات الحرجة بما في ذلك التي توشك أن تدخل مرحلة التوقف القلبي الرئوي.
وتضمنت الأساليب الإدارية المقترحة إدخال برنامج متابعة وزيادة إنتاجية الأطباء من خلال حث الأطباء على زيادة الإنتاجية مع تحفيزهم ماليًا والنظر في تفعيل عيادة الموظفين في المستشفى للنظر في تكرار الإجازات المرضية، وتقليل سلسلة إجراءات الدخول وخروج المرضى المنومين من خلال إنشاء قاعات المغادرة وقسم خروج المرضى (Discharge lounge)، بالإضافة إلى إمكانية البدء في العمليات مبكرًا حتى آخر ساعات عمل الأطباء واستخدام غرف العمليات بأقصى طاقاتها، مع الاستفادة من برامج رفع مستوى الجودة وسلامة المرضى بتكثيف التدريب.
وتأتي هذه الخطوة تأكيدًا لسعي الوزارة للتقليل من الازدحام في العيادات الخارجية في المستشفيات المزدحمة وأقسام الأشعة بحيث لا تتجاوز المواعيد في العيادات الخارجية والعمليات عن أسبوعين، والأشعة و MRI و CT عن أربعة

أسابيع.من جته اكد الدكتور خالد المرغلاني المتحدث الرسمي لوزرة الصحة ان دوام السبت سيكون اختيارا وفقا للاحتياجات.

السعودية": لم نوقف تخفيض المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150317/Con20150317759380.htm

سعيد آل منصور (جدة)
أكد مساعد مدير عام الخطوط السعودية للعلاقات العامة عبدالرحمن بن حمد الفهد أن «السعودية» لم توقف ميزة التخفيض الممنوح لذوي الاحتياجات الخاصة ومرافقيهم، مؤكدا أن التخفيض لا يزال يمنح كما هو معمول به سابقا.
وبين أن العمل يجري وبشكل مستمر على تحسين الأداء ووضع آلية مرنة لإصدار التذاكر بشكل عام، مع العلم بأن النظام الجديد للحجز أتاح سعة مقعدية ساعدت في تسهيل عملية الحصول على المقاعد وأصبحت متاحة لعدد أكبر من المسافرين.
وكانت (عكاظ) قد نشرت معاناة عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة مع عملية الحجز وفق الآلية الجديدة التي لا تتيح لهم - على حد قولهم - فرصة إصدار التذاكر بشكل سريع، مطالبين الخطوط السعودية بمنحهم الوقت الكافي (يوم كامل كأقل تقدير)، كما يأملون أن يكون هناك ربط في النظام (السستم) بين وزارة الشؤون الاجتماعية والخطوط السعودية لمعرفة وضع المسافر والتعريف به كمسافر من ذوي الاحتياجات الخاصة لتجهيز مقاعدهم والخدمات المساندة لهم قبل وقت كاف.
وتحدث لـ(عكاظ) عدد من أولياء الأمور مطالبين بإعادة ميزة التخفيض للمعوق ومرافقه، وهي ما أكد مساعد مدير عام الخطوط السعودية على استمرارها.

رسام" يوثق بيعة السمع والطاعة بـ10 لوحات حائطية داخل سجن الحائر

عمدة الموقوفين" للصحافة الأمريكية: الكيل بمكيالين في سجونكم فهل أنتم كاتبون ؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150317/Con20150317759504.htm

نفذ الجولة: علي بن غرسان
حين تتحول الصحافة لمجرد محاولة أداة لتحقيق مآرب أخرى لا تمت للحقيقة بصلة وتقتصر تساؤلات أربابها عن مكامن الخلل في جهاز ما دون وضع المتلقي في صورة كاملة تمكنه من الحكم المجرد من العواطف، فإن تلك مؤشرات تقود صوب «أدلجة» المهنية لتحقيق مخطط ما.. هذا الانطباع تولد لي بعد لقائي «عمدة المطلوبين» الذي التقى أشهر صحافيي العالم، وأجرى معه مراسل الواشنطن بوست حوارا لم ير النور كاملا -كما قال لي «العمدة»، حيث صادرت الصحيفة حرية التعبير في نقل رأي «العمدة» وفرضت فيما نشرته قيوداً غير مبررة مكتفية بما رأته يتوافق مع نهج نشرها.

وكلنا يدرك أن الصحافة وسيط حيوي بين المجتمع والنظام السياسي يضمن التواصل البناء بينهما ويضمن درجة من الشفافية.. ونظرا لهذا الدور المميز للصحافة والإعلام يطلق عليها البعض «السلطة الرابعة» ويجعلنا ندور في ركض لا يعرف الهدوء في بلاط صاحبة الجلالة ومهنة المتاعب التي لن نسلم من «تهم» تلاحقنا هنا وهناك بشيء من المحاباة وهو خلاف ما نقوم به. والسؤال هنا أحيله للقارئ الكريم الذي دوما ما يردد «في الغرب حرية الصحافة»، ولعل فيما تتضمنه هذه الحلقة من حقيقة تكشف بعضا من التناقض.. سنورد كل ما جرى في سجن الحائر وبتجرد، ولن نطلق أحكاما، فالمتلقي لديه من الوعي ما يكفي لذلك.

•• وفي جولتي التي أتاح لي فيها المرافقون دخول أي موقع شئت، طلبت لقاء أحد أقدم الموقوفين في السجن، كان اسمه قد تردد لي غير مرة مع بعض ممن سبق لي أن أجريت معهم لقاءات صحافية من الموقوفين، يعد أحد أبرز المطلوبين في قائمة الـ85 الشهيرة وهي من أقدم القوائم الأمنية، يلقبونه في السجن بلقب «العمدة» ويمشي في عنابر السجن بكل ثقة، يناديه كل من يراه من الموقوفين «مرحبا بالعمدة»، ويمتلك حضورا بينهم. حين التقيت به كان يمازح بعض الجالسين حوله، يداعبهم ويلاطفهم، صافحته، ورد لي التحية والترحيب ثم طلبت منه أن نمشي سويا في ممرات الجناح الذي يضم نحو 30 غرفة جانبية، لم يعارض الفكرة وشرعنا نتبادل أطراف الحديث أثناء السير، طلب مني أن أرمز له بحرفي (س.ق) وقال: «التعامل مع وسائل الإعلام يشعرنا بالرهبة أحيانا لاسيما حين يكون هذا التعامل قد يتسبب لك في حرج مع ذويك في الخارج أو مع الجهات الأمنية هنا، تعودت في هذا السجن الذي أمضي فيه الآن 12 عاما أن أكون صريحا، يا أخ علي ليس لدينا ما نخشاه هنا أو نخافه بعد ما مر بنا، ولا أعتقد أن خسائري قد تتجاوز ما جرى لي، لا بد أن نتفق أولا على أن ديننا وحكومتنا ووطننا لا مساومة فيها مطلقا، وقعنا في زلل وخطأ وعدنا للحق وتبنا إلى الله وهذا الكلام ورب الكعبة من قلوب صادقة، كل من تراهم من المتراجعين عن مواقفهم وأفكارهم يدينون بحب وافر لهذه البلاد وقيادتها، وربما رأيت وسمعت كل ذلك في أحاديث خلال جولتك في السجون».

لقاء الواشنطن بوست

•• يواصل العمدة الحديث ونحن في طريقنا لمجلس في أقصى الممر: «لا زالت الجهات المعنية ترى أن وجودي هنا ضرورة، نحظى هنا بخدمات راقية جدا، نتواصل مع من نحب من أقاربنا وأهلينا ونلتقي بعض الوفود الحقوقية والصحافية كان آخرها صحافي في صحيفة الواشنطن بوست، طلب لقائي ومعه المترجم، رحبت به وشرعنا في حديث طويل لكني رأيته يبحث عن أمور مثيرة وغريبة، جل أسئلته كانت منصبة حول التعذيب، وضياع الحقوق وعدم العدالة في السجن، وهنا أدركت أن هدفه ليس نقل الحقيقة التي تراها من عدل ورفاهية وتوفير بيئة إصلاح لا ينكرها إلا جاحد، عندها قلت له: آخر من يسأل عن العدالة والإنصاف أنتم، سجونكم تركت بقعة سوداء في جبين التاريخ، لماذا لم تحاول أن تكتب عن الظلم المنتشر في سجونك تلك، هل هذا استهداف لوطني الذي أرسى العدالة، حقوق الإنسان لديكم ضائعة مهانة، ولنا شواهد، فما فعلتموه في قضية حميدان التركي خير دليل وشاهد، هل تستطيع أن تنكر ذلك أو تكتبه؟ فيما تسمونه بحرية الرأي لديكم، ربما اختلفنا في بعض المواقف سابقا لكن نظل نختلف ونتفق في إطار داخلي لا نريد أن يتدخل فينا الغير وإذا كنت تملك شجاعة ونزاهة صحافية فاكتب كل هذا الكلام في صحيفتك الأمريكية، أتمنى أن تجري مقارنة بين سجون المملكة التي تراها وسجونكم المليئة بالمظلومين والمعذبين».

زيارة اللجان العدلية

•• يتبسم العمدة ويطلب مني بعدها الجلوس في المجلس، ويواصل الحديث: «تخيل أن ما تفوهت به لم ير النور في صحافتهم، لم يكتب كلامي هذا وتجاهله؛ لأنهم لا يريدون لنا الخير ولا بدولتنا الخير، لست في مهمة أن أكون محاميا عن وطني لكني أقول الحق والحقيقة التي لا يريدها البعض، يجب أن يدرك الجميع أن الموقوفين هنا ليس كلهم على تصنيف واحد وهذا من أبرز الأشياء التي نتمنى نقلها، هناك من عاد وتراجع وفي طور معالجة ملفه وهناك من لا يزال فلم يأخذ كل بجريرة الآخر عند المجتمع والآخرين، هناك مطالب لا ينبغي أن أتجاوزها لاسيما وأنت بيننا ونثق أنك ستوصل صوتنا، وزارة الداخلية قدمت لنا كل التسهيلات لكن لا تزال بعض الوزارات لم تسمع منا ما نريد، نحن أبناء وطن ونحن مخطئون تائبون، إن لم يتساعد معنا الجميع فلمن نذهب؟، نتمنى أن يصل صوتنا لهم وتكون هناك مساحة لنا في مسائل العفو».

رسام الحاير

•• تناولت القهوة العربية مع «عمدة المطلوبين» وطلب مني أن أرافقه لغرفة أحد الموقوفين الذي امتهن الرسم للتعبير عن أحاسيسه ورفاقه، قال لي ونحن نقصد غرفة الموقوف «خ.الدحيم»: «سترى ما يسرك فهذا رجل يتولى ترجمة كل مشاعرنا في لوحات فنية فريدة»، وبالفعل وصلت والعمدة للغرفة، كان يجلس الدحيم فيها أمام لوحة شرع في رسمها. رحب بنا وقال: «قضيت أعواماً هنا وحكمت بـ 11 عاما على ذمة قضية أمنية، وكما أسمع أني سأطلق قريبا حيث أوراقي في طور الإجراءات، 8 سنوات قضيتها في السجن بلا زيارة من قبل أسرتي التي ظلت مختلفة معي، ولم يتم الصلح سوى في

السنوات الأخيرة، تلك السنوات العجاف التي قضيتها في السجن ودون زيارة لأحد من أهلي جعلتني أبحث عن متنفس لكل ما عانيته من مشاعر حزن وأسى على حالي، لم أجد غير الرسم والريشة فتعلمت رويدا رويدا حتى صرت من المبدعين في هذا الجانب وفرت لي إدارة السجن كل ما أريده من طلبات فتطورت موهبتي، ولك أن تشاهد هذه اللوحات التي عبرت فيها عن مشاعر الحزن برحيل القائد الوالد الملك عبدالله بن عبدالعزيز وهي بمثابة رسالة عزاء منا للوطن والقيادة، والرسالة الثانية التي حرصت عليها هي مبايعة ولاء على السمع والطاعة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، انتهيت من عدة لوحات منها وطلبت أن ترسل لولاة الأمر».

لوحة للمشاركة الوجدانية

•• قبل أن نغادر غرفة رسام الحاير، تأملت بعض لوحاته التي فيها بعض العمق في الفكرة والرؤية، منها تلك اللوحة التي علقت في ممر الجناح، كانت لوحة تعبيرية عن مشاركة السجناء لموقوف خرج لظرف عزاء بعد وفاة والده قبل أيام، يقول الدحيم: «كان يأمل أن يعود لحياته الطبيعية بعد الإطلاق ويعيش مع والديه وأسرته لكن الموت كان أسرع حيث خطف والده فجأة قبل أيام وحين جاءه الخبر انخرط في موجة بكاء قبل أن يسمح له بالمغادرة لقضاء أيام العزاء مع أسرته، لذا قمت بتجسيد ذلك الموقف الحزين في هذه اللوحة التي نالت إعجاب كافة الموقوفين وعلقناها في الممر بجوار غرفة الموقوف ليراها حين عودته ويدرك أننا معه كالجسد».

بعد هذه الجولة غادرت الجناح بعد أن ودعني العمدة ورفاقه بكل حفاوة وهنا قال لي العمدة مذكرا: «الصحافة أمانة، نتمنى أن يكون لقاؤنا بك مثمرا ومنصفا، اكتب ما رأته عيناك، ولا تأخذ في الحق لومة لائم، انقل الواقع من خدمات راقية وحفظ للحقوق حتى وإن لم يصدق الناس فالصدق منجاة، وداعا».

اجتماع خليجي يبحث لائحة سلوكيات التمريض

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150317/Con20150317759394.htm

حسين هزازي (جدة)

تناقش اللجنة الفنية الخليجية، تحديث كتاب واقع ومستقبل التمريض بدول مجلس التعاون وكتاب لائحة سلوكيات مهنة التمريض.

كما تناقش اللجنة في اجتماعها الثلاثين غدا وبعد غد في جدة تحت شعار «التمريض بين التقدم التقني والبعد الإنساني» برعاية وكيل الوزارة للصحة العامة والعضو التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون الدكتور عبد العزيز بن عبدالله بن سعيد، تناقش الخطة الاستراتيجية الخمسية للتمريض للفترة من 2011-2016، واستضافة دولة قطر لفعاليات المؤتمر الثاني للجنة الفنية الخليجية للتمريض خلال شهر نوفمبر 2016م.

مطالبات بتشريعات تحمي المجتمع إلكترونيا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=217723&CategoryID=5

طالب نائب وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالله الجاسر بضرورة سن تشريعات للإعلام الإلكتروني تضمن للمجتمع حقوقه في حال تعرض أي شخص للإساءة من خلال القنوات الإعلامية بمختلف أنواعها.

واتهم الجاسر قنوات - لم يسمها ومواقع التواصل الاجتماعي - بأنها منصات تتعمد تصيد أخطاء الشخصيات وزلاتهم والإساءة لهم، الأمر الذي عدّه ملحا لسن التشريعات التي طالب بها خلال ترؤسه أمس إحدى جلسات المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في الرياض.

أما عميد كلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبدالله الرفاعي فعدّ جهود كشف الفساد وظيفة إعلامية أساسية تقوم بها وسائل الإعلام لخدمة المجتمع، وأن وسائل التواصل الاجتماعي عززت من جهود كشف صور الفساد وحققت انتشارا واسعا.

وأكد الرفاعي في ورقة بعنوان "شبكات التواصل الاجتماعي بين الشفافية والحوكمة" التي قدمها أمس في ختام فعاليات المؤتمر أن هذه الممارسات التي يقودها المجتمع عبر مواقع التواصل الاجتماعي اتسمت بعدد من الانتهاكات الواضحة لمفاهيم وممارسات العمل الإعلامي السليم من حيث ضعف الجانب المهني والتوثيقي وقابليتها للتلاعب في مضامينها لتصدير الأزمات، في ظل حالة تصاعدية من رغبة الشباب في القيام بدور الناشط المؤثر قائد التغيير.

وأضاف الرفاعي أن جهود مكافحة هذه الظاهرة وتقويضها أسفرت عن آثار سلبية لم تساعد إلا في تعزيزها وتطرفها، الأمر الذي ينبغي معه وضع سياسات عامة تقوم على تحويل هذه الظاهرة إلى عمل إيجابي يتكامل وجهود مكافحة الفساد الذي تقوم به الدولة على نحو مباشر. وأشار إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية وما رصده من تقدم ملحوظ في جهود مكافحة الفساد داخل السعودية، إذ احتلت المملكة المرتبة الثالثة عربيا، وتطورت أرقامها من 44 عام 2012 إلى 46 عام 2013 إلى 49 عام 2014. وجاءت المملكة في المرتبة الـ55 بين 175 دولة حول العالم، وهو ما يؤكد أن مكافحة الفساد والسعي إلى تحقيق النزاهة يسيران باطراد وإن شاب بعض جهودها البطء النسبي.

صحة حائل تحقق بوفاة مريضة ونسيان شاش في بطن أخرى

زوج المتوفاة: طلبت إخلاء جويا لزوجتي لكنهم رفضوا لتموت في الطريق

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=217669&CategoryID=3

حائل: سلطان العايضي

فتحت الشؤون الصحية بمنطقة حائل أخيرا تحقيقا في وفاة فتاة في العقد الثالث من عمرها، وذلك بعد إعطائها دما زائدا فور خروجها من جراحة ولادة قيصرية في مستشفى محافظة الحائط. وفقدت المريضة وعيها بعد إعطائها ذلك الدم ما أدى إلى تحويلها إلى مستشفى الملك خالد بحائل وتوفيت قبل وصولها، فيما ينتظر زوجها حاليا تشريحها وتشخيص أسباب الوفاة.

من جهته، أكد المتحدث باسم الشؤون الصحية بحائل المكلف متعب الضمادي أن الشؤون الصحية شكلت لجنة مختصة لبحث ملابسات القضية، وكشف الأسباب التي أدت إلى وفاة المريضة بعد إجراء الجراحة القيصرية لها بمستشفى الحائط.

من جانبه، قال زوج المتوفاة فهيد مربح ذهين الرشيدي لـ"الوطن" إن زوجته (31 عاما) أنجبت قبل ذلك طفلتين بولادتين طبيعيتين ولا تعاني من أمراض معينة حتى بعد ولادة ابنها عبدالرحمن يوم الأربعاء الماضي في جراحة قيصرية، مشيرا إلى أنها لم تأكل ولم تشرب لـ ٢٤ ساعة بعد نجاح الجراحة، ولكن في اليوم التالي وتحديدا في الساعة العاشرة صباحا بلغته شقيقته أن حالة زوجته انتكست بعد مضي خمس دقائق من إعطائها كيس دم ثالثا لتصاب بضيق تنفس واحمرار في الوجه ودخلت في حالة إغماء، لتنقل بعد ذلك إلى مستشفى الملك خالد إلا أنها توفيت قبل دخولها المستشفى. وأضاف: حاولت مع الجهات الصحية المختصة أن تنقل زوجتي على وجه السرعة إلى مستشفى أفضل وعن طريق الإخلاء الجوي إلا أن طلبي رفض، مع العلم أن المسافة بين مستشفى الحائط ومستشفى الملك خالد تبلغ 250 كيلوممترا.

وأوضح الرشيدي أنه تقدم إلى إمارة المنطقة بشكوى ضد الطاقم الطبي ومدير المستشفى التي بدورها أحالت القضية إلى الشؤون العامة ومن ثم إلى الهيئة الطبية الشرعية طالبا للإنصاف ومعرفة المتسبب في وفاة زوجته ومحاسبته وكذلك السرعة في البت في القضية ليتمكن من دفن جثمانها.
واتهم الزوج المستشفى بنقل دم زائد إلى زوجته أو أن الدم لم يكن مطابقا لفصيلة دمها، مؤكدا أنها كانت في صحة جيدة بعد الولادة ولا تعاني من أية أعراض أخرى.
إلى ذلك، أكد مصدر مطلع لـ"الوطن" أن الشؤون الصحية في المنطقة فتحت تحقيقا آخر في المستشفى نفسه، وذلك بعد أن سجل قبل أسبوعين أيضا خطأ طبي تعرضت له مريضة أخرى، وذلك أثناء إجراء جراحة ولادة قيصرية لها حيث ترك الطاقم الطبي قطعة شاش يبلغ طولها 20 سم في بطنها، ولم يكتشف ذلك إلا بعد أيام من العملية لتنقل إلى مستشفى حائل العام، حيث أجريت لها جراحة أخرى لاستخراج الشاش.
وأوضح شقيق المرأة - تحتفظ الصحيفة باسمه - أن شقيقته خضعت للجراحة وبعد أيام انتفخ بطنها، ما جعلهم ينقلونها إلى المستشفى ليتبين بعد إجراء الفحوص وجود قطعة من الشاش داخل البطن، ما دفعهم لنقلها إلى مستشفى حائل العام حيث أجريت لها جراحة أخرى لاستخراج الشاش ومكثت هناك قرابة الأسبوع. وأكد شقيق المريضة أن التحقيقات الأولية التي شكلتها الشؤون الصحية دانت ممرضة في ترك الشاش داخل البطن، مبينا أنهم طالبوا بمحاسبتها وينتظر أن تحال القضية للهيئة الشرعية المختصة بهذه القضايا قريبا. يذكر أن مستشفى الحائط العام أجرى 162 جراحة ولادة، و 300 جراحة منذ افتتاحه قبل عام.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

34 ٪ منها في الرياض تليها مكة المكرمة

5 آلاف دعوى قضائية ضد مقترضين مماطلين خلال4 أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/17/article_940688.html

عبد السلام الثميري من الرياض
استقبلت المحاكم السعودية نحو 4941 دعوى حقوقية ضد مقترضين لم يوفوا بسداد تلك القروض والسلف، خلال الأشهر الأربعة الماضية من العام الحالي، وذلك في 13 منطقة. وسجلت المحكمة العامة في الرياض العدد الأعلى بـ 34 في المائة بـ 1670 قضية، تلتها مكة المكرمة بـ 993 شكوى، والمنطقة الشرقية بـ 693 قضية، وعسير بـ 364 قضية.
وبحسب الإحصائية التي اطلعت عليها "الاقتصادية"، استقبلت محاكم القصيم وتبوك وحائل والحدود الشمالية وجازان ونجران، إضافة إلى الباحة والجوف 893 قضية خلال الفترة نفسها. إلى ذلك أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً ابتدائياً يقضي بالسجن سنة وستة أشهر، والمنع من السفر خمس سنوات، على شاب سعودي أُدين بالافتيات على ولي الأمر، وتسلُّمه مبلغاً مالياً قدره ثمانية آلاف ريال وحقيبة يدوية لغرض إيصالها إلى أحد المقاتلين في سورية، إضافة إلى إعداده وإرساله ما من شأنه المساس بالنظام العام، من خلال تواصله عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" مع أحد الموقوفين في السجون اللبنانية.
وقررت المحكمة تعزيره لقاء ما ثبتت إدانته به بسجنه مدة سنة وستة أشهر تبدأ من تاريخ توقيفه، مضى منها شهر واحد، استنادا إلى المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، وخمسة أشهر أخرى استناداً إلى الفقرة (هـ) من المادة الثانية لنظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 39 وتاريخ 25/6/1424، وبمنعه من السفر مدة خمس سنوات تبدأ بعد خروجه من السجن، استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة السادسة لنظام وثائق السفر. وقد ثبت لدى المحكمة الجزائية المتخصّصة إدانة المدّعى عليه بافتياته على ولي الأمر، من خلال تواصله مع بعض من خرجوا إلى سورية لغرض المشاركة في القتال الدائر هناك، وتستره عليهم وعلى عددٍ ممّن حرّضه على الخروج إلى هناك للغرض ذاته، واتفاقه وعزمه مع بعض رفاقه على الخروج إلى هناك، وتستره عليهم، ثم سفره من شرورة إلى مطار الملك خالد الدولي بالرياض للغرض ذاته.

وأكدت المحكمة أن المتهم ثبت تسلُّمه مبلغاً مالياً قدره ثمانية آلاف ريال وحقيبة يدوية لغرض إيصالها إلى أحد المقاتلين في سورية، إضافة إلى إعداده وإرساله ما من شأنه المساس بالنظام العام من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

لائحة عقوبات وجزاءات جديدة لمخالفات المنشآت النسائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/17/article_940689.html

مويضي المطيري من الدمام

قالت مسؤولة في أمانة المنطقة الشرقية إن هناك لائحة عقوبات وجزاءات جديدة ستصدر قريبا وسيتم إضافة أنشطة نسائية أخرى إليها ضمن خطة الرقابة، مشيرة إلى أن تطبيق العقوبات يتم بشكل مختلف من منطقة إلى أخرى، مبررة ذلك للطبيعة الاجتماعية والجغرافية والثقافيه والوعي الصحي لكل مدينة.

ومن جهتها أضافت نجد الدوسري مدير إدارة الرقابة الصحية بالأمانة في تصريح لـ"الاقتصادية" أن هناك اختلافا يطرأ في نظام الأحكام العامة من لائحة العقوبات والجزاءات، وعلى الرغم من أنها نصوص واحدة، إلا أنه قد يحدث تفاوت في تطبيق العقوبات على حسب حجم الضرر, واختلاف كل منطقة عن غيرها في تقدير الغرامات، بحيث يختلف تطبيق العقوبات من خلال خيارات غير ملزمة أو بسبب المتغيرات التي تحدث.

وأشارت الدوسري في حديثها على هامش لقاء نسوي, إلى أن هناك لائحة جديدة سيتم إصدارها قريبا بهذا المجال، وسيتم إضافة نشاطات نسائية أخرى ضمن خطة الرقابة، وتشمل اللائحة استوديوهات التصوير النسائية والمطابخ إضافة إلى المطاعم والمخابز، وقد تندرج المصانع ضمنها, لافتة إلى أن الرقابة على تاجرات المنزل أو ما يطلق عليهن "تاجرات الشنطة" تحت الدراسة للضوابط, مؤكدة أنه لا يمكن ملاحقة صاحبات "الإنستاجرام" ولا تستقبل الشكاوى إلا ضد المنشآت الرسمية. وبينت خلال عرضها للائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية ضمن الأحكام العامة في لقاء تعريفي للسيدات ومستثمرات بمقر غرفة الشرقية البارحة الأولى, أن إدارتها تسعى لتسهيل ورعاية شؤون العنصر النسائي من قبل الإدارات ذات العلاقة والاختصاص بالأمانة وخدمتهن كسيدات أعمال ومواطنات, إضافة إلى متابعة جميع المنشآت الخاصة بالنساء.

وأوضحت أن هناك تنسيقا بين وزارة الصحة والبلدية بشأن مستجدات الأمراض، وأن هناك طرقا لحماية السيدات العاملات، حيث تم إدراج لقاحات طبية جديدة تمت إضافتها للعاملات في المنشآت النسائية, وأن هذه اللقاحات قد لا تكون ذات علاقة بانتشار فيروس"كورونا"، إذ الهدف منها حماية المرأة العاملة بشكل عام.

وألمحت الدوسري إلى أن اختيار اسم "مشغل" لأي نشاط تجميلي هو بديل للمسمى المختلف عليه "صالون أو مركز تجميل"، الذي طالت مناقشته من قبل لاستخراج ترخيص بهذا المسمى, ووسط مخالفات المشاغل النسائية تطرقت الدوسري إلى أن هنالك مخالفات لم تحدد لها عقوبة ضمن المخالفات العامة مثل مخالفات التدخين والرياضة والمساج والحمام المغربي داخل المشاغل النسائية، التي تقدر غراماتها مابين 600 و2000 ريال.

"نزاهة" ترفع إلى "جهات عليا" 8 مشاريع استراتيجية جديدة تعنى بالرقابة لإقرارها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - هليل البقمي

علمت «الحياة» أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» تقدمت بطلب إلى جهات عليا لإقرار ثمانية مشاريع استراتيجية جديدة تمثل مبادرات نوعية للهيئة خلال الفترة المقبلة، إذ تتضمن المشاريع الجديدة برنامج المراجعة الهيكلية والنظامية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وبرنامجاً لمتابعة المشاريع التنموية الكبرى والرقابة على تنفيذها.

وكشفت مصادر مُطلعة لـ«الحياة» عن أن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في صدد درس عدد من التوجهات التي تقدمت بها «نزاهة» المُنشأة قبل أربعة أعوام، تمهيداً لإقرارها، مضيفاً: «يأتي في مقدم هذه المشاريع برنامج يهدف إلى تعزيز المكانة والسمعة الدولية للمملكة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، وآخر يُعنى بالمبادرات الوطنية الرائدة في هذا المجال». وأشارت المصادر إلى أن الهيئة ستستعين ببيوت خبرة محلية ودولية لتنفيذ هذه التوجهات، التي تشمل برامج متابعة إصدار الأنظمة واللوائح المعززة للنزاهة ومكافحة الفساد، والعمل على تنفيذها بعد صدورها.

وأفادت بأن من ضمن المشاريع الجديدة برنامجاً خاصاً بالتعاون والرقابة، ومشروعاً مخصصاً للرقابة الإلكترونية، مبينة أن من ضمن الاستراتيجيات المزمع تنفيذها تعزيز المشاركة المجتمعية لتعزيز النزاهة. وتزامن حديث المصادر مع انتهاء المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، الذي نظمته «نزاهة» في الرياض خلال اليومين الماضيين، وشهد مشاركة شخصيات رقابية محلية ودولية، والذي كشفت «نزاهة» من خلاله عن أن الجهات الحكومية كافة ملزمة بإعداد إحصاءات وتقارير دورية عن مشكلة الفساد، تتضمن حجم المشكلة وأسبابها وأنواعها، والحلول المقترحة، وتحديد السلبيات والصعوبات التي تواجه تطبيق الأنظمة.

وأفادت بأن هناك قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، تشمل رصداً للبيانات والإحصاءات، وتوضّح حجم مشكلة الفساد في المملكة، مع إبراز أسبابها وآثارها، مؤكدة أن ظهور صور ووسائل حديثة للفساد يتطلّب مراجعة وتقويماً مستمرين للسياسات والخطط والأنظمة والبرامج والإجراءات المتعلّقة بمكافحة هذه المشكلة. وتحدث أحد مسؤولي «نزاهة» خلال المؤتمر عن تلقي حساب إبراء الذمة، الذي أنشأته الحكومة السعودية عام 2006، أكثر من 284 مليون ريال، لافتاً إلى أن الفساد مرتبط في بعض صوره بالأنشطة الإجرامية، وخصوصاً الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

وبينت أن عدد البلاغات التي تلقتها الهيئة خلال أربعة أعوام وصل إلى 22035 بلاغاً، منها 6905 بلاغات ضمن اختصاص الهيئة، و15130 بلاغاً لا تدخل ضمن اختصاصها.

يذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أنشئت بأمر ملكي صدر عام 1432هـ، وتشمل مهماتها متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات في الجهات الحكومية كافة، ومتابعة أوجه الفساد الإداري والمالي.

"المعلّمون" انتظروا "التأمين الطبي" و"النقل".. فجاءتهم "البصمة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان

على رغم تحطم آمال من يحملون رسالة الأنبياء، وما يعانونه من تجاهل شبه دائم، إذ جاءت حركة النقل الخارجية كسابقاتها مخيبة لتطلعاتهم، واتسمت كغيرها بالبطء، فيما بقي التأمين الطبي يرزح في أدراج الوزارة، وهاهو الآن نظام البصمة يلوح بالأفق ليعلن تضييق الخناق على معلمين يتجشمون عناء السفر واضعين على عاتقهم همّ آلاف الكيلومترات التي يقطعونها يومياً لتأدية رسالتهم الأسمى «التعليم».

تأمين طبي، مبانٍ غير مستأجرة، النقل.. حول هذه الأمور تدور طلبات المعلمين، وإذا بهم يصدمون بعد أن لاح في الأفق قرار تطبيق برنامج البصمة، الذي يراه المعلم خالد العجمي بالمجحف في هذه الأوقات.

ويقول العجمي: «استبشرنا خيراً حين تولى الوزير عزام الدخيّل مهمات الوزارة، متوقعين لحظة عودة حقوق المعلم التي تتلاشى مع مرور الزمان، بيد أن ما يحصل ليس سوى أحمال إضافية على عاتق المعلم».

«التأمين الطبي والمباني المستأجرة والنقل الخارجي ملفات أولى أن تُفتح».. هكذا تقول المعلمة نورة العبيّد التي أمضت أربعة أعوام من الترحال لإيصال رسالة التعليم ولا زالت، مضيفة: «الوزارة لا توفر لنا وسائل نقل إلى تلك المناطق النائية، ولا مانع لدينا من نظام البصمة، ولكن ما نعانيه صعوبة الوصول إلى مدارسنا».

وحاولت «الحياة» التواصل مع المتحدث الرسمي لوزارة التعليم مبارك العصيمي، لسؤاله حول نظام البصمة وآلية تطبيقه، غير أنه لم يتجاوب مع اتصالات، ورسائل، الصحيفة المتكررة. يذكر أن «الحياة» نشرت في أيلول (سبتمبر) الماضي خبراً، بعنوان: ««التربية» تبني شبكة «ضخمة».. تراقب وتحسم من المعلمين «آلياً» دون الرجوع للمدرسة»، مبينة أن شركات متخصصة في تقنية المعلومات تعكف على بناء منظومة اتصال حديثة «ضخمة» لوزارة التربية والتعليم، من شأنها أن تربطها مع نحو 34 ألف مدرسة للتعليم العام حول السعودية. وينتظر أن تُمكن شبكة الاتصال الحديثة، حال اكتمالها الوزارة الأكبر في البلاد، من مراقبة توقيت الحضور والانصراف لنحو 525 ألف معلم ومعلمة بشكل آلي ودقيق، فيما ستكون الحسومات من رواتب المتأخرين، بشكل صارم ودقيق، من دون الاستناد إلى أي بيانات يرفعها مدير أو مديرة المدرسة - كما في التنظيم الحالي، بحسب مصدر في وزارة التربية والتعليم تحدث لـ«الحياة»، لافتاً إلى أن نظام البصمة الإلكتروني سيكون ضمن خصائص أخرى ستقدمها هذه الشبكة للعاملين في وزارة التربية والتعليم.

"الصحة": عقوبات لكل متساهل في إجراءات مكافحة "كورونا"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

شدد وكيل وزارة الصحة للصحة العامة رئيس مركز القيادة والتحكم الدكتور عبدالعزيز بن سعيد على أهمية الالتزام بتطبيق آليات مكافحة العدوى للأمراض المعدية عموماً، والتركيز على الفايروسات التنفسية بما في ذلك فايروس كورونا في المنشآت الصحية، التي تم اعتمادها وتعميمها.
وأوضح وكيل وزارة الصحة للصحة العامة في بيان صحافي صدر أمس، أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق العقوبات في حق من يتساهل بالالتزام بإجراءات مكافحة العدوى، مبيناً أنه تم مراجعة الحالات اليومية المصابة بفايروس كورونا.
ولفت إلى أنه شارك في الاجتماع متخصصون من مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها من الولايات المتحدة الأميركية للمساعدة في إجراء أبحاث التقصيات الوبائية الخاصة بفايروس كورونا للإجابة على الكثير من التساؤلات حول عوامل الخطورة المتعلقة بالفايروس. وأشار إلى أن وزارة الصحة طالبت بالحد من مخالطة الإبل، خصوصاً حديثة الولادة التي تقل أعمارها عن سنتين، إذ أظهرت دراسة عن الإبل أجريت أخيراً في الإمارات العربية المتحدة أن 96 في المئة من الإبل كانت إيجابية لمضادات الكورونا (800 عينة).
وبيّن أن الغالبية العظمى من الإبل التي تحمل الفايروس الحي والقادرة على نقل العدوى كانت أعمارها تحت السنتين، موضحاً أنه بناء على النتائج فإن تأخير فصل الإبل الصغيرة عن أمهاتها إلى نهاية العام الثاني يقلل من احتمال وقوع مخالطة بين الإنسان والإبل الصغيرة المعدية، إذ إن مخالطة هذه الإبل تبدأ غالباً بعد انفصالها عن أمهاتها. وذكر أنه ناقش خطة الحملة التوعوية لفايروس كورونا التي أطلقتها الوزارة بشعار: «نقدر نوقفها»، وتتضمن عدداً من الأنشطة والفعاليات التوعوية التي تنفذها المنصة الإعلامية في مركز القيادة والتحكم.
من جهة أخرى، اعتمدت لجنة المخالفات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمنطقة الرياض غرامة مالية بقيمة 100 ألف ريال على أحد المستشفيات الأهلية الكبرى في مدينة الرياض بسبب مخالفة المستشفى نظام المؤسسات الصحية الخاصة، بعد تساهله في عدم الإبلاغ عن حالات اشتباه «كورونا» ومخالفتها لنظام المؤسسات الصحية الخاصة، التي تنص على ضرورة الإبلاغ عن أية حالة مرضية معدية يتم اكتشافها من المنشأة الصحية الخاصة. وتؤكد «صحة الرياض» ضرورة تنفيذ توجيهات وزير الصحة أحمد الخطيب، بتكثيف جهودها الرقابية من المنشآت الصحية الخاصة والحكومية، والتأكد من تطبيق إجراءات مكافحة العدوى في ما يتعلق بالأمراض المُعدية عموماً، والتركيز على الفايروسات التنفسية - بما في ذلك فايروس «كورونا» - التي تم اعتمادها وتعميمها على المنشآت الصحية الحكومية، والخاصة.

تصحيح أوضاع 395 مستفيداً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الأحساء – «الحياة»
أنهت الإدارة العامة للاستثمارات في أمانة الأحساء، تصحيح إجراءات التنازل لوحدات النفع العام. وبلغ عدد المستفيدين من فترة التصحيح 395 شخصاً. وأوضح المتحدث باسم أمانة الأحساء خالد بوشل، أن الأمانة سعت إلى تسريع الإجراءات بمتابعة مباشرة من قسم الاستثمار الخدمي والعقود في الأمانة، مشيراً إلى أن الأمانة تولي اهتماماً للتعاون مع أصحاب المنافع العامة والمستأجرين، وتسهيل مهمات إجراءاتهم على الأصعدة كافة، موضحاً أن تعميم الوزارة ينص على «وقف التنازل عن وحدات النفع العام ووحدات الأنشطة الخدمية. وفي حال انتفاء حاجة المستأجر الأصلي للوحدة، فعلى الأمانة أو البلدية تسلمها وتأجيرها بحسب لائحة التصرف في العقارات البلدية».
إلى ذلك، دشنت الإدارة العامة للتعليم في محافظة الأحساء أمس، غرفة عمليات لإدارة حركة الحافلات، واستقبال البلاغات والملاحظات من المدارس، وكذلك نظام تتبع الحافلات. وأوضح مدير التشغيل في «تعليم الأحساء» عبدالله الزهراني، أن «نظام تتبع الحافلات من أحدث أنظمة المراقبة للحافلات، إذ يراقب خطوط سير الحافلة ويحدد سرعتها في الطرق، ويرصد الملاحظات إلكترونياً بشكل مستمر ودائم على مدار الساعة»، لافتاً إلى أنه «يحقق الأهداف المرجوة في الارتقاء بالنقل المدرسي، وتحقيق نقل مدرسي آمن ومميز».

أعضاء "شورى" يناصرون المرأة .. وآخرون:يجب عدم تمييزها!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
عاد الحديث حول حقوق المرأة السعودية تحت قبة الشورى، ومدى قوتها وضعفها مقارنة بالرجل، إثر اقتراح العضو منى آل مشيط تخصيص برامج صحية خاصة بالمرأة. ورأى العضو مشعل السلمي أن إعطاء ذلك الحق للمرأة فقط، واستبعاد شرائح المجتمع الأخرى كالشباب، لا يتوافق مع تعريف قوانين المملكة لمصطلح «المواطَنة». (للمزيد).
وأضاف: «جميع شرائح المجتمع تحتاج إلى برامج صحية، وليست هناك شريحة أهم من شريحة». وفي شأن آخر، منح المجلس لجنته الخاصة بالشؤون الأمنية مهلة إضافية لدرس توصيات بوضع تنظيم لمعاقبة مرتكبي جرائم «التفحيط»، بيد أن المجلس استبعد الإعلاميين من حضور مناقشة التوصيات. وتسلم راية الدفاع عن المرأة العضو سعود الشمري الذي ابتدر حديثه بأن «المرأة ليست نصف المجتمع، بل المجتمع كله»، وقال: «في كل دول العالم المتقدمة والمتأخرة، هناك برامج صحية تستهدف المرأة تحديداً. المرأة في أغلب المجتمعات كائن أضعف من الرجل، ولا تستطيع الحصول على حقوقها بشكل كامل مثل الرجل، أو غيرها من فئات المجتمع». وأشار إلى أن تعرض المرأة بشكل عام للعنف الأسري والجنسي والجسدي يستلزم برامج صحية خاصة، ولا يعني ذلك إهمال الفئات الأخرى. وعلق رئيس الجلسة الدكتور محمد الجفري ممازحاً: «لا أتفق معك أن المرأة ضعيفة».
ووصفت عضو مجلس الشورى لطيفة الشعلان المدينة السعودية بـ«الطاردة»، لأنها «غير مؤنسنة بأنشطة ثقافية وفنية»، مستدلةً بتعطش المجتمع لحضور مثل هذه الأنشطة، في إشارة إلى الإقبال السنوي الكبير على معرض الكتاب الدولي في الرياض. وطالبت الشعلان بإقامة معارض كتب ومناشط ثقافية وفنية في مدن المملكة الرئيسة كافة، مع توفير الحماية المطلوبة لها من فوضى «الاحتساب».

المحاكم تطبق قرار "ولاية الأم الحاضنة" على أبنائها... بأثر رجعي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
لم يكتفِ المجلس الأعلى للقضاء بمنح المُطلقات حق الولاية على أبنائهن المحضونين، إذ أمر أخيراً بتطبيق هذا الحق بأثر رجعي لتاريخ صدور قراره في 1435/10/3هـ. وذلك إثر تقدم سيدة طُلقت قبل هذا التاريخ، بطلب للمحكمة بالولاية على أبنائها. (للمزيد).
وألزم المجلس المحكمة التي نظرت قضية السيدة أن يتضمن حكمها للمطلقة المحكوم لها بالحضانة «حق الولاية على المحضون»، ما يتيح لها مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس، وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية. ولا يشمل ذلك السفر بالمحضون خارج المملكة،

فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، فيما إذا كان الحاضن غير الولي، وأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة. ويمنح القرار المرأة المطلقة صلاحيات واسعة، تشمل: «استخراج الأوراق الثبوتية والرسمية للأبناء، ومراجعة الدوائر الرسمية كافة في كل ما من شأنه مصلحة أبنائها، من خلال صك رسمي يتضمن تلك الصلاحيات». ويأتي القرار بعد تزايد المشكلات التي تواجه المرأة بعد صدور الحكم بحقها في الحضانة، التي يختلقها أزواج «مماطلون»، أو ممن يحاولون «المساومة» على الحضانة، من خلال عدم تسليم البطاقات الثبوتية للأبناء، أو استكمال إجراءاتهم، ما يخلق للمرأة المطلقة وأبنائها مشكلات كبرى، تهدد الكيان الأسري، وحقوق الأطفال، ومستقبلهم.

وفق مصدر شوريٍّ لـ"الرياض":

مناقشة الاستراتيجية الوطنية للإسكان.. الاثنين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030913

: الرياض ـ عبدالسلام محمد البلوي
أدرجت الأمانة العامة لمجلس الشورى الاستراتيجية الوطنية للإسكان على جدول اعمال جلسة الاثنين المقبل، وكشف مصدر لـ"الرياض" بأن لجنة الحج والإسكان والخدمات اشترطت للموافقة على الاستراتيجية التي أمضت مرحلة إعدادها خمس سنوات، استيفاء عدد من الملحوظات التي أبرزتها دراستها لها وفي مقدمتها ضرورة التنسيق مع الشؤون البلدية والقطاع الخاص والجهات ذات الصلة لتنفيذ الاستراتيجية، وإعادة تقويم التحليلات المالية التي وردت فيها بما في ذلك مايتعلق بالأعباء المالية على المواطنين، ودور الأسواق الثانوية في توفير السيولة، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير المساكن وإدارة المخاطر.
توصية تستوضح آليات صرفه للأرامل والمطلقات وذوي الاحتياجات
وشددت لجنة الإسكان ـ حسب المصدر ـ على إيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام والمطلقات بدون عائل ضمن متن الاستراتيجية، وأيضاً إعادة النظر في فترة الانتقال لدور أكبر للقطاع الخاص بحيث يتم تقليص هذه الفترة إلى أقل من عشر سنوات، وإعادة النظر في تقديرات الطلب الكامن والفعلي على الإسكان ودور الوحدات الشاغرة في تلبية إجمالي الطلب، كما أوصت اللجنة بتحديث الاستراتيجية كل خمس سنوات في ضوء خطة التنمية والمستجدات والمتغيرات على أرض الواقع.
وفي شأن آخر يناقش الشورى الاثنين المقبل تقريراً بشأن إدراج عقوبة التشهير لنظام المناطق المحمية للحياة الفطرية ونظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها، ويناقش تقرير ملاءمة تعديل نظام الخدمة المدنية بما يسمح لموظف الدولة بالعمل التجاري وفق مقترح قدمه العضو أحمد زيلعي ونشرت "الرياض" تفاصيله في وقت سابق، فيما يناقش الثلاثاء تقرير مقترح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية لتنظيم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية، المقدم من عضوي المجلس محمد آل ناجي وعطا السبيتي وانفردت به " الرياض" مؤخراً.

نماذج مشرفة في الأدب والطب وصلت حتى إلى علوم الفضاء

"المرأة السعودية" ترد على مزاعم وزيرة خارجية السويد.. واقعنا أفضل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030944

الرياض - هتاف المحيميد، عذراء الحسيني

حققت المرأة في المملكة خلال فترة وجيزة إنجازات ومكاسب ملموسة في كثير من المجالات القضائية والحقوقية، وفي مجال العمل بشتى انواعه التجارية الخاصة أو في القطاع الحكومي مثل نظيرها الرجل، حيث كفل لها النظام الإسلامي التشريعي حق المساواة العادلة بين الجنسين، بحسب ما جاء نص المادة الثامنة في الحكم أن المملكة العربية السعودية الذي تقوم على أساس العدل والمساواة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

كل ذلك مكن المرأة السعودية من القيام بدورها الفعال والمتميز بإسهامات مشرفة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية إلى الأمام، من خلال مشاركتها في صنع القرارات، حيث تبوأت مناصب قيادية في العديد من المؤسسات الحكومية، فضلاً عن مشاركتها الفاعلة ضمن القطاع الخاص، إضافة إلى دورها المؤثرة في مجلس الشورى، التي تفوق نسبة مشاركتها فيه نسب مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية في الدول الأخرى، مما أثمر عن منجزات عربية وعالمية للمرأة السعودية في مختلف العلوم والمعارف ونالت عليها العديد من الجوائز والأوسمة والشهادات التقديرية في شتّى فنون العلوم والمعرفة، لتثبت بذلك قدرة المرأة السعودية على الإبداع متى ما أتيحت لها الفرصة.

وجاءت ردود المرأة السعودية قوية وواضحة ضد افتراءات وزيرة خارجية السويد، مؤكدة على أن واقعنا أفضل ومستقبلنا مبشر بخير.

مرونة في انظمة القضاء

في البداية، أوضحت نوف اليحيا محامية سعودية النظام القضائي السعودي، حيث بينت أن البعيد عن المجال القانوني وخاصة المحاماة لا يرى منها إلا الوجه المظلم الذي يبنيه من سمعة المجالس العامة، فتترسب في نفسه معاني سلبية متراكمة تحجب عنه الحقيقة، مضيفة أنها ومن خلال عملها في مجال المحاماة اطلعت على مرونة في انظمة القضاء في تعاملها مع المرأة خاصة.

وأشارت اليحيا إلى أن من الملاحظ مراعاة الأنظمة لقضايا الأسرة والأحوال الشخصية وما يتعلق بها عند المحاكمة والترافع، فهناك سرعة في الفصل في الدعاوى التي ترفعها المرأة في المنازعات الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة والعضل، وكذلك منح المحكمة سلطة الأمر بالإحضار الجبري في حال تخلف المدعى عليه في تلك المنازعات، فضلاً على أن للمرأة الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد المدعى عليه، مخالفة في ذلك قاعدة عالمية أن مقر الدعوى هي بلد المدعى عليه، اضافةً إلى مراعاة وتيسير الإجراءات الجزائية في حقها إذا كانت متهمة، أما فيما يتعلق بما يدور في داخل المجلس القاضي، فقد ترك القضاة للمحاميات حرية التعريف بنفسها عن طريق بطاقة الاحوال أو البصمة، وكل ما يدار حول اجبار القضاة للمحاميات بوجود مُعرف معها ليس من الصحة في شيء.

ونوهت المحامية نوف اليحيا أنه إذا استعرضنا انظمة المملكة نجد من المواد المراعية للمرأة الكثير، ومنها مثلاً نظام التقاعد المدني، ففي مادته 23 إذا انتهت خدمة الموظف فلا يستحق معاشاً وإنما يستحق مكافأة..، على أنه إذا كان ترك الخدمة بسبب الاستقالة أو الفصل لسبب تأديبي فتحسب المكافأة وفقاً للنسب الآتية: 10% من المرتب السنوي عن كل سنة محسوبة في التقاعد إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات، 11% من المرتب السنوي عن كل سنة محسوبة في التقاعد إذا بلغت مدة خدمته عشر سنوات، ولم تبلغ المدة التي يستحق عنها معاشاً، غير أن الموظفات اللاتي يستقلن لسبب الزواج

فتستحق لهن مكافأة تحسب على أساس 11% من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات الخدمة مهما تكن هذه المدة ما لم تبلغ القدر الذي يستحق الموظف عنه معاشاً.
وتؤكد اليحيا أنه من الملاحظ في المادة مراعاة حال الموظفة التي استقالت لسبب الزواج، حيث تستحق المكافأة العليا بغض النظر عن عدد سنوات خدمتها، بخلاف الرجل، وكذلك الأمر في نظام العمل ففي المادة الرابعة والسبعين والسابعة والثمانين نرى تمييزاً للمرأة العاملة عن الرجل في هاتين المادتين بتخفيض سن تقاعدها واستحقاقها للمعاش التقاعدي ببلوغها 55 سنة، بخلاف الرجل فيشترط لاستحقاقه المعاش أن يبلغ 60 سنة، كما أن المرأة العاملة تستحق مكافأة نهاية الخدمة في مدة أقل بكثير من الرجل، وفي المادة 91 من نظام الاحوال المدنية جعلت للأم حق الولاية على أولادها القصر من بنين وبنات بعد وفاة والدهم، وتعتبرها هي رب الأسرة كما هو الحال بالنسبة للزوج والأب والقريب.
التنافسية في التعليم العالي
وتضيف هناء السبيل عميدة كليات التمريض بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن أن أحد مؤشرات تقدم المجتمعات هو تطور التعليم والصحة، وإذا اجتمع ذلك مع تمكين المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع فإن ذلك لا محالة سيحقق التطور الشامل والسريع، وهذا ما دأبت عليه المملكة، فالمتتبع لمسيرة التعليم العالي للمرأة السعودية على سبيل المثال، نجد أن الدولة رسمت سياسات وانتهجت أساليب متعددة لتمكين المرأة في مجال التعليم العالي، حتى وصلت إلى مراكز متقدمة تضاهي ما وصل إليه الرجل وقد تتفوق عليه.
وأشارت السبيل أن نسبة الإناث الملتحقات في التعليم العالي بالجامعات السعودية تصل إلى ما يقارب 60% من مجموع الملتحقين بالتعليم العالي، وهذا ما نراه كذلك في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، الذي يمكن الإناث والذكور على حد سواء من فرص التعليم بالخارج في التخصصات غير المتوفرة بالمملكة وبخاصة في مجال الدراسات العليا، كما أن المشاهد يرى الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة للتعليم العالي للفتاة، وأكبر مثال على ذلك انشاء جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وهي جامعة نسائية بقيادة نسائية، والتي تعد نموذجاً ناجحاً يحتذى به في تطور التعليم العالي للإناث والذكور على حد سواء.
وبينت هناء السبيل أن المرأة السعودية تقدمت في مجال القيادة الأكاديمية على الدول المتقدمة في التعليم العالي وخاصة التعليم الطبي، ففي جامعة مثل جامعة هارفارد، لم تتقلد فيها المرأة منصب عميد كلية الطب إلا في العام 2007م بالرغم من عراقة الكلية وتاريخها الطويل في التعليم الطبي، ونجد هنا في المملكة أكاديميات على مستوى عالٍ يتقلدن مناصب عميد لكليات طبية مثل الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والعلوم الطبية التطبيقية، والتمريض، في عدد من الجامعات السعودية بالرغم من حداثة التجربة السعودية مقارنة بالتجربة الأمريكية.
ونوهت عميدة كليات التمريض بجامعة الأميرة نورة بوجود نماذج كثيرة لنساء سعوديات تميزن في مجالات عديدة وبالتحديد المجال الطبي، وكانت الدولة خير معين وداعم لها، فنجدهن مشاركات في مجلس الشورى وفي الجامعات، وفي القطاعات الخدمية الطبية والتعليمية وغيرها، مؤكدة أن ذلك كله ما هو إلا تجسيد لرؤية سامية، طموحة، شاملة لمستقبل هذا الوطن رسمتها حكومتنا الرشيدة، وجعلت محورها تطوير المرأة السعودية وتمكينها لبناء مجتمعها.
نماذج مشرفة
وتتفق معها الاستاذة هناء الفريح مديرة البرامج النسائية باللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وتؤكد أن المرأة تمثل نصف المجتمع، فهي الأم والأخت والزوجة والبنت التي نعتز ونفتخر بهن جميعا، وهذا ما حرصت عليه المملكة من تقديم المستوى العلمي والثقافي والاقتصادي للمرأة السعودية حالياً، حيث وصلت إلى مستويات راقية ومتقدمة لغرض المساهمة في النهضة الوطنية، وأن يكون هذا التطور يتماشى ويتوافق مع الشريعة الاسلامية، التي هي دستور بلادنا الذي نفتخر به، ولا يخفى بروز العديد من الاسماء النسائية في مختلف المجالات العلمية والادبية والطبية، لتقدم للعالم صوره مشرفة عن المرأة السعودية، ومن مجالات الابداع الأدبي، برزت اسماء كثيرة في مجالات الرواية والقصة والشعر والأدب والفن التشكيلي، فهناك أميمة الخميس وبدرية البشر وسارة الخثلان وثريا العريض وقماشة العليان ورجاء عالم ومنيرة موصلي، وأسماء كثيرة وعديدة غيرهن.
وأكدت هنا الفريح أن طموح المرأة السعودية لا يقف عند حد، ولا يمنعها تمسكها بعقيدتها الإسلامية السمحة من الوصول حتى للفضاء، فهاهي د. مشاعل بنت محمد خير مثال على ذلك التميز للمرأة السعودية، حيث تعمل د. مشاعل في معهد بحوث الفضاء، وهو المعهد الذي قاد اول قمرين صناعيين سعوديين، وتعد د.مشاعل بنت محمد اول من تخصص في الجيومورفولوجيا، وكذلك د. إلهام أبوالجدايل مثال مشرف للمرأة السعودية، حيث احدثت ثورة في مجال خلايا الدم وفي مجال الطب والجراحة، كما برزت د. سلوى الهزاع والتي تشغل منصب رئيسة قسم العيون واستشارية طب وجراحة العيون، وهي اول سيدة تعين في هذا المنصب، كما انها اول سيدة تعين عضوة في المجلس التحريري في المجلة السعودية لطب العيون، بالإضافة إلى أ.د. سميرة سلام والتي تعد أول سعودية تحصل على درجة الاستاذية في علم الأدوية، وأيضاً من نساء الوطن البارزات أ.د. ثريا التركي الاستاذة بالجامعة الامريكية بالقاهرة.

المجال العسكري
وتحدثت دلال الحربي استاذ الخدمة الاجتماعية المساعد في جامعة نايف العربية للعلوم الامنية حول دور المرأة العسكرية، مشيرة إلى أن المرأة السعودية حققت مكاسب في العهد السعودي منذ تأسيس الدولة، ومازالت هذه المكاسب تنمو وتتتابع حيث برزت في حصولها على أعلى المؤهلات العلمية وتبؤها المناصب الاكاديمية والإدارية والاجتماعية والسياسية، وتولت العديد من المناصب في قطاعات الدولة المختلفة ودخلت مجلس الشورى كعضو فعال ومؤثر في القرارات، كما اعطيت الحق في الترشيح والتصويت في انتخابات المجالس البلدية، إلى جانب العديد من المكاسب التي لا حصر لها.
واعتبرت دلال الحربي أن دخول المرأة في المجال العسكري من أهم تلك المكاسب التي حققتها المرأة في وقتنا الحاضر، وذلك بما يتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، فبرزت المرأة السعودية في القطاعات الأمنية كالجوازات والسجون ومكافحة المخدرات وحرس الحدود وغيرها، وبرتب عسكرية متساوية بذلك مع للرجل العسكري.
مناصب قيادية
كما أشارت ابتسام العليان مساعد وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي للمبادرات النوعية إلى أن مسيرة المرأة السعودية على مر العقود الماضية وفي ظل القيادة الرشيدة شهدت خطوات نوعية عملاقة، شهد بها القاصي والداني وانعكست بنتائج بارزة على مختلف الأصعدة، سواء العلمية أم الاقتصادية أم الثقافية، بالرغم من الفروق الاجتماعية والثقافية التي أحاطت بها، فقد تمكنت من المنافسة في المحافل الدولية ووصلت إلى مصاف المراتب العليا، حيث تمكنت من الإسهام الفعال في تنمية وطنها، مع المحافظة على ثوابت دينها واحترام عادات وتقاليد مجتمعها، كما أن المرأة السعودية حظيت بحظ وافر من التطور والاهتمام ونالت نصيبها من هذه الإنجازات، إذ كانت المرأة عاملاً مساعداً في مسيرة التطور ودعم عجلة التنمية.
وبينت العليان أن المرأة السعودية تقلدت في السنوات العشر الأخيرة مناصب قيادية في العديد من المؤسسات الحكومية، فعلاوة على مشاركتها الفاعلة ضمن القطاع الخاص، أضحت المرأة عنصراً مهماً في تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتحفيز على الإبداع والابتكار، بالإضافة إلى مساهمتها الفاعلة في إحراز توجهات المملكة في خططها التنموية نحو التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، كما أن القيادة الرشيدة تقدم تسهيلات ودعماً تساهم في تحقيق المرأة السعودية للريادة والإبداع كمشاركتها في مؤتمرات دولية، حيث تجلى ذلك واضحاً لها من خلال مشاركتها وحصولها على جوائز في كوريا وماليزيا وسويسرا، فضلاً عن حصولها على براءة اختراع بالمشاركة مع زميلة لها.
مثل الرجل ولا تمييز
واستنكرت د. سوسن المؤمن وكيلة مركز خدمات التوظيف والأعمال الريادية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عضو هيئة التدريس المساعد بقسم علم النفس كثرة الجدل حول المرأة السعودية وحول حقوقها ومعاملتها وحول تعليمها وحول عملها، ووجدت نفسها في مصب اهتمام الشعوب ورغبتهم في تحقيق العدالة لها ونصرتها، وقالت د. سوسن لكونها امرأة سعودية تود أن تتحدث عن تجربتها، حيث تلقت تعليمها في مرحلة المتوسط والثانوي كغيرها من الشبان، والتحقت بمرحلة الجامعة وتخرجت كما هو الرجل، بعدها حصلت على بعثة للولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال دراستها، وعادت إلى المملكة لتحصل على وظيفة مثلها مثل الرجل، وانتقلت من قطاع خاص إلى عدة قطاعات حكومية لتصل للوظيفة التي كانت تحلم بها وهي عضو هيئة التدريس بالجامعة، لتصبح كما الرجل في هذا المجال، واستمرت خطواتها العلمية لا يفرقها عن الرجل شيء.

أمانة هيئة كبار العلماء: نهج المملكة المستمد من الشريعة الإسلامية كفل الحقوق وأرسى مبادئ العدالة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030935

الرياض - سلطان العثمان
شددت الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء على أن نهج المملكة المستمد من الشريعة الإسلامية قد كفل الحقوق وأرسى مبادئ العدالة في التشريع والقضاء والحريات، وقال الأمين العام لهيئة كبار العلماء الشيخ د. فهد بن سعد الماجد: إن المملكة بلاد الحرمين الشريفين مهد الرسالة ومنطلق الإسلام تعتز بتطبيقها الشريعة الإسلامية التي حافظت على حقوق الإنسان وصانت كرامته وحياته وملكياته الخاصة، وأرست قواعد العدل في قضائها الشرعي المستقل ما جعل المملكة منارة في العالم يقصدها الملايين من أرباب الحرف والمهن والمستثمرين فضلا عن الحجاج والمعتمرين، وأضاف: بفضل الله تعالى ثم بعزم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- فلن يزيد المملكة هذا التهجم على شريعتها ونهجها إلا إصرارًا وقوة في التمسك بهذا الدين القويم الذي جاء رحمة للعالمين في دعوته للتعارف بين البشر ونبذه للعنف ودعوته لتحقيق السلام ولما فيه الصالح العام للإنسانية.

• اليونسكو": المملكة من الدول الداعمة لتطوير التعليم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض
شدد مدير عام مركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميز في التعليم الدكتور حسام بن عبدالوهاب زمان على أهمية التواصل بين الجامعات والمراكز البحثية والاستشارية المتخصصة والاستفادة من البحوث والدراسات المقدمة من الطرفين للإسهام في تجويد وتطوير العملية التعليمية .
ونوه خلال زيارة وفد المركز الإقليمي لعميد كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض البروفيسور يوسف الشميمري ، بما يحظى به التعليم من قبل القيادة الرشيدة ، مؤكداً في الوقت ذاته أن المملكة من الدول الداعمة لتطوير العملية التعليمية محلياً وإقليمياً من خلال دعمها المستمر لنشاطات المركز التابع لمنظمة اليونسكو .وأشار إلى الأهمية الإستراتيجية لعملية دمج التعليم العالي والتعليم العام ، موضحاً أن هذا الإجراء يوحد الجهود ويسهم في تعزيز الجودة ويواكب النظم التعليمية العالمية و يسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية .وبحث زمان والدكتور الشميمري فرص التعاون بين الجهتين في تقديم وتبادل الخدمات البحثية والاستشارية في ظل اهتمام اليونسكو بشؤون التربية والعلوم والثقافة .فيما أكد الشميمري على أهمية التعاون وبناء شراكة إستراتيجية لدعم المنظومة التعليمية داخل المملكة والمشاركة إقليميا مع المركز فيما يتعلق بقضايا الجودة والتميز في التعليم بالمنطقة العربية . وفي ختام الزيارة قدم عميد كلية التربية إهداء لمدير مركز اليونسكو عبارة عن لوحة فنية من عمل طلاب كلية التربية بالجامعة فائزةً من خلال المنافسات الطلابية للفنون بالجامعة .

"الشورى": التشهير والسجن والغرامة لمرتكبي الجرائم المعلوماتية

الأعضاء يطالبون بعقوبات أشد بحق المفحطين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض

أقر مجلس الشورى إضافة عقوبة التشهير للجرائم الواردة في المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، حيث وافق المجلس على إضافة نص يشير إلى نشر الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية أو بالطريقة التي تراها المحكمة مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة وحجمها وتأثيرها.

وتنص المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية المعاقبة بالسجن مدة لا تزيد على 5 سنوات وبغرامة لا تزيد على 3 ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، وحرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، أو إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به وإنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكة الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها، أو إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، للاتجار بالمخدرات، أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها.

من جهة أخرى ناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن توصيات اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية لوضع تنظيم خاص بمرتكبي جرائم التفحيط، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية والذي يتضمن تعديل الفقرة 41 من المادة الثانية والمادة التاسعة والستين من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85 وتاريخ 1428/10/26هـ .

ومن أبرز التعديلات المقترحة إيقاع العقوبة المتدرجة على مرتكب جريمة التفحيط بحيث تبدأ من تغريمه 10 آلاف ريال وحجز المركبة لمدة شهر، وسجنه لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بهما معا، إلى أن تصل الغرامة – في المرة الثالثة - إلى أربعين ألف ريال والسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات ومصادرة مركبة المفحط أو تغريمه بدفع قيمة المركبة إذا كان لا يملكها.

كما تجرم التعديلات كل من اتفق أو حرض أو قدم مساعدة مالية أو عينية للمفحط ويعد شريكا له، ويعاقب بعقوبة لا تقل عن نصف ما يعاقب به الفاعل الأصلي من غرامة وسجن.

وبموجب التعديلات المقترحة فإن التجمهر من أجل تشجيع المفحط يعد مخالفة مرورية يعاقب عليها المشجع بغرامة مالية قدرها ألف وخمسمائة ريال أو بحجز المركبة لمدة خمسة عشر يوما إذا كان يملكها أو بهما معا، وتضاعف العقوبة وتشدد إذا كان ممارس التفحيط أو التشجيع متعاطيا للمخدرات أو المسكرات أو كانت المركبة مسروقة أو كان برفقة المفحط حدث مغرر به أو رافق ذلك إطلاق للنار أو تعدٍ على السلطات أو تعطيل لحركة المرور، وأنيط بالمحكمة المختصة تطبيق العقوبات السابقة.

وبعد طرح تقرير اللجنة الأمنية وتوصياتها تناول عدد من أعضاء المجلس هذا الموضوع بشمولية وعمق، حيث أيدوا ضرورة إيجاد التعديلات نظرا لما تمثله هذه الظاهرة من خطر محقق على أرواح الشباب وسلامتهم سواء كانوا ممن ارتكب هذا الفعل أو مشاهديه وداعميه أو ممن قد يصادف مرورهم في الطريق. ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن وجود

عقوبات رادعة لممارسي تلك الظاهرة الهدف منها القضاء على الظاهرة حفاظا على الشباب أهم مقدرات الوطن والحد من استنزاف الأموال الخاصة والتقليل مما قد يرتبط مع جريمة التفحيط من جرائم أخرى لا تقل خطورة منها.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيدا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.
توظيف الميزانيات بكفاءة
على صعيد آخر وافق مجلس الشورى على أن تعمل وزارة الاقتصاد والتخطيط على توظيف الميزانيات المخصصة لها وفق الخطط الموضوعة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. وشدد المجلس في قراره على تضمين تقارير الوزارة المستقبلية معلومات عن أهم المنجزات التي قامت بها في الجانب الاقتصادي وما تواجهه من معوقات. وطالب المجلس الوزارة بالإسراع في تأسيس منظومة معلوماتية متكاملة للمتابعة مع الأجهزة الحكومية لبرامج ومشروعات خطط التنمية، وأن تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بتطوير آليات فاعلة لاستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة وإيجاد بيئة عمل جاذبة ومحفزة.
جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات بشأن التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1435/1434هـ .
كما قرر مجلس الشورى الموافقة على ملاءمة دراسة لجنة الشؤون الصحية والبيئة مقترح تعديل النظام الصحي بإضافة فقرة (10) تعنى ببرامج صحة المرأة إلى المادة الرابعة وإضافة فقرة (14) تعنى بوضع السياسة الوطنية لصحة المرأة إلى المادة الخامسة من النظام الصحي والمقدم من عضو المجلس الدكتورة منى آل مشيط.
عضوة تطالب بـ «توظيف نسائي» في المدن الصناعية
ناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن تقرير الأداء السنوي لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للعام المالي 1435/1434هـ، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري .
وأوصت اللجنة بعد دراستها التقرير هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لإعداد برامج تدريبية متخصصة تؤهل خريجيها للعمل في المدن الصناعية، وبدراسة إنشاء مركز بحوث لتطوير الصناعات الوطنية ودعم قدراتها التسويقية والتنافسية، كما أوصت اللجنة الهيئة بتبني إجراءات وسياسات لدعم مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما طالبتها بدراسة إعداد نموذج مدخلات ومخرجات الاستثمار لمعرفة جوانب العلاقة الكمية للاستثمارات في المدن الصناعية وتأثيرها على الدخل والعمالة.
طالبت إحدى العضوات بإيضاح دور الهيئة لدعم الأنشطة الاستثمارية للنساء حيث لا يتناول التقرير موقع المرأة في المدن الصناعية ولا عددهن ولا حجم استثماراتهن، وقالت «إن عدم توفر وظائف نسائية وانحصار الاستثمار النسائي في مجالات محدودة يعود لغياب الرؤية الإستراتيجية لعمل المرأة الاستثماري».
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيدا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

•العمل" تحدد آلية نقل خدمات العمالة من المقاول المتعثر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

المدينة – الرياض
حددت وزارة العمل آلية نقل خدمات العمالة من المقاول المتُعثر إلى نظيره الجديد، إنفاذًا لقرار مجلس الوزراء الخاص بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثر، الصادر في شهر صفر الماضي، والذي خوَّل الوزارة بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثِّر- من عمال وفنيين ومشرفين- من المقاول المتعثِّر إلى المقاول (الجديد)، الذي تم ترسية العقد عليه في حال حاجته إلى خدمات أيّ منهم.
وقال بيان لوزارة العمل: إن الآلية التي وضعتها الوزارة لنقل خدمات عمالة المشروع المتعثر عند استلامه من قبل المقاول الجديد تشمل قيام المقاول الجديد بالتنسيق مع الجهة الحكومية المشرفة على المشروع المتعثر بإعداد بيان بأسماء العمالة العامِلة بالمشروع، ويوقع عليه الموظف المخول من الجهة الحكومية المشرفة، ليتقدم المقاول الجديد بعد ذلك

لوزارة العمل بالبيان مرفقًا بخطاب رسمي من منشأة المقاول الجديد يتضمن طلبًا بنقل العمالة لمنشآته، فيما تتولى وزارة العمل إتمام الإجراءات التقنية لإجازة نقل خدمة العمالة إلى المقاول الجديد دون موافقة المقاول القديم.
وأوضح وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه: إنَّ قرار مجلس الوزراء المشار إليه قد وضع ضوابط لاستفادة المقاول الجديد من خدمات عمالة المشروع المتعثر (العمال، الفنين، المشرفين) منها: أن تتحمُّل الدولة رسوم نقل خدمات العمالة وأن تكون العمالة مُستقدمة من أجل تنفيذ العقد المبرم من الجهة الحكومية أو منقول خدماتها للعمل في المشروع، فإن لم يكن المقاول الجديد بحاجة إلى العمالة فيتم ترحيلهم على حساب المقاول المتعثر (القديم) وأن يكون انتقال العمالة إلى المقاول الجديد بموافقتهم وبموجب عقود موقعة بين الطرفين.
وأضاف أنه في حال رفضهم يتم إنهاء إجراءات مغادرتهم المملكة وسفرهم على حساب المقاول المتعثر، وأن يقدم المقاول الجديد إلى مكتب العمل المختص تأييدًا من الجهة الحكومية يفيد بحاجته إلى هذه العمالة على أن تراعي وزارة العمل ذلك بحسب حاجة المشروع، مؤكدا على أهمية أن تخضع جميع الوظائف المالية والإدارية لدى المقاول الجديد لمتطلبات التوطين المحددة، وأن تكون المنشأة مستوفية لمتطلبات برنامج تحفيز منشآت القطاع الخاص على توطين الوظائف «نطاقات».
ولفت النظر إلى أن قرار مجلس الوزراء قد أكد أن تستمر عقود السعوديين الذين يعملون مع المقاول المتعثّر الراغبين في الاستمرار في العمل مع المقاول (الجديد)، وذلك بموافقة المقاول المتعثر، على ألا تقل الأجور والمزايا عن تلك التي كانوا يتقاضونها من المقاول المتعثر، ما لم يتفقوا مع المقاول الجديد على غير ذلك.. كما تضمن القرار أن يُثبت المقاول المتعثر حالة أي عامل غاب عن العمل أو غادر المملكة أو توفي أو نقلت خدماته ممن سبق أن استقدمه بموجب عقد المشروع المتعثر.
وأكد وزير العمل على أن الوزارة ستتابع إجراءات نقل العمالة من المقاول القديم للمقاول الجديد، حالة بحالة، للتأكد من تسوية المستحقات المالية والمادية لكلا الطرفين (العمالة/ منفذ المشروع)، ليشمل القرار كل المشروعات المتعثرة بعد صدور قرار مجلس الوزراء.
وبيَّن المهندس عادل فقيه أن وزارة العمل قد أحاطت الجهات الشريكة بما فيها مجلس الغرف التجارية والصناعية بالآليات التنفيذية لهذه الضوابط، مُعتبرًا قرار مجلس الوزراء الخاص بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثر ذا دور فعَّال في تقليص مدة تنفيذ المشروعات، ويضمن حقوق العمالة التي تم استقدامها لتنفيذ المشروع من جانب، ويسهم في تقليص أعداد تأشيرات الاستقدام الصادرة لمقاولين آخرين يعملون على استكمال ذات المشروعات المتعثرة من جانب آخر.

إحالة القضايا الجزائية والحقوقية والإنهائية المنقوضة إلى المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150318/Con20150318759566.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف الشيخ الدكتور وليد الصمعاني على جميع المحاكم بإحالة القضايا المنقوضة من محاكم الاستئناف، إلى المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص بعد النقض.
وقال الوزير في تعميم بهذا الشأن «بعد دراسة الموضوع من الجهة المختصة في المجلس الأعلى للقضاء، تقرر إحالة كافة القضايا الجزائية والحقوقية والإنهائية المنقوضة إلى المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص بعد النقض، وذلك توحيدا للإجراء وتفعيلا لنظام القضاء».

وفي تعميم مماثل أكد الوزير الصمعاني على المحاكم صدور موافقة المجلس الأعلى للقضاء على إضافة الأحكام الصادرة في قضايا الحضانة بلا مرافعة، إذا طلب المحكوم له ذلك، بحيث يكمل ناظر القضية مصدر الصك أو خلفه، وذلك بناء على ما تقضيه المصلحة العامة.
من جهتها أوضحت المحكمة العليا في تعميم موجه لجميع المحاكم، آلية التعويض في طلبات النظر في الأرض المحكرة حين تنزع للمصلحة العامة، وقررت مبدأ في ما يستحقه كل من المحكر والمستحكر من القيمة.
واطلعت المحكمة العليا على ما ذكره العلماء في هذا الموضوع من رسائل وبحوث وما صدر من فتاوى وما أعدته اللجنة المكلفة من جمع ودراسة وما عليه العرف والعمل القضائي، وقررت المحكمة العليا بالأغلبية «أنه في حال نزع ملكية العقار المتضمن حكرا للمصلحة العامة واقتضى الأمر تقدير ما يستحقه كل من المحكر والمستحكر من القيمة، حيث إن ما وضعه المستحكر في الأرض من بناء وما في حكمه فالقيمة المقدرة تسلم له، فإن وجد شرط خلاف ذلك فمرده للقاضي».
وأوضحت المحكمة العليا أنه إذا كانت مدة المستحكر مؤقتة إلى أجل فهو كالمستأجر لا يستحق شيئا من قيمة الأرض وتسلم للمحكر، أما إذا كانت مدة المستحكر مؤبدة وله حكم المالك فتعتبر قيمة تقدير الأرض منزوعا منها ما يقدر للحكر.
وشددت المحكمة العليا على أن يكون التقدير من أهل الخبرة من أهل البلد على أن يسري القرار من تاريخه، ولا يكون له أثر رجعي.

من قضايا الابتزاز مرتبطة بجرائم المعلوماتية% 50

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150318/Con20150318759574.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
كشفت مصادر عدلية عن تزايد جرائم المعلوماتية لأكثر من 20% من إجمالي القضايا، في حين أن أكثر من 50% من قضايا الابتزاز التي سجلتها المحاكم السعودية مرتبطة بجرائم المعلوماتية، وتسجل محكمة جدة شهريا نحو 15 دعوى لها علاقة بالجرائم الإلكترونية.
وأجمع قانونيون ومختصون أن الترويج للإشاعات وبث رسائل وتغريدات وإنشاء حسابات من شأنها التشويش على قيم المجتمع، من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف وفق الفقرة الثالثة من نظام الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، وقالوا إن الادعاء العام هو من يتولى تحريك الدعوى الجزائية، مطالبين بإيجاد دوائر مختصة للجرائم المعلوماتية.
وأوضح لـ(عكاظ) الناطق الإعلامي في شرطة منطقة مكة المكرمة المقدم الدكتور عاطي القرشي أن لدى الأجهزة الأمنية معامل جنائية رقمية تتولى فحص الجرائم المعلوماتية بالأدلة الجنائية، وقال إن المعمل يفحص جرائم الحاسب والجرائم المعلوماتية والأدلة الرقمية وفحوص الأنظمة والشبكات، مؤكدا توفير الأجهزة الفنية اللازمة لتشغيل تلك المعامل بمستوى تقني عال، إضافة إلى عدد من البرامج والتطبيقات الحديثة في فحص الجرائم المعلوماتية. وأوضح أن هيئة التحقيق والادعاء العام هي الجهة التي تتولى التحقيق في تلك الجرائم، في حين تتولى شعبة البحث والتحري توفير المعلومات اللازمة لتتبع الجريمة، وقال المحامي والمستشار القانوني أمين عام الاتحاد الدولي للمحامين في الشرق الأوسط الدكتور ماجد قاروب: «تتنوع جرائم المعلوماتية بين ما ينشر ويتداول عبر الإنترنت وسرقة بيانات البطاقات الائتمانية، وتهديد الأشخاص أو ابتزازهم أو التشهير بهم، والدخول غير المشروع إلى المواقع الإلكترونية، فضلا عن التغريدات المسيئة أو رسائل الواتس أب أو الرسائل النصية»، وطالب قاروب هيئة التحقيق والادعاء العام بتخصيص دائرة معنية بالجرائم المعلوماتية والإلكترونية تتولى التحقيق السريع والفعال في هذه الجرائم بحيث تتلقى محاضر الشرط وجهات الضبط بصورة سريعة والتواصل مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل سريع وفعال لإنهاء مرحلة التحقيق في أسرع وقت لإحالة المتورطين الى القضاء فورا.
واختتم بقوله: تتضمن العقوبات مصادرة الأجهزة والمعدات المضبوطة وإيقاف المواقع والقائمين عليها من العمل، وأيضا الحبس الذي يصل عشر سنوات والغرامة التي تصل إلى 10 ملايين ريال ما لم تكن تلك الجرائم تصل الى حد جرائم الإرهاب ودعمه التي تصل فيها العقوبة الى القتل تعزيرا إذا كانت تتضمن خروجا على ولي الأمر أو إحداث فتنة أمنية أو اجتماعية.

توجه لزيادة المحاميات وزي خاص للمهنة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=217826&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

أكد مصدر رفيع في وزارة العدل التوجه نحو منح مزيد من تراخيص العمل للمحاميات السعوديات، وذلك بعد رصد تفوقهن في الترافع أمام المحاكم والتزامهن بالأنظمة والاشتراطات التي يجب أن تكون عليها أخلاقيات من يعمل في هذا المجال، نافيا ما تردد عن إيقاف التراخيص الممنوحة سابقا.

وأوضح المصدر أن الإجراءات التي تطبق على المحامين هي نفسها التي تطبق على المحاميات، بما في ذلك منح تراخيص العمل، كاشفا لـ"الوطن" أن الوزارة تدرس حاليا توحيد الزي الخاص لممارسي المهنة من الجنسين.

فيما ترددت أنباء حول وجود توجه لإيقاف منح المحاميات تراخيص بعد رصد مخالفات على بعضهن، طمأن مصدر رفيع بوزارة العدل العاملات في هذا المجال والدارسات فيه، مؤكدا أن توجه الوزارة هو منح المزيد من تراخيص العمل للمحاميات السعوديات، إضافة إلى أن الوزارة تدرس حاليا توحيد الزي الخاص بالمحامين والمحاميات.

وأبلغ المصدر لـ"الوطن"، أن "التوجه المقبل للوزارة هو زيادة عدد تراخيص مزاولة المهنة الممنوحة للمحاميات، وذلك بعد رصد تفوقهن في الترافع أمام المحاكم، والتزامهن بالأنظمة، والاشتراطات التي يجب أن تكون عليها أخلاقيات من يعمل في هذا المجال".

وأوضح المصدر أن "الإجراءات التي تطبق على المحامين للحصول على تراخيص مزاولة المهنة هي نفسها التي تطبق على المحاميات، إذ بلغ عدد المرخص لهن بالعمل 42 محامية"، مشيرا إلى أن الوزارة منحت في الفترة الأخيرة عددا من المتدربات تراخيص تمكنهن من الترافع أمام المحاكم.

وأضاف المصدر أن "المادة الثالثة من نظام مزاولة مهنة المحاماة نصت على اشتراطات محددة، وهي أن يكون المحامي أو المحامية مواطنا ومقيدا في الجدول الخاص بممارسة المهنة، وقد يسمح للمقيم بمزولة هذه المهنة حسب الاتفاقات الدولية المبرمة بين المملكة والدول الأخرى".

وأشار إلى أن "الاشتراطات لم تفرق بين المحامي والمحامية السعوديين من ناحية الشهادات، فكلاهما يجب أن يكون خريجا من كلية الشريعة، أو حاصلا على شهادة البكالوريوس من إحدى جامعات المملكة في تخصص أنظمة، أو أن يكون حاصلا على شهادة تعادل ذلك من خارج المملكة، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد الحصول على الشهادة الجامعية".

وأوضح المصدر أن "الاشتراطات لم تغفل وجود خبرة لكلا الطرفين لا تقل عن ثلاث سنوات، وقد يكتفى بعام واحد للحاصل على الماجستير أو دبلوم دراسات الأنظمة بالنسبة لخريجي كلية الشريعة، ويعفى من هذه المدة الحاصل على شهادة الدكتوراه في التخصص نفسه".

من جهتها، قالت المحامية بيان زهران لـ"الوطن" إن "وزارة العدل أتاحت للمحاميات السعوديات كل السبل التي تمكنهن من الترافع في القضايا، ووزير العدل الدكتور وليد الصماني يذلل كل الصعوبات التي تواجهنا، إضافة إلى القبول الكبير الذي نجده من المجتمع".

وأضافت أن "عدد المحاميات في تزايد، إذ تحرص وزارة العدل على منح التراخيص التي تمكنهن من الترافع أمام المحاكم، في حال انطبقت عليهن الاشتراطات الخاصة التي نص عليها نظام مزاولة المهنة".

في حين تتجه بعض الدول لمنح 3 أيام إجازة أسبوعية وتدعم العمل عن بعد

زيادة ساعات العمل الحكومي.. تنظيم للوقت أم تشجيع للعمل في "الخاص"؟

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://sabq.org/igQo5d

ريم سليمان- سبق- جدة:
أثارت دراسة مجلس الشورى لمقترح زيادة ساعات العمل في القطاع الحكومي، الكثير من التساؤلات في الأوساط المجتمعية والاقتصادية، حول مبرراته وأهدافه ومدى الفائدة التي ستحدث إذا ما تم تنفيذه؟ وتساءل البعض هل ستزيد الرواتب بزيادة ساعات العمل؟ أم أن الهدف هو زيادة الإنتاجية وتنظيم الوقت؟ واختلف المختصون في الإدارة حول هذا المقترح فثمة من يرى أن زيادة ساعات العمل لا ترتبط بتحسين الأداء وجودة الإنتاج، وآخرون يرون أن الهدف منه هو تقليل جاذبية المواطن تجاه القطاع العام، ويبقى التساؤل أيهما أولى زيادة ساعات العمل أم تحسين الأداء والرواتب في القطاع الحكومي؟ "سبق" تطرح الموضوع على المختصين والخبراء لمناقشته وفهم أسبابه.

المواطن عبدالله السعيد، قال لـ "سبق": لا أدري ما الهدف من زيادة ساعات العمل، ولماذا تتم مناقشتها بين حين وآخر؟ متسائلاً هل تسعى الحكومة إلى زيادة الساعات بدلاً من زيادة الرواتب، وهل ستكون الساعة الإضافية بمقابل مادي أم لا؟

أما الموظف أبو حمد الذي يعمل في قطاع الصحة، فرأى أن مناقشات الشورى لا فائدة لها، وهناك كثير من الأمور الهامة التي تتعلق براحة المواطن وتوفير سبل الأمان الوظيفي وخلافه، أكثر أهمية من تلك المقترحات، وقال: الموظف يهرب من الروتين الوظيفي والملل الموجود وأنتم تسعون إلى زيادة ساعات العمل؟

مبررات قوية

في البداية أوضح عضو مجلس الشورى الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان، أن مناقشة ساعات العمل ترتبط بمناقشة الإنتاجية والأداء، لافتاً أن عنصر الوقت ليس بالضرورة حاسماً في الأداء، فهناك دول تتجه إلى وضع إجازة 3 أيام في الأسبوع، كما أنه إذا كانت ساعات العمل غير كافية فهناك خطوة معمول بها وهي "العمل الإضافي" بأجر إضافي، وقال: زيادة ساعات العمل تحتاج إلى مبررات قوية جداً لتنفيذها.

وأشار إلى أن الموظف عندما ينتهي دوامه، يبدأ بدوام آخر يتعلق بمهامه الأسرية واحتياجات أسرته، التي تتطلب وقتاً وجهداً، مؤكداً أن تحريك أي عنصر من عناصر الوقت يحتاج إلى مبرر قوي، وتساءل: هل ستكون زيادة ساعات العمل مرتبطة بزيادة الراتب؟ وعاد وكرر التأكيد على أن الأداء الوظيفي ليس عنصر الوقت هو من يحكمه، فلا يوجد لدينا دراسة تشير إلى أن زيادة ساعات العمل تؤدي إلى تحسين الأداء مثلاً.

ولفت إلى أن العالم الآن يتجه إلى العمل عن بعد في ظل وجود التقنيات الحديثة، فالخوف مع دخول التقنيات ليس من زيادة ساعات العمل ولكن من تقليص عدد الموظفين وتقليص عدد الساعات، موضحاً أن هناك الكثير من الخدمات التي نحتاجها يقوم بها المواطن من منزله وليس لها علاقة بالدوام.

تحسين الأداء

وتابع هيجان: العنصر الأساسي في اقتراح أي تحريك لساعات الدوام سواء بالزيادة أو النقصان، ينبغي أن يكون مدروساً على أساس الأداء، كما يجب أن تؤخذ هذه الحركة في ظل معطيات التقنية وخارج العمل، ورداً على أيهما أولى للدراسة زيادة ساعات العمل أم تحسين الأداء؟ أجاب: الأولى بالقطع هو تحسين الأداء في القطاع الحكومي. وبسؤاله عن ربط زيادة ساعات العمل بالرغبة في تقليل الجاذبية في القطاع العام، أجاب: هذا الرأي يحتاج إلى حجة قوية وليس حديثاً

مرسلاً، وقال: في ظل وجود نسبة من البطالة بات طالب الوظيفة الآن آخر شيء يبحث عنه هو عنصر الوقت، فالخيار الأساسي هو الحصول على فرصة عمل مناسبة.

وختم حديثه بالإشارة إلى مركز قياس الأداء الذي يعد معايير لدراسة أداء الأجهزة الحكومية، وهذا المركز إذا ما وجد في دراسته أن مشكلة الأداء مرتبطة بساعات العمل سوف يقترحها.

الأمان الوظيفي

من جهته رأى الكاتب عصام الزامل أن دراسة زيادة ساعات العمل في القطاع الحكومي عبر الشورى، ربما يكون الهدف منها تقليل جاذبية الوظائف الحكومية للمواطن السعودي، حتى تتحسن قدرة القطاع الخاص في توطين الوظائف، وبسؤاله عن مدى إمكانية تحقيقه، أجاب: زيادة ساعات العمل لن تقضي على جاذبية القطاع العام لوجود عوامل أخرى تشد المواطن، بيد أنها قد تكون خطوة تسهم في تقليل عدد الموظفين في القطاع الحكومي، الذي تضيع نصف ميزانية الحكومة في دفع رواتبهم، أو حتى التقليل من فرص الوظائف الجديدة.

وأوضح لـ "سبق" أن المواطن السعودي يبحث عن الوظيفة الحكومية باعتبارها أقل مخاطرة وأكثر أمان وظيفي وأقل في الشغل نسبيا إذا ما قورنت بالقطاع الخاص، كما أن القطاع الحكومي يتمتع في السعودية بارتفاع الرواتب وهو عكس ما هو موجود في الدول الأخرى التي يقل فيها القطاع الحكومي بنسبة 25% عن القطاع الخاص الذي يهرب إليه الأفراد.

تقليل الجاذبية

وأفاد الزامل أن القطاع الحكومي يعمل ما بين 32:35 ساعة أسبوعيا، بينما كان يعمل القطاع الخاص 48 ساعة في الأسبوع، ولذا سعت الدولة إلى تقليص ساعات العمل في الخاص لتصل إلى 40 ساعة، وزيادة ساعات العمل في الحكومي لتتساوى مع الخاص، مؤكداً أن زيادة ساعات العمل ليس حلا في تحسين جودة القطاع الحكومي، وربما يكون حلا فقط في تقليل الجاذبية إليه.

وحول نسبة الراتب في القطاعين، قال الزامل: يقل الراتب في القطاع الخاص بنسبة تتراوح من 30:40% عن الحكومي، معللا ذلك بالاعتماد على العمالة متدنية التكلفة في الـ 30 عاما الماضية، بيد أن الوضع تغير الآن واستوعبت الإدارة ضرورة توطين الوظائف، ومن ثم بدأت تظهر المشاكل أمام القطاع الخاص حيث رأت أن المواطن مستعد أن يترك القطاع الخاص بمجرد أن يجد فرصة عمل في القطاع الحكومي.

غير مقنع

أما الكاتب في جريدة الوطن فواز عزيز، قال لـ"سبق": القول بأن زيادة الساعات تزيد من الإنتاجية، ليس بحديث مقنع لأي فرد، وإذا كان كذلك فلماذا لا تزيد ساعات العمل في الشورى حتى تزيد إنتاجية المجلس الموقر، لافتا أن إنتاجية الموظف في القطاع العام لا تتعدى ساعات معدودة وزيادة ساعة لن يزيدها نهائيا.

وتابع قائلا: زيادة الإنتاجية تكون بتحفيز الموظف وتدريبه وإظهار قدراته وليس بزيادة عدد ساعات عمله.

ولفت إلى أن الحديث عن المساواة بين القطاعين من حيث عدد الساعات، يساهم في تحفيز الموظف للذهاب إلى القطاع الخاص، ليس بالمنطقي، فمن الأولى المساواة في الحقوق والواجبات والأداء الوظيفي وليس عدد الساعات، معربا عن أمله في عدم موافقة المجلس على مثل هذه المقترحات التي تهدر الوقت ليس إلا.

ورأى أن تبريرات مقترحي الفكرة غير مقنعة، وتساءل في نهاية حديثه أين خطط وزارة التخطيط لزيادة الإنتاجية؟

أفراد العائلة ناشدوا خادم الحرمين الشريفين وأهل الخير بمساعدتهم "تحت الإجراء".. تصاحب عائلة لاستخراج هوياتهم منذ33 عاماً

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م

http://sabq.org/W01gde

سلطان السلمي- سبق- جدة:
تعيش أسرة المتوفى محمد بن علي صغير بن فرج سعودي الجنسية بحسب تابعيته، والذي يبلغ عددهم أربعة أشخاص ثلاثة منهم ذكور، والرابعة أنثى بلا (هويات وطنية) منذ 33 عامًا، على الرغم من وجود هوية وطنية للأم وتابعية لوالدهم، ما حرمهم من حقوقهم الحياتية كمواطنين من أب وأم سعوديين، وذلك بسبب تشابه الأسماء بين الزوجين، الذي جعلهم يعيشون تحت تراكم الديون، ومساعدات أهل الخير.
"سبق" قامت بزيارة منزل العائلة والتقتهم لنقل معاناتهم المستمرة منذ 33 عامًا مع استخراج هوياتهم الوطنية.
وروى الابن ماجد لـ"سبق" بداية معاناتهم مع استخراج الهوية الوطنية لنا منذ عام 1403 هجري عند ذهاب أبي لتسجيل أحد إخوتي في الأحوال المدنية اكتشفوا تشابهًا في الأسماء بين أبي وأمي، بحكم أنهما أبناء عمومة، ورفضوا التسجيل حتى يتم تعديل الأسماء، وبعد فترة تم التعديل بالفعل، من ثم توفي والدي رحمة الله عليه، وقامت والدتي برفع معاملة لاستخراج هويات وطنية.
وتابع الابن ماجد بقوله: تقديم والدتي للمعاملة منذ 33 عامًا ولا تزال تحت الإجراء في الرياض، نقوم أنا ووالدتي بمراجعتها ما بين فترة وأخرى بحكم عدم الاستطاعة المالية للمراجعة بشكل مستمر. وبين ماجد أن آخر مراجعة لنا كانت قبل ثلاثة أشهر تقريبًا وكانت في أحوال المدنية بالوشم بقسم إدارة السجل المدني برقم قيد للمعاملة 114035.
وأشارت "حليمة علي"، والدة الأبناء والتي تحمل هوية وطنية سعودية: لدى أبنائي أرقام حاسب آلي جميعهم ما دون ابنتي رجاء، وذلك في وقتٍ سابق، بحسب "برنت"، احتفظ به من الأحوال المدنية. وبينت أن ذلك يؤكد أن أبنائي سعوديون ويستحقون استخراج هويات وطنية لهم، مثل باقي المواطنين، لافتة إلى عدم معرفتها التامة بعد إصدارها لهم.
وذكر الابن ماجد: حرمنا أنا وإخوتي من التعليم والصحة والوظائف والحرية والعيش كأسرة من أب سعودي وأم سعودية، وذلك بسبب تأخير معاملة. وقال: أنا وإخوتي متزوجون ولدينا أطفال بلا هويات أيضًا، ما سوف يوسع تلك الفجوة بشكل أكبر عند بلوغ أبنائي وأبناء إخوتي في المستقبل الكبير، نحن الآن نعيش تحت رحمة الله وأهل الخير.
ويذكر الابن أنه قبل شهر ونصف الشهر اندلع حريق بمنزلنا بسبب تماس كهربائي والتهم كل ما في البيت من أثاث بسيط وملابس وأجهزة، ما جعلنا ننام الآن في حوش المنزل الذي نغطي سقفه بقطع خشبية مهترئة يدخل بها الغبار وتعرضنا للخطر من قِبل المجرمين.
ختمت زيارتنا للعائلة بمناشدة من قِبل الأم التي تحمل هوية برقم (1128480868) ومن جميع أفرادها لخادم الحرمين الشريفين (حفظة الله) وأهل الخير، بمتابعة حالتهم، واستخراج هوياتهم الوطنية، ومساعدتهم بضائقتهم المالية.

إدارة المركز: تصرُّف العاملة يُعدُّ غريباً عليها لكنه لا يمنع من معاقبتها

مركز التأهيل الشامل بحائل يوضح ما نشرته "سبق" حول تعنيف نزيلة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://sabq.org/C01gde

خالد السليمي- سبق- حائل:
أوضح مركز التأهيل الشامل في منطقة حائل في رده على ما انفردت به "سبق" أمس، من تعرض نزيلة في المركز لاعتداء من قِبل عاملة النظافة الشخصية؛ ما أدى إلى كسر في فخذ النزيلة البالغة ١٣ عاماً، منها عشر سنوات في المركز، أن إحدى نزيلات المركز قد تعرضت لكسر في عظمة الفخذ؛ وهذا ما دعا إلى نقلها إلى مستشفى الملك خالد

بحائل لمعاينة الحالة، واتخاذ كامل التدابير الطبية اللازمة مع مثل هذه الحالات؛ إذ لوحظ عليها من قبل المناوبات شعورها بآلام في منطقة الفخذ؛ وهذا ما استدعى نقلها إلى المستشفى على وجه السرعة، بهدف التأكد من صحتها، وخلصت الفحوصات الطبية إلى أن لديها كسراً في عظمة الفخذ.

وبناء على ذلك تم إبلاغ أحد أقاربها، فيما تم التحقيق مع العاملة المتهمة بإلحاق الضرر بها من قِبل المسؤولات في القسم، وأنكرت العاملة المتهمة صحة ما نسب إليها من ادعاء، وأشارت إلى أنه بسبب نقلها من السرير اصطدمت قدمها بحافته.

وأضاف بيان مركز التأهيل أنه بعدما اتضح أن لديها كسراً في منطقة الفخذ، وفقاً لتقرير المستشفى، تم الرجوع إلى كاميرات المراقبة من قِبل موظفات المركز، واتضح أن عاملة العناية تسببت في كسر عظمة الفخذ، وتعريضها للإيذاء بتصرف متعمد من قِبل العاملة.

وذكر البيان أنه تمت إحالة العاملة إلى شرطة أعيرف في أمس الأول الاثنين، بخطاب رسمي، وبرقم (2376)، مع توثيق الحدث بفيلم الكاميرا عن العاملة. وبعد الإحالة تم إبلاغ شقيق المقيمة من القسم النسائي بأن العاملة أحيلت للتحقيق بهدف المحاسبة، ولم يكن هناك شكوى تسبق هذا الإجراء، وأن ما تم من تصريح تم بعد إجرائنا الموجَّه لقسم الشرطة.

في حين قال المدير العام لفرع الوزارة بمنطقة حائل، سالم بن عبدالكريم السبهان: إننا بدورنا لا نقر بأي خطأ أو تصرف خارج عن النظام مهما كانت الأسباب؛ فالمعاقون هم أبناؤنا وبناتنا وآباؤنا وأمهاتنا. مؤكداً أن المحاسبة ستطول جميع من يمارس أي تصرفات مخالفة ضد أي من نزلاء المركز، مؤكداً حرص إدارته على محاسبة العاملة لدى جهات الاختصاص نظرا لاعتدائها غير المبرر ضد النزيلة، الذي ترفضه المبادئ والأعراف وتعاليم ديننا الحنيف.

واعتبرت إدارة المركز أن ما بدر من تصرف خاطئ من قِبل العاملة يعد غريباً؛ إذ عرف عن العاملة عدم صدور أي تصرفات سلبية خلال عملها في المركز طوال الفترة الماضية، إلا أن إدارة المركز تؤكد أن ذلك لا يشفع بعدم معاقبتها وفقاً للنظام لدى جهات الاختصاص القضائية.

تتواصل اليوم مع رب العائلة "الشقيقي" ليكشف جوانب القضية

قناة فضائية تتفاعل مع تقرير "سبق" حول مأساة الـ11 فتاة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م

http://sabq.org/iv1gde

سلطان السلمي- سبق- جدة:

تفاعل برنامج "الوطن اليوم"، الذي يعرض على قناة "الآن"، يومياً، في الساعة الثالثة عصراً بتوقيت السعودية، مع ما طرحته "سبق"، أمس، تحت عنوان: ("11 فتاة سكنهن الشوارع وسقفهن الكباري والسبب "أم أجنبية").

ومن المنتظر أن يتواصل البرنامج مع رب الأسرة بكري الشقيقي، في حلقة اليوم الثلاثاء، لمناقشة القضية، والكشف عن جوانبها وأطرافها، إذ تعيش أسرة "الشقيقي" المكوّنة من 16 فرداً من أب سعودي وأم من جنسية عربية، معاناة الحرمان من العيش والدراسة والعلاج بالمستشفيات الحكومية والوظائف، وفقدان حقوقهم كافة؛ كونهم لا يحملون هويات وطنية رغم حمل الأب الهوية السعودية؛ ما جعلهم يعيشون حالة فقرٍ شديدٍ وتراكمٍ للديون قذفت بهم إلى الشوارع وتحت الكباري.

وزير العدل: قضاؤنا "مستقل" وأنظمتنا تتوافق مع المعايير الدولية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي

شدّد وزير العدل السعودي رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف الدكتور وليد الصمعاني، على أن القضاء في السعودية مستقل استقلالية تامة، ويخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، مبيّناً أن ما صدر أخيراً من تصريحات خارجية مسيئة للنظام القضائي السعودي بدعوى المساس بأحد المواطنين الذين ارتكبوا أفعالاً يجرّمها النظام، يعدّ محاولة لإخراج الأمر عن سياقه القضائي.

وأوضح الصمعاني في بيان صحافي أمس، أن التعامل مع هذه الجرائم يتم وفق أنظمة المملكة المحلية المتفقة مع القواعد والمعايير الدولية المعمول بها، والتي تشمل جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وإجراءات التوقيف، مع كفالة جميع الضمانات من تعدد درجات التقاضي، وعلنية الجلسات، وشفافية الإجراءات، وضمانة الاستعانة بمحامين يختارهم المتهم نفسه للدفاع عنه.

وأضاف: «ما تم طرحه من تصريحات خارجية يتنافى مع حقيقة القضاء في السعودية المستمد من القرآن الكريم والسنّة النبوية، فالشريعة الإسلامية كفلت للإنسان حقوقه وحفظت له دمه وماله وعرضه وكرامته، كائناً من كان، فلم تنظر إلى عرقه ودينه وجنسه ولغته، فالجميع أمام القضاء سواء، فالقضاء في السعودية مستقل استقلالية تامة في قضائه، ولا سلطان عليه لغير أحكام الشريعة الإسلامية».

وأفاد الصمعاني بأن الأنظمة السعودية تكفل حرية التعبير المنضبطة للجميع بضوابط الشرع والنظام، موضحاً أن الأنظمة السعودية تُفرِّق بين الحرية والإخلال بالنظام العام والتعدي على ثوابت وقيم المجتمع وأمنه وسكينته، مستشهداً بوجود العديد ممن يعبرون عن آرائهم، لكن لم تتم محاكمتهم لعدم ارتكابهم أفعالاً مُجرّمة وفقاً للشرع والنظام، داعياً قادة الرأي والفكر في العالم إلى تفهّم طبيعة المجتمعات المختلفة وقيمها الخاصة بها، معتبراً أن أنظمة كل دولة هي نتاج لقيم المجتمع ومبادئه.

وكان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية أكد في تصريحات صحافية أخيراً، أن تلك التصريحات المسيئة تجاه القضاء السعودي وحقوق المرأة السعودية يُعدّ تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لا تجيزه المواثيق الدولية، ولا الأعراف الديبلوماسية، ولا ينسجم مع العلاقات الودية بين الدول.

وكان مجلس الوزراء دان الانتقادات تجاه أحكام النظام القضائي الإسلامي المطبق في المملكة وتعريضه بأسسها الاجتماعية، واصفاً الانتقادات بأنها انطوت على تجاهل للحقائق وللتقدم الذي أحرزته السعودية على جميع الأصعدة بما في ذلك المكانة المميزة التي حظيت ولا تزال تحظى بها المرأة في مختلف المجالات التعليمية والعلمية والصحية والاقتصادية والتجارية، موضحاً أن ضمان استقلال السلطة القضائية مبدأ ثابت ومرتكز رئيس لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وأشار مجلس الوزراء إلى حفظ كل من الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية للمساواة العادلة بين الرجل والمرأة، وما نتج من ذلك من تحقيق المرأة السعودية لإنجازات ملموسة في العديد من المجالات، مع حفاظها على هويتها الإسلامية والعربية، منوّهاً بأن المرأة تولّت مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والخاص، إضافة إلى مشاركتها الفاعلة في مجلس الشورى التي تفوق نسبة مشاركتها فيه نسب مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية في الدول الأخرى. وتناولت تقارير إخبارية سعودية الإجماع العربي الإسلامي باستنكار التصريحات المسيئة والتحفظ عليها تجاه أعراف السعودية ونظامها القضائي ومؤسساتها السياسية.

الترخيص لـ152 محامياً ومحامية خلال العام الحالي

{ الرياض - «الحياة»

< رخّصت وزارة العدل لـ152 محامياً ومحامية خلال العام الحالي 1436هـ، منها 10 رُخص لمحاميات، و142 رخصة لمحامين. وأوضح تقرير صادر عن وزارة العدل أمس، أن عدد المحاميات المرخص لهن بالعمل في جميع أنحاء المملكة بلغ 42 محامية، فيما بلغ عدد المحامين المصرح لهم بمزاولة المهنة 2990 محامياً. وأشار التقرير إلى أن العدد الكلي للمحامين والمحاميات بلغ 3032 محامياً ومحامية يعملون وفقاً للإجراءات النظامية المنصوص عليها في نظام المحاماة والأنظمة ذات العلاقة، فيما بلغت أعداد مكاتب المحاماة في المملكة 2651 مكتباً مرخصاً له بمزاولة المهنة. وأوصت «العدل» المحامين في المملكة بالتقيد بما ورد من أحكام في نظام المحاماة، وما يصدر عنها من تعاميم من الجهات ذات العلاقة، والعمل بما تصدره الإدارة العامة للمحاماة من قرارات، آملة منهم أن يكونوا عوناً للقضاة في الوصول إلى الحق، وكشف الباطل، والمساعدة في إيصال الحقوق، كونهم شركاء في العدالة. وأكدت دعمها للمحامين من خلال معرفة متطلباتهم وحاجاتهم وفق الأنظمة التي سنّتها وتعمل بها المملكة.

مسؤول "مكتب عمل الباحة" لمحررة "الحياة": اجلسن في بيوتكن واتركن "اللقافة"!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م

اضغط هنا

جدة - منى المنجومي

تهكم محقق التسويات الودية العمالية في مكتب العمل بالباحة عبدالله الغامدي على تطرق صحيفة «الحياة» لقضية موظفة سعودية تدعي فصلها تعسفياً من عملها تدعى رحمة أحمد، إذ اعتبر أن المهنة الصحافية «لقافة»، ويجب عدم التطرق لقضايا مرفوعة لدى الوزارة والهيئات العمالية.

وكانت الموظفة السعودية شكت شركة تشغيل لأحد المراكز الحكومية في منطقة الباحة (تحتفظ «الحياة» باسمها) لأنها فصلتها من عملها لدى مكتب العمل في منطقة الباحة، حيث تنظر الهيئة العمالة في الباحة القضية.

وقال الغامدي في محادثة هاتفية مع «الحياة»: «اجلسوا في بيوتكم أفضل لكم عند الله ولأهلكم، واهتموا بتربية أبنائكم واتركوا العمل في شؤون الغير واللقافة على الناس، ولا يخصكم رفع الموظفة قضية ضد الشركة التي كانت تعمل بها».

وتعود أحداث قضية الموظفة المفصولة إلى أن الشركة الخاصة اتخذت إجراء الفصل ضد الموظفة بعد طلب من الجهة الحكومية باتخاذ إجراء الاستبعاد والفصل، وذلك في خطاب رسمي (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، معتبرة أن الموظفة غير مهتمة بعملها، إضافة إلى اتهامها بالتلاعب في كشف الحضور والانصراف الخاص بعملها. ولجأت الشركة المشغلة للجهة الحكومية إلى قرار فصل الموظفة السعودية استناداً إلى خطاب الجهة الحكومية، من دون مراعاة أي اعتبار لقواعد وأنظمة العمل.

وأكدت المواطنة لـ«الحياة» أن إدارتي الجهة الحكومية والشركة الخاصة اللتين تعمل لديهما لم تقدما لها أي إنذار مسبق بالفصل قبل اتخاذ الإجراء التعسفي، ما جعلها تلجأ إلى الأنظمة والقوانين الرسمية التي تكفل حقوقها في مكتب العمل في منطقة الباحة.

وقالت: «لا أمانع من ظهور اسمي في الشكوى، إذ لم يتم التحقيق معي بخصوص الاتهامات التي ادعتها الجهة الحكومية في خطابها المرسل إلى الشركة الخاصة التي أعمل بها، على رغم أنني أعمل في الشركة منذ عام وأربعة أشهر، ولم أتسلّم خلال تلك الفترة خطابات إنذار من الشركة بعدم التزامي في العمل».

وأوضحت أنها تسلمت خطاب الاستبعاد من العمل من الجهة الحكومية مباشرة بموافقة من الشركة الخاصة التي تعمل بها، إضافة إلى إلغاء مسماها الوظيفي في التأمينات الاجتماعية، مشيرة إلى أنها لن تتنازل عن حقوقها التي تكفلها الأنظمة العمالية، وستستمر في القضية التي تم الرفع بها بعد قرار الفصل مباشرة.

من جهتها، تبرأت الجهة الحكومية (تحتفظ «الحياة» باسمها) على لسان المشرف العام لفرعها في منطقة الباحة من فصل الموظفة المذكورة، ملقية اللوم على الشركة الخاصة التي تشغل المركز الحكومي.
بدورها، تواصلت «الحياة» مع الشركة الخاصة المشغلة للمركز الحكومي، التي رفضت التعليق على الموضوع، محتفظة بحقها القانوني في تحويل القضية إلى المحامي الخاص بالشركة.

جامعة الإمام تنظم (المؤتمر الدولي للقضاء والتحكيم)

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031281

الرياض - محمد الهمزاني
ينظم المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المؤتمر الدولي للقضاء والتحكيم) يومي الأحد والاثنين 28-1436/12/29هـ.
وبين مدير الجامعة بالنيابة الدكتور فوزان بن عبدالرحمن الفوزان، أن المؤتمر يتناول الدور الذي يؤديه القضاء والتحكيم في إرساء قواعد العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، ويعد فرصة للتشاور والتفاعل وتبادل الرأي والخبرات بين المختصين وصولا إلى توصيات تخدم الحركة العلمية والمهنية في المجتمع.
وأوضح عميد المعهد الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن التريكي، أن المشاركين في المؤتمر سيقدمون عدداً من البحوث والدراسات المتعلقة بآليات القضاء والتحكيم؛ خصوصا ما يتعلق بوسائل تطويرها والرقي بوسائلها والتسريع منها لمواكبة زيادة أعداد السكان وكثرة القضايا وتنوعها وتنامي الاقتصاد المطرد، مشيراً إلى أنه تم الحرص على وضع محاور تواكب التطور الجديد للمحاكم في المملكة، ولأهمية وجود تحكيم بجانب كل اختصاص قضائي يسهم في الحد من الاعتماد الكلي عليه والتقليل من القضايا المعروضة على المحاكم واللجوء إلى التحكيم مما يسهم في تقليل فترات الانتظار.
وذكر الدكتور التريكي أن المؤتمر يهدف إلى بيان الدور التكاملي بين القضاء والتحكيم، والتأكيد على الدور الفاعل الذي يؤديه التحكيم باعتباره وسيلة حل نزاع بديلة مما يخفف الضغط على المحاكم، وتوثيق أواصر التعاون وتبادل الخبرات بين المختصين في مجالات القضاء والتحكيم، وتوحيد الجهود فيما يتعلق بتطوير آليات القضاء والتحكيم في ضوء تسارع وتيرة التقنية الحديثة، والإطلاع على الدور الحكومي والخاص فيما يتعلق بموضوع المؤتمر، والإحاطة بالتجارب الدولية في موضوع المؤتمر.
وأوضح عميد المعهد أن محاور المؤتمر تتناول: القضاء في الشريعة الإسلامية والقانون، ويشمل القضاء عند فقهاء الشريعة وعند شراح القانون، والمقارنة بين الشريعة والقانون، وكذلك محور التحكيم في الشريعة الإسلامية والقانون، ويشمل التحكيم عند فقهاء الشريعة وعند شراح القانون، والمقارنة بين الشريعة والقانون.
كما تشمل المحاور مجالات القضاء والتحكيم في الشريعة والقانون، ويشمل القضاء والتحكيم التجاري، والمنازعات المتعلقة بالتجارة (القانون النموذجي)، والقضاء والتحكيم في القضايا الجزائية، والقضاء والتحكيم في الدعاوى الإدارية، والقضاء والتحكيم في قضايا العمل والعمال، والقضاء والتحكيم في منازعات الأحوال الشخصية.
بالإضافة إلى محور القانون الواجب التطبيق في القضاء والتحكيم، والذي يشمل وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، وحكم تطبيق الأحكام القضائية والتحكيمية المخالفة للشريعة الإسلامية، ومحور القضاء والتحكيم الدوليان، ويشمل القضاء الدولي، والتحكيم الدولي، ومحور آفاق تطوير آليات القضاء والتحكيم، ويشمل التجارب الحديثة في تطوير آليات التقاضي، والتجارب الحديثة في تطوير آليات التحكيم، وآليات تطوير القضاء والتحكيم.
ويستهدف المؤتمر أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الجامعات، وأعضاء السلك القضائي، وأعضاء هيئات التحكيم، والمحامون، والمستشارون القانونيون، ورجال الأعمال، وطلاب كليات الشريعة والأنظمة.
ونوه الدكتور التريكي بأنه بإمكان الراغبين بالمشاركة في المؤتمر الاطلاع على ضوابط المشاركة من خلال الموقع الإلكتروني للمؤتمر على موقع المعهد في موعد أقصاه 1436/8/1هـ.

منددا بتصريحات وزيرة خارجية السويد

رئيس مجلس الشورى: تصريحات والستروم يجب إدانتها من كافة الفعاليات السويدية التي تريد للعلاقات بين المملكتين العودة للود

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031271

الرياض- محمد الشيباني

أعرب رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن إدانته للتصريحات غير المسؤولة المسيئة للمملكة الصادرة من وزيرة خارجية مملكة السويد، مشيداً باستدعاء المملكة سفيرها لدى مملكة السويد؛ احتجاجاً على التصريحات التي تعتبر تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية، لا تجيزه المواثيق الدولية ولا الأعراف الدبلوماسية ولا ينسجم مع العلاقات الودية بين الدول.

وقال رئيس مجلس الشورى إن التصريحات التي أدلت بها وزيرة خارجية السويد مارغو والستروم، أمام البرلمان السويدي، تجاه المملكة وأعرافها الاجتماعية، ونظامها القضائي، ومؤسساتها السياسية يجب أن تجد الإدانة من كافة الفعاليات السويدية التي تريد للعلاقات بين المملكتين العودة للود الذي كانت عليه، مؤكداً حق المملكة في إجراء مراجعة لجدوى الاستمرار في العديد من أوجه العلاقات التي تربط بين البلدين.

وأضاف : إن العلاقات بين الدول يجب أن يحكمها التقدير والاحترام المبني على عدم التدخل في شؤون الغير وتفهم اختلافه واحترام ثقافته، لافتاً إلى أن المملكة العربية السعودية ومنذ أن وحدها الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن طيب الله ثراه إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله ؛ تسير على نهج إسلامي أساسه كتاب الله وسنة رسوله الكريم ولن تحيد عن هذا النهج لأن قيادتها مؤمنة بهذا النهج الذي اختاره لخير البشرية رب العالمين سبحانه وتعالى.

وعدّ معالي رئيس مجلس الشورى الإساءة إلى النظم القضائية في المملكة إساءة للشريعة الإسلامية التي يؤمن بها أكثر من مليار ونصف المليار مسلم.

وقال : إن الدين الإسلامي دين عدل ورحمة ومساواة، وأحكامه التي نصت عليها الآيات الكريمة والأحاديث النبوية، لا تفرق بين الرجال والنساء فالكل متساو أمام الشرع الإسلامي الذي تطبقه المملكة العربية السعودية.

وبيّن الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن الاختلاف سنة الحياة والمملكة تلتزم بمنهج الحوار لإيجاد مشترك إنساني يدعم السلام والتفاهم بين الأمم والشعوب، وهو ما أكدته دعواتها المتكررة للحوار بين الأديان والثقافات.

وثمن في هذا الإطار تأكيد حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود رعاه الله على أن استقلال السلطة القضائية في المملكة مبدأ ثابت ومرتكز رئيس لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وأن قضاءها القائم على الشريعة الإسلامية السمحة كفل العدالة التامة للجميع، وأن الكل متساو وله حق التقاضي والحصول على حقه، وأن القضاء في المملكة يتمتع باستقلالية تامة، ولا سلطان عليه غير سلطان الشريعة الإسلامية.

ولفت رئيس مجلس الشورى إلى أن المرأة في المملكة العربية السعودية تعيش في كنف شريعة إسلامية كفلت لها حقوقها كاملة وفق منهج رباني، مؤكداً أن أنظمة المملكة تضمن عدم التهاون في تطبيق الشرع الحكيم وسلب الناس حقوقهم التي كفلتها لهم،

وأشار إلى ما تحظى به المرأة السعودية من تقدير ومكانة، واصفاً على سبيل المثال لا الحصر تمثيلها في مجلس الشورى بنسبة 20 في المئة من عدد الأعضاء، أحد المكاسب التي تؤكد أن هذه الدولة الفتية تسابق الزمن في مجال الحقوق والعدل والمساواة، وأن العنصر النسائي الذي أثبت جدارته في كل المناصب القيادية التي تولاها ماض في نيل المزيد من الثقة بإذن الله.

وختم معاليه تصريحه بقوله إن المملكة العربية السعودية قوية بإيمانها بالله سبحانه وتعالى ثم بقوة اقتصادها الذي جعل منها محطة مهمة على الخارطة السياسية الدولية نظير سياستها المعتدلة القائمة على عدم التدخل في شؤون الغير واحترام خصوصية الدول.

مركز وطني لسلامة المرضى بوزارة الصحة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031329

الرياض - وأس

وجه معالي وزير الصحة الأستاذ أحمد بن عقيل الخطيب بإنشاء "المركز الوطني لسلامة المرضى" ويعنى بسلامة ومأمونية المرضى ويرتبط بالمجلس الصحي السعودي الذي يرأسه معاليه.

وتأتي هذه الخطوة في إطار الحراك التطويري الذي تشهده الوزارة حالياً وتسعى من خلاله إلى الالتزام بتجويد الخدمات المقدمة للمرضى والحفاظ على سلامتهم حيث تولي الوزارة هذا الجانب عناية كبيرة وتحرص دائماً أن يكون المريض في أولى اهتمامها تحقيقاً لشعار المريض أولاً، كما تجسد هذه الخطوة استمرار وزارة الصحة في بذل مختلف الجهود للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية والالتزام بتفعيل التعاون مع مختلف القطاعات الصحية المختلفة والخبراء الدوليين بما يحقق المصلحة العامة ويخدم المريض.

وتتمثل أهداف المركز في تعزيز وتحسين ثقافة وممارسة سلامة المرضى في جميع المؤسسات الصحية بالمملكة من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية لسلامة المرضى والعمل على تطويرها، وإجراء الدراسات والبحوث التحليلية المستفيضة حول الوضع الراهن لسلامة المرضى، للوصول إلى أفضل الممارسات الطبية.

كما يعمل المركز على وضع خطة عمل استراتيجية وطنية قصيرة وطويلة المدى وذات مراحل زمنية محددة بعد تقويم الوضع الراهن وتحديد الأولويات الوطنية لتحقيق أهداف المركز وكذلك وضع نظام لرصد ومتابعة الأخطاء الطبية لمعرفة الأسباب الجذرية المؤدية لها والعمل على تبني المعايير والمؤشرات المبنية على البراهين للمبادرات الوطنية والممارسات المثالية لضمان سلامة المرضى والتقليل من الأخطاء الطبية في المنشآت الصحية، إضافة إلى دعم تطوير السياسات والممارسات الطبية والصحية في مجال سلامة المرضى في كافة فئات ومستويات المؤسسات الصحية.

كما سيعمل المركز على رفع الوعي والمعرفة بسلامة المرضى لدى مقدم الخدمة والمستفيد منها وإشراكهم في تعزيز ضمان سلامتهم عبر الوسائل المتاحة وتبني الأدلة في مجالات سلامة المرضى ذات الأولوية على المستوى الوطني والعمل على تبادل الخبرات والمعلومات والأدلة الإرشادية حول أفضل الممارسات لسلامة المرضى المبنية على البراهين فيما يختص بأوجه الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية والتلطيفية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي..

"العنف الأسري" بمستشفى الخرمة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

دعال بن محمد- الطائف
تزامناً مع اليوم العالمي للخدمة الاجتماعية والذي يقام سنوياً في شهر مارس، أقام قسم الخدمة الاجتماعية بمستشفى الخرمة ندوة تثقيفية للمواطنين و المرضى بكافة فئاتهم وبعض الموظفين حول موضوع العنف الاسري وأثره اجتماعياً و نفسياً. تحدث في الندوة الأخصائي الاجتماعي بالمستشفى عبدالله مطلق السبيعي والشيخ عبدالله الحجي الداعية بإدارة الدعوة والارشاد بمحافظة الخرمة. أوضح السبيعى دور الأخصائي الاجتماعي قائلا: هو الشخص المهني الذي يقوم بمساعدة الأسرة التي تعاني من حالة عنف أسري عن طريق إيجاد حلول إيجابية للمشكلات التي تتسبب في حدوث العنف.

حائل: سحب الطفلة المعنفة من والدتها وإيداعها "الحماية"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

سلطان الرباشي – حائل
أكد مدير عام فرع الوزارة بمنطقة حائل ورئيس وحدة الحماية الاجتماعية سالم بن عبدالكريم السبهان أن الطفلة «نورة» المعنفة تم سحبها من والدتها وإيداعها بأقرب دار إيواء والتي تقع في منطقة القصيم، مشيرا إلى أن دار الحماية والضيافة بحائل جارٍ تجهيزها وفرشها. جاء ذلك في بيان أصدره الفرع.
وأوضح البيان على أن الجهات المختصة بالفرع تقوم بمتابعة حالة الطفلة نورة المعنفة من قبل والدتها حسبما اتضح من زيارة للأسرة من قبل الفريق التنفيذي من باحثين وباحثات حيث تبين أن هناك تعنيف للطفلة نورة بكدمات في بعض مواقع جسمها.
وأشار السبهان إلى أنه تم نقل الطفلة للمستشفى للكشف عليها وصدر التقرير الطبي لنقلها لدار الحماية بالقصيم،
وأضاف إنه في حالة المعنفة نورة فقد سبق وأن تدخلنا في الأمر قبل شهرين تقريبا من خلال تكرار تعنيف والدة الطفلة نورة ورأى الفريق التنفيذي في حينها بعد نفاد جميع السبل وإعطاء والدتها العديد من الفرص للعدول عن تصرفاتها تجاه ابنتها إلا أن ذلك لم يجدِ مما لزم سحب الطفلة.
مشيرا إلى أنه تم في حينها إنهاء قضية الحالة إلا أنه حدث وفاة والدهم مما أعاق عملية سحب الطفلة وإعطاء الأم مهلة لربما أن الوضع يتحسن وذلك إثر توجيه كريم من سمو أمير منطقة حائل الذي اطلع في حينها على قضية الطفلة ووجه الجهات المعنية بالاهتمام بها ومتابعتها، وجدد السبهان تأكيده أن الطفلة نورة تقدم لها كافة الخدمات والرعاية الاجتماعية والصحية.

"العمل": إحالة المتهمين بـ "الاتجار بالبشر" لـ "الادعاء العام"

رصد 83 ألف مخالفة بعد تفتيش 180 ألف منشأة بالمناطق

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

غازي القحطاني – الرياض
قال الدكتور عبدالله أبو ثنين، وكيل وزارة العمل للتفتيش، لـ«المدينة» إن إدارة مكافحة الاتجار بالبشر التي تم إنشاؤها قبل شهرين ستقوم بإحالة المتهمين إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في إطار المحاكمة لإيقاع العقوبة على من يقوم باستغلال العمالة.
وأضاف، إن الوزارة تعمل حاليا على دعم هذه الإدارة وتطوير سياساتها وآلياتها وإجراءاتها بحيث يتم تبليغ المفتشين التابعين للوكالة عن حالات الاتجار بالبشر وكيف يتم التعامل معها وكيف يتم الرفع في حال وجود مثل هذه الحالات لأن هذه القضايا عندما تكتمل يتم الرفع إلى هيئة التحقيق والادعاء العام المسؤولة عن إيقاع أي عقوبة لأي قضية من قضايا الاتجار بالبشر واستغلال العمالة.
وعن تأنيث المحلات وما يواجهه أصحاب العمل من عدم وجود عاملات سعوديات يرغبن في العمل، قال إن الكثير من أصحاب العمل ملتزمون، كما أن هناك الكثير من راغبات للعمل ولدى صندوق الموارد البشرية «هدف» قائمة بالأسماء لمن يرغبن بالعمل في المحلات.
وأشار إلى أن وكالة الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل وحسب آخر إحصائية للعام 1435هـ قامت بزيارات التفتيشية بلغت 267,899 زيارة على مستوى مدن ومحافظات المملكة خلال العام 1435هـ، كما شملت هذه الزيارات 5,149,883 عاملًا يعملون في 180,453 منشأة وتم رصد 83,138 مخالفة، فيما بلغ عدد القضايا الجماعية الواردة للمكاتب 4,750 قضية، وقد بلغت الزيادة في عدد الزيارات التفتيشية نسبة (50,02 في المئة مقارنة بالعام 1434هـ.
وكانت أعلى نسبة من الزيارات في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، حيث وصلت إلى 41.53 في المئة من عدد الزيارات التفتيشية يليها نشاط التشييد والبناء بنسبة 22.63 في المئة ثم ثم نشاط الخدمات الاجتماعية والجماعية والشخصية بنسبة 16.6 في المئة، وأما والنسبة من إجمالي الزيارات لنشاط الصناعات التحويلية فقد بلغت نسبة الزيارات التفتيشية 13.94 في المئة.وأضاف أن 43 في المئة من الزيارات التفتيشية انتهت بالنصح والإرشاد وبلغت نسبة ضبط المخالفات 41 في المئة، ومن أهم البرامج، التي تعمل عليها الوكالة التكامل والتعاون مع الجهات ذات العلاقات وبرنامج حماية الأجور.

"الشورى" يطالب بتوفير السكن للأرامل والمطلقات والأيتام

يناقش الاستراتيجية الوطنية للإسكان الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض

علمت «المدينة» ان مجلس الشورى سيناقش الاسبوع المقبل الاستراتيجية الوطنية للإسكان والتي تتضمن في داخلها دور وزارة الشؤون البلدية والقروية وايضا القطاع الخاص والجهات ذات الصلة لتنفيذ الاستراتيجية.
وأكدت المعلومات ان لجنة الحج والاسكان والخدمات قدمت توصيات وملحوظات أهمها إعادة تقويم التحليلات المالية التي وردت فيها بما في ذلك مايتعلق بالأعباء المالية على المواطنين، ودور الأسواق الثانوية في توفير السيولة، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير المساكن وإدارة المخاطر.
وركزت اللجنة في تقريرها على إيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام والمطلقات بدون عائل ضمن متن الاستراتيجية، وأيضاً إعادة النظر في فترة الانتقال لدور أكبر للقطاع الخاص بحيث يتم تقليص هذه الفترة إلى أقل من 10 سنوات، وإعادة النظر في تقديرات الطلب الكامن والفعلي على الإسكان ودور الوحدات الشاغرة في تلبية إجمالي الطلب، كما أوصت اللجنة بتحديث الاستراتيجية كل 5 سنوات في ضوء خطة التنمية والمستجدات والمتغيرات على أرض الواقع.
من جانب آخر يصوت مجلس الشورى على تقرير لجنة الشؤون القضائية والاسلامية بشأن تقرير ديوان المظالم حيث قالت اللجنة في تقريرها: إن هناك عدم انجاز المبادئ القضائية على الرغم من اهميتها والاستفادة منها كمرجعية وثائقية في تأطير العمل القضائي في الديوان وترى اللجنة أهميتها حيث أكدت على الموافقة على التوصية والتي تطالب المبادرة في إقرار المبادئ القضائية في الديوان, وايضا الاسراع في استكمال اجراءات تنفيذ مشروعات المباني للمحاكم التي لاتزال تحت الدراسة والتصميم .

التصريح لـ 152 محاميا ومحامية هذا العام

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Con20150319759781.htm

سعود الخزيم (الرياض)
رخصت وزارة العدل لـ(152) محامياً ومحامية خلال العام الحالي 1436هـ، حيث تم الترخيص لـ (10) محاميات و(142) محاميا.
وذكر تقرير لوزارة العدل أن عدد المحاميات المرخص لهن بالعمل في جميع أنحاء المملكة (42) محامية، فيما بلغ عدد المحامين المصرح لهم بالعمل (2990) محاميا، ليصل العدد الكلي للمحامين والمحاميات (3032) محامياً ومحامية، يعملون وفقاً للإجراءات النظامية المنصوص عليها في نظام المحاماة والأنظمة ذات العلاقة، وبلغ أعداد مكاتب المحاماة (2651) مكتباً مرخصاً له بمزاولة المهنة.
وأوصت وزارة العدل كافة المحامين بالتقيد بما ورد من أحكام في نظام المحاماة وما يصدر عنها من تعاميم من الجهات ذات العلاقة والعمل بما تصدره الإدارة العامة للمحاماة من قرارات، آملة من كافة المحامين أن يكونوا عوناً للقضاة في الوصول إلى الحق وكشف الباطل والمساعدة في إيصال الحقوق، كونهم شركاء في العدالة، مؤكدة دعمها للمحامين من خلال معرفة متطلباتهم واحتياجاتهم وفق الأنظمة التي سنتها وتعمل بها المملكة.

الشورى يحسم جدل زيادة ساعات الدوام الحكومي

التصويت على حق استعمال السلاح لرجال "الأمن الداخلي"..الثلاثاء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Con20150319759785.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

علمت «عكاظ» أن مجلس الشورى سيصوت يوم الثلاثاء المقبل على تعديل المادة (السابعة) من نظام قوات الأمن الداخلي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (30) وتاريخ 1384/12/4هـ، والمعاد دراسته عملا بالمادة (17) من نظام المجلس، وهي المادة المعدلة الخاصة «بحق استعمال رجل الأمن للسلاح وإطلاق النار».

ويأتي تعديل المادة السابعة لمواكبة المستجدات والمتغيرات التي طرأت على بيئة العمليات الأمنية والحربية بصفة عامة حيث لم تعد التحديات التي تواجه الجنود ورجال الأمن في أي عملية اليوم مشابهة لما كانت عليه قبل عدة عقود، وبالتالي لابد من تعديل هذه المادة التي جاءت ضمن النظام الصادر قبل 52 عاما.

وتكمن أهمية هذا التعديل في نظام قوات الأمن الداخلي، في حفظ حقوق الغير بما يتفق مع حقوق وقوانين الإنسان المحلية والدولية ومنع أي أضرار جانبية قد تحدث في مسرح العمليات الأمنية سواء في الناس أو الممتلكات وفي الوقت نفسه تحقيق الأهداف من العمليات الأمنية بأقل الخسائر الممكنة في الرجال والمعدات وحسم العمليات في أقصر مدة ممكنة.

كما يصوت المجلس يوم الثلاثاء المقبل على مقترح دراسة زيادة ساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية إلى ثماني ساعات يوميا أي زيادتها بمعدل خمس ساعات أسبوعيا لتسريع وتيرة التنمية وزيادة الإنتاجية وانعكاسها على الناتج الوطني ومداخل البلد، والذي انفردت بنشره «عكاظ» ونشرت تفاصيله، وصاحب هذا المقترح الكثير من المناقشات في الصحف وفي وسائل التواصل الاجتماعي بين معترض ومؤيد.

حيث يشير تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مقترح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية تنظم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية، المقدم من عضوي المجلس الدكتور محمد آل ناجي وعطا السبيتي استنادا للمادة (23) من نظام مجلس الشورى إلى أن نص المادة «تنظيم ساعات الدوام الرسمي على النحو الآتي:

تكون ساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية ثماني ساعات يوميا ولمدة خمسة أيام في الأسبوع وتخفض خلال شهر رمضان إلى خمس ساعات يوميا. ويعدل بالتوقيت الصيفي من بداية برج الحمل حتى نهاية برج الميزان ويعدل بالتوقيت الشتوي – بتأخير التوقيت ساعة – من بداية برج العقرب وحتى نهاية برج الحوت».

ومن دواعي تقديم هذا المقترح خلو نظام الخدمة المدنية من أي مادة تتناول تنظيم مواعيد وساعات الدوام الرسمي في الأجهزة الحكومية ومن بين العوامل والتي تحد من سعودة وظائف القطاع الخاص هي فوارق ساعات العمل عن القطاع الحكومي ومن ثم فإن زيادة عدد ساعات العمل في القطاع الحكومي إلى (8) ساعات يوميا لتتساوى مع ساعات العمل المحددة للقطاع الخاص تنهي مثل هذه الفوارق وتقرب بين ظروف العمل في القطاعين.

أمير نجران: القيادة مهتمة بالمتقاعدين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Con20150319759795.htm

جابر مدخلي، قايد آل جعرة (نجران)
أكد صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة نجران، اهتمام القيادة بالمتقاعدين في كافة المناطق، مشيرا إلى أنهم يستحقون ذلك الاهتمام لما قدموه من جهود ساهمت في خدمة هذا الوطن. جاء ذلك خلال استقبال سموه في مكتبه بالإمارة مدير فرع الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالمنطقة الدكتور محمد بن علي زاهر، يرافقة أعضاء مجلس فرع الجمعية بالمنطقة.
وتم خلال اللقاء مناقشة أعمال الفرع الجمعية وما يقدمه من خدمات وأنشطة للمتقاعدين بالمنطقة، وثمن سموه الجهود التي يقدمها الفرع من خدمات لمنتسبيه. كما اطلع صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة نجران على الخطة الاستراتيجية الثالثة لديوان المراقبة العامة 1436-1440هـ، وذلك لدى استقباله أمس في مكتبه بالإمارة مدير فرع الديوان بالمنطقة محمد بن عامر البرقان الذي أهدى لسموه الكتاب الوثائقي «ديوان المراقبة العامة ومسيرة التطور والمنجزات» التي حققها خلال الفترة الماضية.
وناقش سموه مع البرقان مجمل الأعمال والأنشطة التي يقدمها فرع الديوان بالمنطقة، مثمنا جهود الفرع، مشيرا إلى أهمية الأعمال المناطة به كجهاز رقابي.

ابن مساعد يكشف خطة رعاية الشباب.. ويضع مطالبه على طاولة الشورى

إدارة نسائية في الرئاسة وتحويلها إلى وزارة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Con20150319759859.htm

محمد الغامدي (الرياض)
يكشف الرئيس العام لرعاية الشباب الأمير عبدالله بن مساعد الخطة الاستراتيجية وسياسة الرئاسة في السنوات المقبلة، وذلك في اللقاء المقرر عقده مع أعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى.
وأبلغت مصادر رسمية لـ «عكاظ» أن الرئيس العام طلب اللقاء لتوضيح العديد من الملاحظات التي وردت للمجلس من تقرير الرئاسة، حيث سيجيب سموه على العديد من الأسئلة التي سيطرحها الأعضاء حول دور الرئاسة في خدمة ورعاية الشباب.
وعلمت «عكاظ» أن مجلس الشورى سيصوت يوم الثلاثاء على تقرير رعاية الشباب وتوصيات اللجنة والتي تتضمن:
- على الرئاسة أخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة التعصب الرياضي بأسلوب علمي وحكيم.

- إحداث إدارة عامة مختصة بشؤون الرياضة النسائية لإسهام الرئاسة في الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية للمرأة وفق الضوابط الشرعية.
- حث الرئاسة بأن يكون بناء الـ 11 ستادا رياضيا في مناطق المملكة وقرى رياضية مكتملة تحتضن وتجذب الشباب رياضيا وترفيهيا.
- التنسيق مع وزارة التعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الشؤون البلدية للتوسع في نوادي الأحياء والساحات الشعبية وبيوت الشباب وفتح المزيد منها لاستيعاب الشباب وطاقاتهم. - التعاون مع مراكز الأبحاث في الجامعات الاهتمام بالدراسات ذات العلاقه بالشباب من أجل توفير المعلومات والبيانات الخاصة بالشباب ومعالجة الظواهر الشبابية ولخدمة مشروعات التطوير في الرئاسة. كما تتضمن الخطة أن تقدم الرئاسة في تقاريرها تقييما تحليليا وافيا لنتائج الخدمات والمشاريع والبرامج التي تقدمها، والتنسيق مع وزارة التعليم لتبني برنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية ورعايتها في سن مبكرة، وتوفير الدعم اللازم لمعهد إعداد القادة لتحقيق أهدافه المنشودة والتوسع في افتتاح فروع للمعهد في مختلف مناطق المملكة.
وعلمت «عكاظ» أن توصيات إضافية سيقدمها أعضاء المجلس للتصويت عليها منها تحويل الرئاسة العامة لرعاية الشباب إلى وزارة الشباب والرياضة وضم قطاع الرياضة لوزارة التعليم.

قريبا التشهير بمنتهكي حقوق العمالة المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Con20150319759820.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
علمت (عكاظ) عن قرب اعتماد وزارة العمل التشهير بالمواطنين ومكاتب الاستقدام المتورطين في الإساءة للعمالة المنزلية، ونشر أسمائهم على موقع (مساند) التابع للوزارة.
وستشمل المخالفات التي توجب التشهير انتهاك حقوق العمالة المنزلية أو تأخير صرف مرتباتهم أو حجز جوازات سفرهم، وهو الأمر الذي سيعرض صاحب العمل للعقوبة وضمه إلى القائمة السوداء التي ستعلن في موقع (مساند) الجاري تطويره حاليا.
وتهدف هذه الخطوة إلى حماية حقوق العمالة المنزلية والقضاء على الممارسات الخاطئة من قبل مكاتب الاستقدام والمواطنين على حد سواء.
وستقوم وزارة العمل بتنفيذ القائمة السوداء عند تجديد إصدار موقع (مساند) الذي يتم تطويره حاليا، والذي أطلقته الوزارة العام الماضي للتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل، وذلك وفقا لما ورد في لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، وكذلك التعريف بمزودي خدمة الاستقدام من مكاتب وشركات مرخص لها بمزاولة التوسط في الاستقدام.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

124 حالة إصابة مؤكدة بالفيروس في 3 أشهر

"الصحة" تستعين بـ "الشرطة" لإرغام مصابي "كورونا" على العلاج

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/19/article_941376.html

عبد السلام الثميري من الرياض

قال لـ"الاقتصادية" مسؤول في وزارة الصحة إن الوزارة ستستعين بـ" الداخلية" ممثلة في مراكز الشرطة، للتعامل مع المرضى المصابين بفيروس "كورونا" الرافضين للعلاج، وإجبارهم بالقوة على البقاء في المستشفيات تحت الملاحظة.

وأكد الدكتور عبد العزيز بن سعيد وكيل وزارة الصحة للصحة العامة، أن استعانة المنشآت الصحية بالجهات الأمنية للممانعين من العلاج إجراء نظامي للحفاظ على صحة المصاب بـ"كورونا"، وتحوطاً من نقل العدوى لأشخاص آخرين.

وأضاف ابن سعيد أن بعض المصابين بالفيروس يرفضون العلاج والبقاء في المستشفيات، وذلك نتيجة تخوفهم، مشيراً إلى أن الوزارة سجلت نحو 124 حالة مؤكدة لمصابين بـ"كورونا" خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مشدداً على العاملين في المنشآت الصحية بالالتزام بالتعليمات وتطبيق الإجراءات الوقائية والعمل بأساسيات مكافحة العدوى، والتقيد بمسارات الفرز للحالات التنفسية في أقسام الطوارئ، واستخدام أدوات الحماية الشخصية حسب الإرشادات المبلغة لهم من مركز القيادة والتحكم.

إلى ذلك وجه أحمد بن عقيل الخطيب وزير الصحة بإنشاء " المركز الوطني لسلامة المرضى"، الذي يهتم بسلامة ومأمونية المرضى، ويرتبط بالمجلس الصحي السعودي الذي يرأسه الوزير. وتأتي هذه الخطوة في إطار الحراك التطويري الذي تشهده الوزارة، الذي تسعى من خلاله إلى الالتزام بتجويد الخدمات المقدمة للمرضى، والحفاظ على سلامتهم، وبذل مختلف الجهود للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية، والالتزام بتفعيل التعاون مع مختلف القطاعات الصحية المختلفة، والاستعانة بالخبراء الدوليين بما يحقق المصلحة العامة ويخدم المريض.

وتتمثل أهداف المركز في تعزيز وتحسين ثقافة وممارسة سلامة المرضى في جميع المؤسسات الصحية في المملكة من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية لسلامة المرضى والعمل على تطويرها، وإجراء الدراسات والبحوث التحليلية المستفيضة حول الوضع الراهن لسلامة المرضى، للوصول إلى أفضل الممارسات الطبية.

ويعمل المركز على وضع خطة عمل استراتيجية وطنية قصيرة وطويلة المدى وذات مراحل زمنية محددة، وذلك بعد تقويم الوضع الراهن وتحديد الأولويات الوطنية، لتحقيق أهداف المركز، وكذلك وضع نظام لرصد ومتابعة الأخطاء الطبية لمعرفة الأسباب الجذرية المؤدية إليها، إضافة إلى العمل على تبني المعايير والمؤشرات المبنية على البراهين للمبادرات الوطنية والممارسات المثالية لضمان سلامة المرضى، والتقليل من الأخطاء الطبية في المنشآت الصحية.

كما سيعمل المركز بحسب بيان وزراة الصحة أمس، على رفع الوعي والمعرفة بسلامة المرضى لدى مقدم الخدمة والمستفيد منها وإشراكهم في تعزيز ضمان سلامتهم عبر الوسائل المتاحة وتبني الأدلة في مجالات سلامة المرضى ذات الأولوية على المستوى الوطني، والعمل على تبادل الخبرات والمعلومات والأدلة الإرشادية حول أفضل الممارسات لسلامة المرضى المبنية على البراهين فيما يختص بأوجه الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية والتلطيفية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

كما سيقوم المركز الوطني لسلامة المرضى بالتنسيق حيال ذلك مع الجهات ذات العلاقة مثل (المجلس السعودي لاعتماد المنشآت الصحية وإدارات الجودة في القطاعات الصحية المختلفة والهيئة السعودية للتخصصات الصحية وهيئة الغذاء والدواء)، وكذلك تقديم الاستشارات الخاصة بتطوير سلامة المرضى لأصحاب القرار وجميع المؤسسات الصحية وتمكين

المؤسسات الصحية من تقييم مدى التقدم في مجال تبني وتنفيذ مبادرات وإجراءات سلامة المرضى لديها، وتعزيز الإبلاغ الذاتي من قبل المؤسسات الصحية عن الأحداث التي تدور فيها.
ويتضمن توجيه وزير الصحة تشكيل لجنة لإعداد وصياغة كافة الجوانب المتعلقة بمشروع المركز الوطني لسلامة المرضى، برئاسة الدكتور توفيق خوجة مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، وتضم في عضويتها، مختصين وطنيين من كافة القطاعات الصحية، إضافة إلى مختصين دوليين من منظمة الصحة العالمية، وعدد من الهيئات الصحية الدولية وبيوت الخبرة العالمية.

إعداد المعلم باعتباره أحد أهم مفاتيح نجاح العملية التربوية

ملتقى "التعليم".. توصية بنظام تربوي لذوي الإعاقة

المصدر: جريدة اليوم الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4054567

ماجد الميموني – الرياض
أكدت الأميرة نجلاء بنت خالد آل سعود، على ضرورة توعية المجتمع باحتياجات ذوي الاعاقة واهمية الانشطة الانسانية التوعوية ومدى اسهامها في الحد من الآثار المترتبة على الطالبات من ذوي الاعاقة كونها جزءا لا يتجزأ من نهج ديننا الاسلامي وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود "حفظه الله".
وأشارت سموها خلال افتتاحها ملتقى "التعليم.. حق للجميع" امس الاول بمدينة الرياض الى أهمية وضرورة اعداد المعلم باعتباره أحد أهم مفاتيح نجاح العملية التربوية.
ودعت منسق الملتقى، وفية الهديان الى ضرورة الايمان بفكرة الدمج الشامل عبر ايجاد نظام تربوي واحد يدرس فيه الطلاب العاديون وذوو الاعاقة في صف واحد مع تهيئة البيئة المادية للوصول الشامل وتأمين خدمات التربية الخاصة داخل الصف الدراسي كلما أمكن، او داخل المدرسة كحد أدنى.
من جهتها أكدت مدير مكتب التعليم في النهضة بوزارة التعليم فوزية العطار، ان مفهوم التعليم الشامل كمدخل من مداخل التعليم التنموية يهدف إلى تلبية احتياجات جميع المتعلمين، وهذا يعني أن مدارس التعليم العام ملزمة بقبول جميع الطلاب والطالبات بغض النظر عن إعاقاتهم الحسية أو الذهنية أو الاجتماعية أو الانفعالية أو اللغوية أو أية حالات أخرى، واضافت ان تعريف مدرسة الدمج الشامل- حيث تبنى على فلسفة عدم الرفض أو مصطلح الرفض الصفري- أنها المدرسة التي لا تستثني أحدا على أنها ملزمة بتعليم الجميع، وبأنه لا يحق لها الامتناع عن تقديم الخدمات والبرامج لأي طالب بسبب إعاقته.
ولفتت العطار إلى ان المفهوم الحقيقي للدمج الشامل يتضمن أكثر من ذلك، إذ إنه يشمل توفير المناهج المناسبة وطرائق تدريس متعددة ومرنة وخلاقة ومناسبة لجميع المتعلمين، ووجود خدمات الدعم الجسدي واللغوي والاجتماعي، والبيئة الجاذبة ذات الجودة العالية.
وأضافت: "ان حكومتنا الرشيدة أكدت من خلال وضع السياسات الداعمة للتعليم بتوفير الفرصة لجميع فئات التربية الخاصة من طلاب وطالبات مدارس تعنى ببرامج الدمج لهذه الفئة، من هذا المنطلق عنيت وزارة التعليم وإدارة التعليم بمنطقة الرياض بمدارس الدمج متمثلة بإدارة التربية الخاصة بمنطقة الرياض ووحدات التربية الخاصة بالمكاتب من خلال تقديم أفضل الخدمات وفق اشتراك الطلاب ذوي الإعاقة في جميع الأنشطة المدرسية وعدم رفض أي طالب للدخول في المدرسة بسبب أي إعاقة يعانيها، وتلقي الطلاب ذوي الإعاقة تعليمهم في فصول عادية مع زملائهم في الفترة العمرية نفسها، مع عدم وجود أي فصول دراسية خاصة بمدرستهم. وإدخالها ضمن العملية التعليمية، وإعطاء أهمية واهتمام كافيين لطريقة التعليم التعاوني بين الطلاب مع بعضهم، وتوفير الخدمات المساندة والدعم من التربية الخاصة في الفصل الدراسي العادي وفي جميع البيئات المدمجة، وإعداد خطة فردية تعليمية للطلاب ذوي الإعاقة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الفقر والرعاية الصحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/15/article_940119.html

سعود بن هاشم جليدان

تتوافر دلائل قوية على وجود ترابط إيجابي بين الفقر والمرض. وتقود كثرة الأمراض واتساع انتشارها وشدة خطورتها إلى خفض معدل أعمار البشر وخفض سنوات العمل وخفض إنتاجية المجتمع ما يتسبب في تراجع معدلات النمو ومستويات الناتج المحلي. وتنخفض معدلات العمر بين الفقراء مقارنة بالأغنياء، وتصل في بعض المجتمعات إلى نحو عشر سنوات. كما يتسبب عدد من الأمراض المزمنة التي تكثر بين الفقراء كالسل وأمراض نقص وسوء التغذية والجفاف والملاريا في رفع الوفيات وخفض إنتاجية ودخول الشرائح الاجتماعية المتأثرة.

من جهة أخرى، يتعرض الفقراء بدرجة أكبر للأمراض، بسبب الأحوال المعيشية التي يواجهونها كالسكن غير الصحي أو المكتظ وتردي نوعية وتصريف المياه وسوء التغذية والتلوث البيئي. ويقل تأثير الفقراء والشرائح الاجتماعية الأقل دخلا والضعيفة كالنساء أو سكان المناطق النائية والريفية على صناعة القرار ما يخفض حصصهم من المنافع العامة ويرفع مخاطر تعرضهم للعوامل الخارجية السلبية. وتعاني المناطق الفقيرة أكثر من غيرها من التلوث البيئي والازدحام ونقص الخدمات الصحية والخدمات بشكل عام. ويتعرض الفقراء بدرجة أكبر إلى الضغوط النفسية الناجمة عن الفقر، كما يعانون ندرة الموارد المادية والتأثير السياسي والاجتماعي الذي يمكنهم من الحصول على حقوقهم التي من أهمها الرعاية الصحية الضرورية والكافية. وتؤثر تكاليف الرعاية الصحية بدرجة أكبر على دخول الفقراء حيث تقتطع جزءا أكبر من دخولهم، وتزيد الأمراض وتكاليف علاجها من تراجع عدالة توزيع الدخل بين الشرائح السكانية.

ولا يتمكن الكثير من الفقراء، بل نسبة كبيرة من الشرائح السكانية متوسطة الدخل من الحصول على الرعاية الصحية الضرورية في كثير من البلدان. وتحاول المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية مساعدة الدول والشرائح الاجتماعية الفقيرة على سد العجز في الخدمات الصحية الضرورية. وتحث الاتفاقيات الدولية الحكومات على تقديم الرعاية الصحية وخصوصا للشرائح الاجتماعية الأكثر احتياجا وتعتبرها جزءا من حقوق الإنسان. وتلجأ الشرائح السكانية الأوفر حظا والأعلى دخلا للرعاية الصحية العامة بدرجة أقل نظرا لقدرتها على توفير رعاية طبية بمواردها الذاتية. ولا تستهدف الرعاية الصحية الحكومية الشرائح السكانية الغنية ولا توفر ولا ينبغي أن توفر بعض الخدمات الصحية أو المرافقة للخدمات الصحية التي يطلبها السكان الأعلى دخلا. وهذا قد يفسر تراجع حماسة الشرائح السكانية مرتفعة الدخل والمؤثرة على صناعة القرار للإنفاق على الرعاية الطبية العامة.

ومن هذا المنطلق تكتسب الرعاية الصحية التي تستهدف الفقراء والشرائح السكانية الأخرى الضعيفة ومنخفضة الدخل أهمية قصوى في تحسين أوضاع هذه الشرائح.

ويرى بعض المختصين أن تحسين الرعاية الصحية التي تستهدف الفقراء والشرائح الأقل دخلا من أفضل وسائل توزيع الدخل، حيث ترفع الرعاية الصحية الجيدة عن كاهل هذه الفئات التكاليف المرتفعة لتوفيرها والهموم المرافقة لها، ما يخفض من تعرض أعضاء هذه الفئات لمخاطر فقدان معظم دخولهم ومدخراتهم وثرواتهم المحدودة بسبب الأمراض. ولا يعتبر توافر رعاية صحية جيدة كافيا بحد ذاته لاستفادة الشرائح السكانية المستهدفة من الرعاية الصحية، حيث ينبغي أن يرافقه سهولة حصول هذه الشرائح على الخدمات الصحية والحد من المبالغة في البيروقراطية المصاحبة للخدمات الحكومية والمعطلة للمنافع المرجوة من تلك الخدمات. وسيسهم توافر رعاية صحية جيدة في أطراف الدولة ومناطقها البعيدة والريفية في خفض الحاجة للهجرة إلى المراكز السكانية الكبيرة، ما يساعد في تطوير هذه المناطق وجذب المزيد من الاستثمارات والوظائف إلى المناطق الأقل حظا. وقد طرحت في المقالة السابقة فكرة دمج المراكز الصحية وذلك من أجل رفع كفاءة المؤسسات الصحية الصغيرة، وتحسين وزيادة مستوى الخدمات الطبية التي تخدم أكثر الشرائح السكانية احتياجا، وخفض التفاوت الكبير في نوعية ومستويات الخدمات الصحية بين المؤسسات الصحية العامة. إن إنفاق المزيد

من الموارد على الرعاية الصحية الأولية وتحسين مستوياتها وزيادة تغطيتها وكفاءتها الصحية، بحيث تغطي معظم الأمراض والمعضلات الصحية ينشر بدرجة أكبر العدالة في توزيع الرعاية الصحية بين المناطق الجغرافية والتركزات السكانية في طول البلاد وعرضها. إن وجود مستشفيات حتى لو كانت صغيرة ولكن جيدة الأداء سيحسن كثيرا من الرعاية الصحية في المناطق والبلدات الريفية والمدن الصغيرة والمناطق البعيدة عن التركزات السكانية الكبيرة، كما سيحسن من الرعاية الصحية في الأحياء الأقل دخلا في المدن الكبيرة. لقد نجحت المملكة في خفض انتشار عديد من الأمراض المؤثرة على التنمية كالسل والملاريا والأمراض الوبائية – ولكن ازداد انتشار أمراض أخرى كالسكري والضغط وأمراض القلب -، كما انتشرت المرافق الصحية في طول البلاد وعرضها، وحدث تقدم كبير في الرعاية الصحية. ونتيجةً لذلك تحسنت بقوة مؤشرات الرعاية الصحية كمتوسط أعمار السكان، ومعدلات وفيات الأطفال والأمهات. ومع هذا التقدم في الرعاية الصحية، إلا أنها ما زالت قاصرة على كسب رضى نسبة كبيرة من السكان، ما يتطلب تخصيص المزيد من الموارد وبذل جهود إضافية لرفع أداء المؤسسات الصحية الأصغر حجما والمستهدفة للفئات السكانية الأكثر احتياجا.

كيف ابتذل مفهوم حقوق الإنسان؟

المصدر: جريدة الرياض السبت 23 جماد الاول 1436هـ - 14 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029754

أيمن الحماد

كانت الهجمة التي شهدتها المملكة خلال الفترة الماضية شرسة إلى حد كبير، فبعض من المنظمات دأبت منذ فترة على التدخل في شؤون المملكة السيادية وحقها في فرض القانون، واصفة ذلك الحق بأنه يتناقض وحقوق الإنسان، متناسية جهود المملكة الدبلوماسية والإنسانية خارج حدودها، والشهادات التي تقدمها المنظمات والمؤسسات الدولية عن حجم الإسهام الإنساني الدولي للمملكة.

وخلال الأسبوع الماضي أصدرت المملكة بيانين رسميين نددت خلالهما بالتدخل في شؤونها الداخلية باعتبار ذلك الأمر يتناقض والأعراف الدولية.

وتشعر المملكة أنها مقصودة ومستهدفة بحملة ذهبت إلى حد أن لفّق مدير منظمة (هيومن رايتس ووتش) كينيث روث صورة لامرأة تجلد في ميدان عام ونشرها على أن ذلك يحدث في المملكة، قبل أن يتدارك حجم خطئه ويحذفها من حسابه على «تويتر».

وهذه عينة بسيطة لما تقوم به تلك المنظمات التي تتشدق بمفهوم حقوق الإنسان وترسم جغرافيته بناء على أجندة مشبوهة، وهي بذلك تختطف هذا المفهوم النبيل وتسيسه. وتنفذ تلك المنظمات من خلال هذا المفهوم إلى المؤسسات الرسمية في الدول الغربية، وتحاول الضغط عليها من أجل التأثير على المملكة، فهي تستبق زيارة بعض المسؤولين الغربيين إلى الرياض، وتبدأ بتحفيزهم والضغط عليهم من أجل إثارة موضوع «حقوق الإنسان»، وتحت تلك الوطأة يرضخ بعض المسؤولين. وقد وفقت المملكة وهي تصدر بيانها الأول قبل زيارة أحد المسؤولين الغربيين، ثم كان قرارها من خلال جامعة الدول العربية رفض إعطاء كلمة لوزيرة الخارجية السويدية التي أرادت إسماع مندوبي الدول هناك درساً في «حقوق الإنسان»، لولا أن المملكة رفضت قيامها بذلك.

والمملكة وهي تستدعي سفيرها في السويد فقد أصابت، صحيح أن العلاقات بين البلدين تؤرخ منذ خمسينات القرن الماضي، والتعاون بين المملكتين شهد تطوراً على المستوى الاقتصادي تحديداً، إلا أن ذلك يجب أن يكون مدعاة لاحترام متبادل، وليس مبرراً للتدخل في سياسات المملكة، وليس من المنطق أن تضع الرياض أو تفصّل قوانينها وتشريعاتها على الطراز الأوروبي، لترضي تلك المنظمة أو تلك الدولة، أو أن تنتظر إطراء من أي طرف دولي لسجلها الحقوقي.

كان قرار المملكة استدعاء سفيرها من السويد مطلوباً باعتباره رسالة واضحة ليس فقط لإستوكهولم بل لكثير من الدول الغربية، التي نصبت نفسها محامياً ومدافعاً عن مفهوم امتهنته كثيراً عندما جعلت منه أداة سياسية.

الإسكان في كلمة خادم الحرمين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030474

سليمان بن عبدالله الرويشد

في الكلمة الضافية التي وجهها خادم الحرمين الشريفين للمواطنين الأسبوع الماضي، أوضح حفظه الله بأن التطوير سمة لازمة للدولة منذ أيام المؤسس رحمه الله وسوف يستمر التحديث وفقاً لما يشهده مجتمعنا من تقدم، وبما يتفق مع ثوابتنا الدينية، وقيمنا الاجتماعية، ويحفظ الحقوق لكافة فئات المجتمع، كما وعد رعاه الله بأن السنوات القادمة ستكون بإذن الله زاخرة بإنجازات مهمة، بهدف تعزيز دور القطاع الصناعي، والقطاعات الخدمية في الاقتصاد الوطني، مشيراً ضمن ذلك إلى مجال الخدمات الحكومية، وبأنه سيعمل على تطوير أدائها، وخص الإسكان تحديداً، ومنحه في كلمته أيده الله من حيث الأهمية والأولوية بين كافة الخدمات الأخرى المرتبة الثانية بعد الصحة، مؤكداً العزم بحول الله وقوته على وضع الحلول العملية العاجلة التي تكفل توفير السكن الملائم للمواطن.

لعل من أولى الخطوات التنفيذية العاجلة لتوجيهه الكريم في تلك الكلمة، التي تمثل في الواقع خطة العمل للمرحلة القادمة، هو صدور القرار بإعفاء الإدارة التي كانت تتولى معالجة مشكلة الإسكان في المملكة ممثلة في وزير الإسكان السابق، وتكليف إدارة جديدة بهذا الملف، من أجل وضع الحلول العملية التي لا تقبل التأخير، بعد أن أخفقت الإدارة السابقة حتى في تحقيق الحد الأدنى من المعالجة المطلوبة، على الرغم من البذل المالي السخي والاستثنائي من الدولة، وتوفير المساحات الهائلة من الأراضي التي تكفي لاحتياج مشاريع الإسكان الحكومي لسنوات قادمة، والاستعداد الواضح الذي أبدته كافة القطاعات الأخرى التي تتكامل معه بلا استثناء لتلبية احتياج هذا القطاع الخدمي الأساسي في التنمية.

إن تلك الخطوة تعبر بالتأكيد عن بداية مرحلة جديدة في قطاع الإسكان، سيليها بلا شك خطوات أخرى متلاحقة لن تقل عنها أهمية، ما نتأمله من المرحلة القادمة التي سيحظى بعنايتها هذا القطاع، هو في إعطاء الأولوية ضمن اهتماماتها للعناصر التي كان لغيابها الأثر الكبير في تأزم مشكلة الإسكان على مدى السنوات الماضية.

وأورد هنا بإيجاز لأبرز ثلاثة عناصر أساسية منها ، العنصر الأول هو الشريك الاستراتيجي التقليدي في تنمية خدمات الإسكان المتمثل في القطاع الخاص الذي يعتبر شبه غائب عن الإسهام في الجهد الحكومي لمعالجة هذه المشكلة، بالرغم من دوره الواضح الذي لا يخفى على أحد في السوق، وتوفيره لما تزيد نسبته على (80%) من وحداته السكنية.

العنصر الثاني هو الذراع التنظيمية لمجال عمل القطاع الخاص في تقديم خدمات الإسكان، والذي كان من الممكن للهيئة العامة للإسكان أن تظل قائمة لتؤدي هذا الدور بحيث تتفرغ وزارة الإسكان للعناية برسم السياسات ووضع الاستراتيجيات والخطط لتطوير هذا القطاع ضمن إطار دوره التنموي الواسع والشامل، أما العنصر الثالث فهو التوازن شبه المفقود بين سياسات الدعم الحكومي القائمة في قطاع الإسكان، التي تكاد تقتصر على سياسات لدعم الطلب، التي من أمثلتها الواضحة قروض صندوق التنمية العقارية، بينما يكاد القطاع يفتقد وجود سياسات بذات القدر من الفعالية لدعم العرض من المساكن.

فهل تشهد المرحلة القادمة عودة قوية وواضحة، على الأقل لهذه العناصر الثلاثة الأساسية، الغائبة الأثر حالياً في تنمية قطاع الإسكان بالمملكة؟

• ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

أيمن بدر كريم

تلقّيت رسالة من إحدى السيدات حول معاناة اجتماعية رأيت من المناسب نشرها (بتصرّف) فهي تمسُّ حياة كثير من النساء في المجتمع السعودي، حيث قالت: "تزوجتُ منذ ١١ عامًا زواجًا تقليديًا أسفر عن ٣ بنات، وعلى الرغم من صدمتي من إخفاء زوجي عليّ معلومات مهمة تتعلق بضعف فحولته وقدرته على الإنجاب إلا بتقنية الأنابيب، التزمت الصمت وانشغلتُ بتربية بناتي مع محاولاتي تناسي مأساتي الحميمية والتغافل عن الاختلافات الفكرية والثقافية بيني وبينه".

واستطردت السيدة تقول: "وصلَت بنا الأمور إلى الانفصال الجسدي والعاطفي واضطررتُ للإقامة في منزل والدتي أنا وبناتي، واستمرأ هو بمطالبتي بما يخص قوامته كمصاريف مدارس ومعيشة الأطفال، مع منعه سفري لمدة 10 سنوات، وبعد مرور أكثر من سنة على انفصالنا، وافق على تطليقي فشكرتُ الله كثيرًا، وقد كان الطلاق بناء على اتفاق بيننا مكتوب وموقّع من الطرفين وشاهدين يحتفظ كلٌّ منا بنسخة منه، لكن بعد مرور شهر ونصف على الطلاق فاجأني بورقة منه أنه أعادني إلى عصمته بشكل غيابي دون مشورتي ولا إخباري، ضاربًا باتفاقنا عرض الحائط !!".

وهنا تتساءل السيدة صاحبة الرسالة: "كيف يحقّ للزوج العدول عن طلاقه وإرجاع الزوجة لعصمته دون علمها أو موافقتها؟! فآية الطلاق لم تذكر بتاتًا أن ذلك حقه من دون إذنها. إضافة إلى أن بيني وبينه ورقة موقعة من شاهدين وقد طلقني بعلمي، أليس من حقي أن أعود لعصمته بعلمي وموافقتي أيضا؟! هل يضطرني ذلك إلى أن أطلب الخُلع لأرد عليه مهره بعد استمتاعه بي وسوء عشرته وغُبنه لي وإيقاع الضرر عليّ؟! .. أفيدوني يرحمكم الله".

وأختم هنا بقولي: لا يساورني شك من اطلاعي على واقع الحال وتجاربي الشخصية، في معاناة كثير من النساء في المجتمع السعودي الذكوري نتيجة غبن كثير من الذكور لنسائهم وتسلّطهم عليهم، واستغلالهم كثيرًا من الأنظمة والقوانين والفتاوى ضدهن في صورة مقيتة مقززة، وتفننهم في إيقاع الضرر عليهن دون وازع ولا رادع، لاضطرارهن إلى أضيق العيش نقيضًا لتوجيه الآية الكريمة: "فإمسَاكٌ بمعرُوفٍ أو تسْريحٌ بإحسَان" وخلافًا لأمره تعالى: "ولا تُمسِكُوهُنَّ ضِرارًا لتَعتدُوا".. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

حرية التعبير .. كلمة حق أريد بها باطل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150316/Con20150316759251.htm

محمد حسن مفتي

ردود فعل بعض الحكومات والصحافة الغربية تجاه بعض الأحكام الصادرة عن قضائنا المستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية تثير الدهشة والريبة، فالحكومات الغربية معروفة دوما ببراجماتيتها وسلوكياتها المتناقضة تجاه أي قضية، ولكن في النهاية مصلحتها العليا هي الأساس الذي تتمحور حوله كافة العلاقات التي تربطها بدول العالم، ولو استعرضنا

بعض الأحداث التي ألمت بوطننا العربي خلال الفترة الماضية لوجدنا أن هناك ما يستحق اهتمام تلك الدول أكثر من قضايا داخلية في بعض الدول، فلم نر هذا التباكي على الأطفال الذين تدكهم إسرائيل وتبيد قراهم عن بكرة أبيها، ولم نر هذا التباكي على مجازر الأسد في سوريا؛ لذلك فإن الاهتمام ببعض القضايا دون البعض يرسم الكثير من علامات الاستفهام حول دوافعه وخلفياته.

إن حرية التعبير أو الديمقراطية ـ كما يسمونها ـ هي نقطة الانطلاق لأي نقد وتطاول على سيادة المملكة دون اعتبار لقيمها ونظامها القضائي النابع من الشريعة وقيم وثقافة المجتمع، ولو عدنا لجميع الأديان السماوية سنجد أنه لا يوجد ما يسمى "الحرية المطلقة" ، فالحرية المطلقة تعني قدرة المرء على أن يفعل كل ما يريد وقتما يريد وبالشكل الذي يريد ومع من يريد، ولو تم تطبيق مثل هذا المبدأ الهوجائي فسنجد أن من حق أي فرد في المجتمع أن يقتل أو يسرق أو يقذف الآخرين دون ضابط أو رابط؛ لأن هذه هي الحرية المطلقة، والنتيجة بالطبع لا تحتاج إلى تعليق، وستنتهي بالمجتمع لعكس ما يريده دعاة الحرية من الأساس؛ لأنه وقتها لن يتمكن أي فرد من ممارسة حريته لغياب الحقوق واختلاطها وسيادة قانون الغابة ومبدأ البقاء للأقوى.

من المؤكد أن تفسير الحرية المطلقة بالشكل السابق لا تقبل به المجتمعات الملحدة أو حتى البهائم؛ لذلك فالحرية يجب أن تمارس في حدود عدم التعدي على الدين والعرض وجميع الممتلكات الشخصية، وقد جاء ديننا الحنيف بمبادئه السامية الداعية لإقامة العدل والحق في المجتمعات، وقد سمح للفرد بممارسة حريته في إطار حفظ حقوق المجتمع وعدم الإساءة لأي طرف آخر فيه، والدين في كل المجتمعات خط أحمر لا يسمح بتجاوزه، فالدين هو نبراس المجتمع والشريعة التي توضح لكل فرد ما له وما عليه وتكفل له حقوقه، كما أن الإساءة للأديان يعد من أخطر الجرائم التي يعاقب عليها القانون، سواء في المجتمعات العربية أو الغربية، في العصور القديمة أو الحديثة، وللأسف يخطئ البعض حين يعتقد أنه يستطيع تجاوز هذا الخط الأحمر ولا يحترم مقدسات المسلمين في بلد عرف بمحافظته وتدينه.

إننا ـ كمسلمين ـ لسنا بحاجة لأن نستورد الحرية من الغرب، فقد تكفل بها الإسلام، وديننا غني بكل ما من شأنه تهذيب سلوكياتنا وضبط مجتمعاتنا، فجادلهم بالتي هي أحسن هي أفضل قاعدة لتقنين طرق المناقشة والتحاور مع المخالفين في الرأي، ولسنا في حاجة لمن يبين لنا معنى الحرية، كما أننا لسنا بحاجة للاستماع لترهات تلك الد aول والمنظمات المشبوهة التي تتباكي بافتعال على معاقبة مثل هؤلاء بما يردع كل من تسول له نفسه الإساءة للدين.

لا يساورني أدنى شك في أن استغلال مثل هذه القضايا هو مدخل من عدة مداخل أخرى للإساءة المستمرة والممنهجة للمملكة وأنظمتها، بل ولرموزها أيضا، والموضوع ـ في المقام الأول والأخير ـ تصفية حسابات سياسية في إطار الفوضى العارمة التي تدك منطقتنا، وللأسف فإن هذه الحملات الإعلامية المشبوهة تستهدف فقط فئة محددة من الشعب، وهي الفئة التي لا تقرأ كثيرا عن حاضر المجتمعات الغربية وماضيهم، الطبقة المفتونة بطبق الحلوى المسمومة، لكن المتحري للدقة سيجد الكثير من الكتب الغربية التي تفضح حقيقة الحرية المسمومة التي تنادي بها تلك الحكومات، ولعلي أذكر منها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ كتاب "الاغتيال الاقتصادي للأمم" للكاتب الأمريكي جون بيركنز.

عندما يقول الملك: لا فرق بين مواطن وآخر.. ولا بين منطقة وأخرى

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030677

د. زهير الحارثي

في كلمته للمواطنين، استعرض الملك سلمان السياسات الداخلية والخارجية وتناول ملفات عدة موضحاً موقف بلاده منها، ومنوها بالتحديات والمخاطر التي تواجهها. تحدث خادم الحرمين بشفافية مرتهناً إلى عظم المسؤولية وشعوره بثقل الأمانة سائلاً المولى عز وجل أن يمده بعونه وتوفيقه، ومن عادة الشعوب ومن طبيعتها أنها تتطلع للاستماع لما يقوله قادتها من منطلق رغبتهم في حل قضاياهم وتبديد هواجسهم المتعلقة بالمستقبل، ما يدعونا للتوقف عند مضامين الكلمة من آراء جديرة بالتحليل. وإن كان تركيزنا هنا يقتصر على الملف الداخلي.

لقد جاء خطاب الملك حاملاً تصوراً للعهد الجديد ليضع الأمور في نصابها الصحيح ويرسل إشارات واضحة لأطراف عدة قد يعنيها الأمر بشكل أو بآخر لا سيما في ظل ما يحدث في المنطقة من محاولات تضخيم وتهويل وإرهاب دول وحركات وتوزيع أدوار وإخلال بموازين القوى.

كان الخطاب شاملاً ومباشراً وهو بمثابة رؤيته التي تعكس فكره وتعبّر عنه وبامتياز. فالفكر والشيء الواقعي حقيقة واحدة، كما كان يقول الفيلسوف هيجل، بمعنى أن كل الحقائق ما هي إلا كشف عن الفكرة وتعبير لها، وكأنه بذلك يقول إن الحقيقة النهائية هي العقل، ولكي تبلغ تلك المرحلة عليك أن تجتاز مراحل متعددة، فما الحقيقة في نهاية المطاف إلا الفكر، وهو الذي يقوم بالتفسير العقلي لكل شيء.

غير أن اللافت أن الملك كان ولا زال يؤمن بالمنهجية والدور المهم للأجهزة الرقابية منذ زمن فعندما كان ولياً للعهد قال بان "ضمان الاستقرار وديمومته لا يأتي بالتمني بل بالعمل الجاد لإقامة العدل بعمل منهجي منظم يقوّي مؤسسات القضاء وأجهزة الرقابة ويفعّل أدوات رصد الفساد ويعزز مبادئ النزاهة وينشر ثقافتها ويضمن بالتشريعات والأنظمة والقوانين حقوق المواطنين وكرامتهم وأموالهم وأعراضهم".

وهاهو يعيد في كلمته بالأمس وهو ملك للبلاد مؤكداً على ذلك بقوله "وقد وجهنا بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، ويسهم في القضاء على الفساد ويحفظ المال العام ويضمن محاسبة المقصرين". عبارات الملك هذه تنم عن حزم وعزم على مواجهة هذا الوباء الذي استشرى في بعض الأجهزة الحكومية ما يعني ضرورة تفعيل قوانين مكافحته. ولعل هذا التوجه الذي يطرحه الملك سيدفع باتجاه تأسيس دولة المؤسسات وتعزيز العدالة الاجتماعية.

غير أن الهاجس الدائم لخادم الحرمين هو تعزيز الوحدة الوطنية وحمايتها وهو لا يلبث أن يشدد عليها في أحاديثه ولقاءاته. يقول "إن كل مواطن في بلادنا وكل جزء من أجزاء وطننا الغالي هو محل اهتمامي ورعايتي، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى.." وهذه لفتة ملكية حازمة وصارمة تؤكد أن لا ثمة تمييز بين مناطق المملكة من ناحية التنمية ولا من حيث المكانة والاهتمام ناهيك عن التنوع المجتمعي الفريد الذي يضم أرجاء المملكة من قبائل وحضر وسنة وشيعة وإسماعيلية وغيرهم، فأبناء الوطن كما شدد، متساوون في الحقوق والواجبات" وبالتالي فإن رسالته واضحة وصريحة حيث لا مساومة أو مزايدة على الوحدة الوطنية، كونها خطاً أحمر لا يجوز المساس بها لأنها تمثلنا جميعاً. ولا تفرقة عنصرية أو مذهبية أو مناطقية، فالنسيج المجتمعي يجب أن يكون متماسكاً ومتناغماً ومحصناً لمواجهة المخاطر التي تستهدف الوطن.

وفي جانب مضيء من كلمته يقول" ونؤكد حرصنا على التصدي لأسباب الاختلاف ودواعي الفرقة، والقضاء على كل ما من شأنه تصنيف المجتمع بما يضر بالوحدة الوطنية." هذا يعني بلا مواربة أن الملك ضد التصنيف الفكري والتحريض

والتعصب والنعرات المهددة للسلم الاجتماعي كونه يطالب الجميع بضرورة المحافظة على اللحمة الاجتماعية وهي بمثابة معادلة وطنية ما بين الحاكم والمحكوم أدت إلى ترسيخ التجربة الوحدوية. والذاكرة تقول لنا إنه عندما كان ولياً للعهد أشار إلى هذا الترابط قائلاً لأولئك الحاقدين الذين راهنوا "على زعزعة استقرار دولتنا إنهم خسروا من الجولة الأولى، وان كل من راهن على ضعف ولاء المواطنين لبلدهم فشلوا منذ اليوم الأول، نسي هؤلاء كلهم أن ركائز الدولة مشتركة مع قيم الأفراد، وأن هذه الدولة قامت على سواعد أجدادهم فصنعوا الوحدة وحافظوا عليها".
كانت السعودية توصف بأنها دولة شديدة المحافظة ولكنها تعيش اليوم حراكاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. دولة عصرية وحديثة في إطار من المحافظة والتفاعل مع المتغيرات وذلك إدراكاً من القيادة أن ذلك يمثل ضرورة إستراتيجية. ولعل المحطات التاريخية التي عاشتها السعودية وبالرغم من حجم التحديات برهنت على الترابط واستباق الأحداث، ما جعل النتائج تأتي مخالفة لكل التكهنات. وهذا ما لمسناه في الفترة الماضية من حيث ترابط الدولة وتماسك مؤسساتها السياسية والشعبية بما يحقق المصلحة العليا للبلاد، على اعتبار أن مقتضيات الشريعة ومواد النظام الأساسي للحكم ووحدة التراب الوطني من الثوابت الوطنية التي يجب التمسك بها.
صفوة القول: كلمة الملك جاءت لتؤكد أن الوطن للجميع، رافضة التمييز المناطقي والتصنيف الفكري ما يعني تكريس الوحدة الوطنية وتعميق المواطنة، لأن التفريط بهما لا قدر الله يعني الضياع والانهيار وهو ما يتمناه الحاقدون والشامتون والمتربصون الذين يتحينون الفرص لبث سمومهم.. حمى الله الوطن.

إقصاء المرأة.. والسبب اللوائح التنفيذية!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030674

د. هيا عبد العزيز المنيع

من يعود لنظام الحكم الأساسي للبلاد يجد أن هناك مساواة بين الرجل والمرأة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.. وبالعودة للواقع في بعض اللوائح التنفيذية التي يتم استخدامها كدليل تنفيذي للقوانين وكخريطة طريق للمنفذين وحسم الاختلاف في تفسير وفهم النظام.. نجد أن بعضها للأسف لا يتفق مع أساس نظام الحكم والمنطلق من ثوابت الشريعه الإسلامية.
بالعودة أيضا للنظام نجد أن المملكة العربية السعودية وقعت على الاتفاقيات الدولية التي تنص على عدم التمييز العنصري للمرأة.. ولأن نظام الحكم كما سبق وأكدت يؤكد على العدالة والمساواة بين المواطنين بما تقتضيه الشريعة الإسلامية فإنه حان الوقت لتفكيك الكثير من الأنظمة واللوائح التنفيذية لبعض الأنظمة والتي للأسف تتعامل مع المرأة باعتبارها قاصرة فهذا لا يتفق مع الشرع الإسلامي وأيضاً لا يتفق مع واقع المرأة السعودية التي استطاعت وبدعم قوي من القيادات العليا للوصول أعلى المراكز.
المرأة في حال إنجابها طفلاً وزوجها غير موجود لأي سبب أي ربما تكون مطلقة وربما يكون زوجها مرابطاً على الحدود وربما يقوم بإجراء عملية خطيرة لمريض وربما نائم في المنزل.. وهي تكابد الألم البدني والنفسي.. حيث عليها أن تكتفي بالإنجاب وغيرها سيقوم بإثبات الولادة وتأكيد الإبلاغ بما يترتب عليه من حقوق ثبوتية لهذا الطفل..؟ في جانب آخر لا تستطيع هذه المرأة استخراج جوازها بنفسها، فقط ولي أمرها من يقوم بذلك وهي وحسب النظام واللوائح التنفيذية (قاصرة) حين تذهب للمحكمه فلابد لها من معرف ولا يؤخذ ببطاقتها المدنية.. بل وقد يصل الأمر في بعض القضايا للمطالبة لها بصك إثبات حياة.. هذه السيده لا تستطيع استئجار سيارة وإن تغاضت بعض المؤسسات فإن العقد يكون باسم السائق.. أيضا المرأة السعودية لا تستطيع إكمال دراساتها العليا إلا بموافقة ولي أمرها.. في حال تعرضها للعنف رجال الأمن لا يحضرون إلا بوجود ولي أمرها..!! ماذا تفعل إن كان ولي أمرها هو من اعتدى عليها..؟ ولا ننسى أيضا رفض بعض المسؤولين مقابلة المرأة أو الرد على اتصالها مطالباً ولي أمرها بالحضور وكأنه لا يعرف حقيقة الكثير من أسرنا التي بات فيها ولي أمرها عبئاً على أسرته.

سأقف عن سرد نماذج تكشف خللاً في الأنظمة أو في اللوائح التنفيذية لبعض الأنظمة.. وأعود للأهم وهو ضرورة تفكيك تلك الأنظمة وإعادة صياغتها من جديد وإعاده صياغة اللوائح التنفيذية بكاملها والتعامل مع المرأة باعتبارها إنساناً كامل الأهلية وان لها حقوقاً وواجبات مثل أخيها الرجل، لابد من إعادة صياغة تلك اللوائح بما يتفق مع واقع المرأة السعودية الحالي وبما يتفق مع تطلعات القيادة السياسية متمثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز والذي أتاح لها حق المبايعة مثل أخيها الرجل.. وبما يتفق قبل كل شيء مع ثوابت الدين الإسلامي الذي تعامل مع المرأة باعتبارها كاملة الأهلية.

إن إصرار بعض المؤسسات الحكومية على تنفيذ تلك اللوائح التنفيذية التي تتعامل مع المرأة باعتبارها قاصرة يعتبر أمراً مهيناً وأيضاً لا يتفق مع المنظور القضائي الذي يحاكم المرأة باعتبارها كاملة الأهلية في حال وقوعها في أي سلوك غير قانوني التناقض هنا سببه وقوع تلك اللوائح تحت تأثير الأعراف الاجتماعية ولعقود طويلة من الزمن عملت على إقصاء المرأة من الحضور المجتمعي بأبعاده العملية والحقوقية.. مع الاكتفاء بمحاسبتها وبقسوة في حال خطأها.. وهذا لا يليق بمجتمع يقوم على منظومه مؤسسية وحقوقية مقننة بتشريع سماوي.. اعتبار المرأة قاصرة في الكثير من الأنظمة أو اللوائح التنفيذية بات أمراً يعيق تطبيقه وصول الكثير من الحقوق للنساء

وأيضاً يشكل معوقاً تنموياً لانطلاق المرأة أكثر واندماجها في انطلاقة بلادها التنموية دون إقصاء إو اعتبارها قاصرة.

هيئة الفساد والمواطن.. تكامل الأدوار

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

أحمد أسعد خليل

الكثير منا لا يعلم الهدف الكبير من إنشاء هيئة مكافحة الفساد وينظر إليها نظرة لا تتواكب مع عملها وأهدافها وينتظر منها تطبيق وتنفيذ أحكام وتنفيذ عقوبات وتشهير دون معرفة واضحة لعمل وآليات وتنظيماتها فعندما أصدر خادم الحرمين الشريفين الأمر الملكي بإنشاء الهيئة كان ذلك انطلاقًا من قول الله تعالى: (ولا تبغ الفسادَ في الأرض إن الله لا يُحب المفسدين)، واستشعارًا منه للمسؤولية المُلقاة على عاتقه في حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه، على هَدْي كريم من مقاصد شريعتنا المطهرة التي حاربت الفساد، وأوجدت الضمانات، وهيأت الأسباب لمحاصرته، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها، وشمل مهام الهيئة كافة القطاعات الحكومية، ولا يستثنى من ذلك كائنًا من كان، وتسند إليها مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام، ويدخل في اختصاصها متابعة أوجه الفساد الإداري والمالي، وظواهر الفساد تشمل جرائم متعددة مثل الرشوة والمتاجرة بالنفوذ، إساءة استعمال السلطة، الإثراء غير المشروع، التلاعب بالمال العام واختلاسه أو تبديده أو إساءة استعماله، غسيل الأموال، الجرائم المحاسبية، التزوير، تزييف العملة، الغش التجاري... إلخ، ودور الهيئة يقتصر على الملاحقة لكشف الفساد ومن ثم تتولى الأجهزة التنفيذية في الدولة دورها في إصدار الأحكام والتنفيذ وعلى الهيئة التأكد من ذلك، ووضعت الهيئة أهدافها التالية أساس لعملها:

1- حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره.
2- تحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية.
3- توجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك واحترام النصوص الشرعية والنظامية.
4- توفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها.
5- الإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
6- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

ونجاح عمل الهيئة لتحقق أهدافها يتوجب تلاقي طرفي المعادلة أي المواطن والهيئة وتفعيل الأدوار لكل جانب فالمواطن شريك استراتيجي للهيئة وهو من منظومة النجاح لها في التعاون المثمر والشفافية المطلقة التي من شأنها تعزز إشراك المجتمع المدني في حماية النزاهة وزيادة التوعية في السلوك والأخلاقيات لدينا وبالتالي سوف ينعكس هذا على أوضاع المواطن الأسرية والوظيفية وبناء أجيال صالحة تناط بها الثقة والرعاية لمصالح الدولة، لذا فإن مكافحة الفساد يجب أن تبدأ من المنزل أولا ثم المدرسة ثم الجامعات ثم الوظائف العامة والخاصة ولا نتخلى عن دورنا الحقيقي في المكافحة ونكتفي بالمشاهدة والانتظار ثم تدوير الحديث حول ما تم وما لم يتم والاكتفاء بالشائعات ونقلها.

الرياض
www.Alriyadh.com

خارجية السويد.. وملف حقوق الإنسان!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031034

يوسف القبلان

وهو ملف ينفتح على شعارات ومفاهيم وممارسات بطريقة انتقائية تفرضها ظروف سياسية معينة. حديث دولي متواصل عن الحرية والعدالة والمساواة، ومحاربة الفقر والجهل والمرض والعنصرية.

الملف يحمل عنوانا براقا، لكن محتوياته تظهر وتختفي بحسب مزاج ومصالح المسؤول عن الملف، فمن هو هذا المسؤول؟

من هو المسؤول الذي يفتح الملف على قضايا قانونية داخلية، ويغلق الملف أمام قضايا الانسان الذي فقد وطنه وتحول الى مشرد، يغلق الملف ويضعه في مكان سري حين تطرح قضية فلسطين، أو القضايا الأخرى المتعلقة بالعنصرية التي لا تزال موجودة في دول كثيرة تحاضر على العالم في قضية حقوق الانسان؟

من هو المسؤول عن الملف الذي يضع على المنصة من يعظ العالم ويحثه على تطبيق مبادئ حقوق الانسان وهو بعيد عمليا عن هذه المبادئ؟

من هو المسؤول الذي يضيء الضوء الأخضر ويفتح الطريق للتدخل في شؤون الدول الداخلية، والاعتراض على قوانينها وأنظمتها، ويرفض التدخل في شؤون دول أخرى؟

من هو المسؤول الذي يفتح الملف لحقوق الشواذ مثلا ويغلقه أمام قضايا الاحتلال، والارهاب الدولي، والعنصرية؟

إنه ملف تتقاذفه الرياح السياسية، وتلعب به الانتقائية وازدواجية المعايير. ملف يحضر ويغيب حسب رغبة (المسؤول عنه!)، ملف يغيب في حضرة الظلم والقتل والتدمير واهدار الكرامة الانسانية، ويحضر في قضايا قانونية داخلية تخضع لدستور ليس من صنع البشر. ملف يطالب بالعدالة والكرامة والتعايش، ويغيب عند ازدراء الأديان.

إنه ملف يخفيه (المسؤول عن الملف) عندما يتعلق الأمر بالأمن الوطني، ثم يفتحه للحديث عن الديموقراطية بمعاييره الخاصة التي يريد أن يفرضها على الدول الأخرى بطريقته (الخاصة) تتعارض مع قيم حقوق الانسان التي يحاضر عنها ويطالب بتطبيقها. إنه ملف تفتحه بعض الدول لغرض الابتزاز، وتغلقه حين تتحقق مصالحها السياسية والاقتصادية. ملف ينسى أو يتناسى أن حقوق الانسان حق لكل البشر، وأن استخدام (حقوق الانسان) كسلطة سياسية يتعارض مع مبادئ حقوق الانسان.

أمام هذا الملف الحافل بالمتناقضات جاء بيان المملكة القوي الواضح حين دان مجلس الوزراء التصريحات المسيئة الصادرة من وزيرة خارجية مملكة السويد التي تضمنت انتقادا لأحكام النظام القضائي الاسلامي المطبق في المملكة، القائم على الشريعة الاسلامية.

إن وزيرة خارجية السويد تنقصها الكثير من الحقائق وتصدر أحكاما تمثل تدخلا في شؤون الدول الأخرى، وتعبر عن جهل بالنظام الأساسي للحكم في المملكة، وهي تعلم أن من بين حقوق الانسان احترام الأديان والتنوع الثقافي والاجتماعي، وتعلم أيضا أن تدخلها يتعارض مع المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية.

حقوق الإنسان في الصحافة

ومن المؤسف أن تصدر أحكام متسرعة تعتمد على حملات اعلامية سطحية تجهل أو تتجاهل ثقافة المجتمعات وانجازاتها التنموية والانسانية. ومن المؤسف أكثر أن تتحول قضية حقوق الانسان الى ميدان للمزايدات السياسية وأن يتم التعامل معها بمعايير ازدواجية، وأن تفتح الساحة لكل من يريد لينصب نفسه سيدا وحكما في هذا المجال مهما كان سجله فيه.

توظيف المتطوعين.. لرعاية المعاقين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150318/Con20150318759652.htm

بشرى فيصل السباعي

تكررت حوادث تعرض أصحاب الاحتياجات الخاصة في مراكز الرعاية لإساءة المعاملة من قبل العاملين فيها، وكلما تكشفت حادثة حصلت فورة إعلامية حولها لكن بلا تغيير جوهري في الواقع، والواقع معقد، فحسب دراسات غربية كانت مهام رعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة هي أكثر الأعمال التي تسبب الضغوطات النفسية الحادة التي تؤدي للكآبة ولارتفاع معدل إصابة من يقوم بها بالأمراض العضوية الناتجة عن شدة التوتر كأمراض القلب والشرايين، وتقصر أعمارهم بحوالي سبع سنوات من رعاية مجرد فرد واحد من أفراد العائلة لديه احتياجات خاصة، فكيف بمن عليه العناية بالعشرات من الغرباء من أصحاب الاحتياجات الخاصة؟ خاصة أن الناس يختلفون في طباعهم، فهناك من له بالفطرة طبع حنون ويحب القيام بدور الرعاية والعناية ويمتلك ما يتطلبه هذا الدور من صبر وحلم وسعة نفسية وطاقة روحية، وهناك من له طبع حاد لا يحتمل القيام بهذا الدور ولو كان يأخذ عليه مالا، ولهذا أن قام به مضطرا لأنه لم يجد وظيفة أخرى فهو بالتأكيد لن يكون له سلوك من أقبل على هذا العمل لأن لديه ميلا نفسيا وروحيا للقيام به، ومؤشرا أساسيا على أن لدى الشخص هذا الميل الفطري المساعد على أن يقوم بهذا الدور الحساس هو تطوعه للقيام به، وفتح باب التطوع لرعاية اصحاب الاحتياجات الخاصة يخفف الضغط على العاملين بتلك المراكز ويوجد رقيبا عليهم ومعمول به في الدول الغربية، وكثير من المحللين لظاهرة الارهاب يقولون إن غياب مجالات العمل التطوعي في العالم العربي من العوامل التي تسوغ للشباب المتحمس -الذي لديه رغبة للتطوع بجهده- الالتحاق بالجماعات الإرهابية وأيضا افتعال الشغب باسم الاحتساب، فالعمل التطوعي المنتظم لا يزال غير مألوف بالعالم العربي وثقافته وخطابه الديني.

المراكز الصحية يا معالي الوزير

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25521

علي الخبتي

لا بد من تفعيل مراكز صحة الرعاية الأولية بشكل يتم فيه فتح ملفات لتسجيل سكان الحي، ودعمه بالطواقم الكافية للحالات الطارئة والأمراض التي لا تتطلب خدمات صحية متقدمة

زرت المركز الصحي في الحي الذي أقطنه، وللأمانة فقد فوجئت بما رأيت إيجابا وسلبا.

فوجئت أن فيه ثمانية أطباء، البعض منهم في عيادات تخصصية مثل الأسنان والباطنية والنساء والولادة، وصيدلية وعدد من الممرضات والعاملين والعاملات والموظفين والموظفات.
وكنت أَهُم بزيارة مديره للاستزادة وأخذ إحصاءات وأرقام دقيقة لكل ما تقدم، إلا أن ارتباطا لاحقا منعني من صرف مزيد من الوقت. وأما السلبيات، فكان أهمها المبنى الذي لا يليق، حيث الفحص الأولي يتم من قبل الممرضة في مطبخ المبنى الذي يشغله المركز الصحي، وهو مكان ضيق جدا وتنبع منه روائح! وكذلك السجلات الورقية ونحن في العصر الرقمي، ولا أفهم إصرارنا على استخدام الورق، رغم الصعوبة والوقت والمال الذي نصرفه في شراء الملفات والأبواك والأقلام إلى آخر المستلزمات القرطاسية المعروفة والمكلفة، التي يمكن أن يستعاض عنها بأجهزة كمبيوتر لعمل ملفات رقمية للمرضى، وتستخدم من قبل الأطباء والصيدلية تماما مثل المستشفيات وهو أمر غير مكلف.
هذه المراكز بهذه الإمكانات يمكن أن يتم تحسينها بإضافة تخصصات مثل: العيون والأذن والأنف والحنجرة وإشاعة وجهاز لتخطيط القلب، وبهذا يمكننا توفير كثير من الجهد والوقت على المرضى، والأهم تخفيف الضغط على المستشفيات.
إذا فعلنا ذلك سنعمل على بث الحياة في مراكز الأحياء، بحيث يكون للمواطن سجل طبي رقمي تماما مثل المستشفيات الكبيرة، وفيه مرافق ذات جودة إنشائية واحترافية في التعامل مع الحالات التي تصل إليه.
حديثنا هنا اليوم يتركز على المراكز الصحية ولهذا نسأل: لماذا لا يتم تحسينها؟ عدد المراكز الصحية الموجودة على طول البلاد وعرضها كاف، ونحتاج فقط إلى تحسين مستواها لنوفر الوقت والجهد على المرضى، ونخفف الضغوط المتزايدة على المستشفيات من قبل مرتاديها، فمعظمهم يرتادها لأسباب تستطيع المراكز الصحية الوفاء بها. هل لاحظتم الزحام الشديد في المستشفيات العامة؟ لا تكاد تجد طريقا في الممرات دون أن يصطدم كتفك بكتف أخرى. هذا الاحتشاد اللافت للنظر يقول لنا أشياء:
أولا يلاحظ أن المراجعين للمستشفيات الكبيرة يدخلون المستشفى لأسباب كثيرة لا تحتاج مراجعتها إلى المستشفيات الكبيرة، وهذا خلل كبير يشغل العاملين في المستشفيات الكبيرة التي يجب أن تفرغ كل إمكاناتها للأمور التي تستحقها فعلا.
فقد الثقة في مراكز الأحياء على الرغم مما يصرف عليها من مال وجهد مشكلة لا بد من حلها. لا بد من تفعيل تلك المراكز بشكل يتم فيه فتح ملفات لتسجيل سكان الحي، ودعمه بالطواقم الكافية للحالات الطارئة والأمراض التي لا تتطلب خدمات صحية متقدمة، بدرجة نعيد الثقة فيها إلى المواطن ونجعل الجمهور يتجه إليها لمعالجة تلك الأمراض، ومن تثبت حاجته إلى خدمات صحية متقدمة، يتم تحويله إلى المستشفى المناسب أو حتى للعلاج خارج المملكة.
يا أحبتي، لماذا لا نعمل كما يعمل الآخرون، فالأمر ليست فيه صعوبة ويقلل من التدافع المحموم غير المبرر على المستشفيات الكبيرة. في دول العالم إذا شعرت بألم تذهب إلى طبيب العائلة في مكان يشبه المراكز الصحية لدينا التي أظن أنها أنشئت على غراره. حتى العمليات البسيطة إزالة التهاب أو عملية خراج أو ضمادات بكل أنواعها تتم في تلك المراكز، إضافة إلى علاج الأمراض الشائعة البسيطة.
هذا يوفر علينا كثيرا من الجهود، ويجعل خدماتنا الصحية تبدو عالية المستوى.
حدثني صديق أنه حاول الحصول على سرير بشكل عاجل في مستشفى خاص أو عام كبير أو صغير لحالة طارئة لقريبة له، فلم يجد إلا بتدخلات مسؤولين وبعد يومين من بحثه. وآخر أقسم أن إسعافا دار بقريبة له على كل المستشفيات حتى تدنت حالتها وفقدت الوعي!
وقد تكون لكل منكم قصة. المطلوب الآن كخطوة أولى بث الحياة في مراكز الأحياء حتى تحصل على ثقة المواطن، بحيث يكون له سجل طبي ومرافق ذات جودة إنشائية واحترافية في التعامل مع الحالات التي تصل إليه كما ذكرنا سابقا، وطلب زيارة أخرى وتوثيق كل ذلك في السجل لمتابعة الحالات.
هنا نستطيع أن نخفف العبء على وزارة الصحة بالمطالبات والاستمرار في بناء صروح صحية كبيرة وكثيرة، قد لا نحتاج إليها جميعها في حالة تم تفعيل مراكز الأحياء. صحيح أن هناك زيادات في أعداد السكان، لكن المطالبات بإنشاء مرافق صحية بالشكل الذي نسمعه ونراه سببه لجوء الناس جميعهم إلى تلك المرافق، لأن الثقة مفقودة تماما في مراكز الأحياء التي تدعو بعضها إلى الشفقة.
تفعيل دور مراكز الأحياء يمكنه مباشرة من تولي الحالات الطارئة بشكل أولي إلى أن تصل إلى المستوى الطبي الذي تحتاج إليه قبل فوات الأوان، فبعض الحالات لا يجب أن تتأخر عن عشر دقائق، حمانا الله وإياكم، خصوصا في المدن الكبيرة التي قد تكون فيها صعوبة لمباشرة حالات طارئة خلال عشر دقائق. إلى جانب أن مراجعة الأحياء توفر الوقت على الناس وتخفف الازدحام على المستشفيات.

خلاصة القول: إذا كانت المراكز الصحية في مقار مناسبة وتوافرت فيها الخدمات والطواقم المناسبة للحالات الطارئة والشائعة، وتفتح سجلات لسكان الحي لمتابعة حالاتهم، سنعيد الثقة على مدى فترة بسيطة إلى هذه المراكز. عندما يبدأ سكان الحي يتحدثون إلى بعضهم أن مركز حيهم يوجد في مكان مناسب وتم دعمه بطواقم مناسبة وفتحت سجلات للمرضى لمتابعة حالاتهم.
أرجو أن يعطي وزير الصحة الجديد -وهو الإداري القدير- هذه المراكز جزءا من انتباهه، وأنا واثق من تمكنه من إعادة الحياة والثقة والدور الفاعل لتلك المراكز، وسنرى أثر ذلك مباشرة. قد يكون من المناسب وجود وكالة للوزارة للمراكز الصحية ليتم التركيز وتكثيف المتابعة.

• حقوق الإنسان" بين الإنسان والتوظيف السياسي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031284

محمد بن علي المحمود

يُمكن اعتبار القرن الثاني عشر الميلادي هو القرن الذي بدأت فيه الحركة الإنسانية تفصح عن نفسها في أوروبا، كحركة ثقافية عامة أخذت تطرح أسئلتها على الحراك الواقعي، من خلال الحراك الفكري – الأدبي. وقد تصاعد هذا الحرك وذاك الحراك بالتضافر - نموا - ليخلقا ما يسمى ب: عصر النهضة، ذلك العصر الذي وضع اللبنات الأولى للحضارة الغربية/ العالمية المعاصرة، بعد أن انتقلت فيه – نسبيا – محاور الهم والاهتمام من سياق المتعالي/ الميتافيزيقي/ المجرد إلى سياق واقع الإنسان.
التزامنا المبدئي بحقوق الإنسان نابع من تصوراتنا نحن، من رغبتنا الصادقة في أن نكون الأفضل دائما؛ دون أن يعني ذلك تجاهل ما هو إيجابي حتى في المواقف الناقدة التي تصدر عن بعض الصادقين إنسانيا، أولئك الذين يختلفون عن المسيّسين الذين يستخدمون النقد الحقوقي من أجل التوظيف السياسي
ظل الإنسان محل اهتمام واضح طوال عصر النهضة؛ حتى وإن لم تتبلور له رؤية واضحة محددة لماهية الحقوق الإنسانية المتوخاة. لقد بقي هذا الاهتمام يجترح رؤاه العالمة في محاولة منه لدفع الظلم الواقع على الإنسان، على الأقل فيما بدا واضحا – آنذاك – أنه ظلم ينتهك الحق الطبيعي للإنسان.
مع سيطرة الهم الإنساني وتمدده إلى مجمل الحقول المعرفية، ومن ثم الفضاءات الاجتماعية/ السياسة، أخذت مجموعة من المبادئ الإنسانية العامة تتشكل كمرجعية للجدل الحقوقي الذي لم يكن بمعزل عن التصورات اللاهوتية؛ حتى وإن لم يتطابق معها في مستوى الطرح المباشر (لأن ثمة رؤى تحليلية ترى أن الأطروحات العقلانية/ الطبيعية آنذاك تنتظمها في العمق اللاواعي/ اللامباشر تصورات لاهوتية).
لقد وصلت هذه المبادئ العامة إلى صورتها الأوضح – ولا أقول الأكمل – في إعلان الثورة الفرنسية الحقوقي الذي كان فاتحة عصر جديد للإنسان. على ضوء عمومية هذه الحقوق ومشتركاتها اشتغلت المسارات الفكرية والمسارات العملية المهمومة بالإنسان؛ من أجل خلق عالم جديد يكفل الحقوق الإنسانية الأساسية للجميع؛ ارتباطا بأصل الأصول الإنسانية، المتمثل في أن الناس جميعا ولدوا أحرارا ومتساوين.
اتسع فضاء الجدليات الحقوقية منذ الثورة الفرنسية وشعاراتها التحررية/ الإنسانية وإلى اليوم. بعيدا عن المنعرجات والانتكاسات، بل والخيبات، كان الرهان – الظاهر والمضمر – متوفرا على مدى إمكانية تشكّل منظومة متكاملة طبيعية (اتكاء على مبدأ الأصل الطبيعي الواحد) لحقوق الإنسان، تستند إلى المشترك الإنساني العام. استمر الراهن، وتساوق مع نجاح لا ينكر في تحقيق منظومة شبه متكاملة، زاد من فُرَص نجاحها تصاعد الهيمنة الاستعمارية للحضارة الغربية التي عولمت – أو حاولت أن تُعولم – رؤيتها الحضارية، ومن ثم الإنسانية، خاصة بعد إنشاء المنظمات الدولية الراعية للحقوق السيادية، والطامحة إلى فض كل أشكال الصراع بالطرق السلمية، أو بالقوة التي تتغيا السلام العام.

لكن، يبقى النجاح الأكبر لعولمة هذه الحقوق مرتبطا بتطور وسائل النقل التي ساهمت في التواصل الإنساني والثقافي، ومن بعد تطور وسائل التواصل الإعلامي، فضلا عن المؤثرات العامة المتعولمة التي ترافق عولمة التقانة واقتصاد السوق. مما نتج عنه شيوع الرؤية الغربية لحقوق الإنسان وتعولمها بحكم أن العالم المعاصر - بمنظماته الدولية وقواه المعرفية والعلمية والاقتصادية، فضلا عن الهيمنة العسكرية - لا يزال غربيا إلى حد كبير.

بقدر ما حققته عالمية حقوق الإنسان من نجاح في العقود المتأخرة؛ بقدر ما واجهته من أسئلة باتت تُطرح عليها تباعا، والاطراد مع حجم نجاحها. بل إن فلاسفة التنوير، فضلا عن فلاسفة ما بعد التنوير، كثيرا ما طرحوا الاستشكالات حول مشروعية اعتبارها مبادئ طبيعية/ إنسانية عامة؛ يجب على الجميع في كل مكان/ بيئة، وفي كل زمان (بالإشارة إلى الجدل حولها من حيث تعاليها على التاريخ)، كما طرحوا الاستشكالات حول تفاصيلها التي تتجاوز المشتركات الإنسانية العامة، كما تتجاوز المبادئ العامة إلى حيث التفاصيل التي ترتبط أكثر فأكثر بالمتغير الزمان والمتغير المكاني.

هذا يعني أن هذه المنظومة الحقوقية التي يبدو أنها اكتملت كمرجعية عامة، كانت – في كثير من محاورها - محل استشكال من داخل الحضارة الغربية التي أنتجتها. فكثير من تفاصيلها (تلك التفاصيل التي لا يمكن تنزيلها في الواقع العملي بدونها) لا تزال – وستبقى – محل جدل كبير، يصل في بعض الأحيان إلى عصب المبادئ العامة. كما لا تزال مسألة تعاليها (صلاحيتها من حيث إطلاقيتها بوصفها عابرة للمتغيرات الزمانية والمكانية) محل جدل أيضا؛ لأن عصر التنوير الذي أنتجها، والعصور اللاحقة التي اكتملت فيها، ليست بمعزل عن المراجعات النقدية؛ فضلا عن كون فكرة التقدم التي نهض عليها عصر التنوير تقضي بضرورة تحوّل/ تطور الفكرة تبعا لمتغيرات الواقع؛ انطلاقا من كون الواقع متغيرا بتغير مسار الأفكار. أي أن الرؤى الحقوقية في النهاية لا بد وأن تكون متطورة/ متغيرة؛ ما يقضي – في النهاية - أن تكون نسبية في الزمان. وإذا تأكد أنها نسبية في الزمان؛ فمن المحتم أنها ستكون نسبية في المكان.

طبعا، لا تعني النسبية الزمانية، ولا النسبية المكانية (التي كانت تجليتها والحجاج حولها من أبرز معطيات الدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة) أن ليس ثمة مرجعية إنسانية عامة، هي محل اتفاق، ولا بد من توفرها؛ لتوفير الحرية والعدالة للإنسان، ولو في حدود المتاح إنسانيا. الاشتغال الإنساني كله على النسبيات، وكون أمر من الأمور نسبيا، لا يعني تفريغه من محتواه، ومن ثم إهماله؛ بقدر ما يعني ضرورة الاشتغال عليه؛ مع الوعي بنسبيته، واستغلال ما يُتيحه البعد النسبي من أجل تحقيق أكبر قدر من المواءمة الظرفية، تلك المواءمة التي تتغيا الإطلاق من زاوية التكيف مع نسبية النسبي.

هنا يأتي العالم اللاّغربي، من حيث هو ظرف مكاني/ بيئة، لا ليثير إشكالية التقابل بين إطلاقية حقوق الإنسان ونسبيتها فحسب، وإنما ليثير إشكالية تنزيل الحد المتفق على إطلاقيته (= المشترك الإنساني موضع الاتفاق فيها) في واقع مغاير/ واقع اللاّغرب. فالمبادئ الإنسانية العامة التي تتوفر على مستوى من الإطلاقية، ومن ثم مستوى عالٍ من التوافق العالمي، لا تتنزّل على واقع مادي محايد، لا تتزل على صفحات بيضاء، بل تتنزل على واقع إنساني حي متشبع بكل أنواع الفرادة والمغايرة الإنسانية، التي لا ينتج عنها استعصاء في تطبيق تلك المبادئ العامة المشترك، وإنما ينتج عنها – ابتداء – استعصاء حول فهمها وتفسيرها، ومن ثم التوافق حول هذا الفهم وهذا التفسير.

لنأخذ أحد أهم مبادئ حقوق الإنسان: الحرية مثلا. إن الحرية من حيث هي مبدأ إنساني أصبحت من بدهيات المشترك الإنساني. لكنها – من حيث مفهوماتها وتطبيقاتها - تسبح في خضم مسارات جديلة في الغرب قبل الشرق. وحتى المتفق عليه منها غربا وشرقا، يتحوّل تنزيله على الواقع إلى معضلة فكرية، قبل تحوله إلى معضلة عملية. وإذا كنت طالما تحدثت عن الليبرالية مطالبا بضرورة تفعيلها في الواقع، من حيث هي فلسفة الحرية الأشمل (ونحن أحوج ما نكون إلى الحرية)، فإنني حاجَجْت متشيعي الليبرالية الذين يزعمون أن ما يعيب الليبرالية كامن في تضمنها إطلاقية الحرية، بالتأكيد على تمثلاتها الفكرية المتنوعة، ومن بعد تنوع تمثلاتها العملية، إذ تختلف باختلاف المتلقي، وباختلاف الفاعل الثقافي، وأنا في كل ذلك استشهد بتنوع واختلاف تطبيقاتها من مكان إلى مكان في الغرب نفسه، الغرب الذي يتواصى بمشتركاتها العامة، بينما يختلف – أشد ما يكون الاختلاف – على التفاصيل وعلى شروط التنزيل على الواقع.

كما كنت أقول في حجاجي عن الليبرالية، أقول اليوم عن المنظومة العامة لحقوق الإنسان: إن التوافق على المبادئ الكلية/ العامة، لا يعني استنساخ تجربة ما – مهما كانت ناجحة في بيئتها – واستزراعها في بيئة أخرى. الليبرالية أو الحرية أو تصورات العدالة (ومنها أطروحة أماريتا سن التي تجعل العدالة أوسع من مجرد نظرية مثالية = رده على أطروحة راولز... إلخ) لم تعد كل هذه مسلمات إطلاقية؛ رغم ضرورة التأكيد عليها في مشتركاتها المبادئية العامة. فنحن إذ ندعو لليبرالية وللحرية ندرك – في الوقت نفسه - أن الليبرالية لدينا لن تكون هي التي في فرنسا، والتي في فرنسا لن تكون هي التي في السويد، والتي في السويد لن تكون هي التي في أمريكا. وحتى داخل الإطار العربي/ الإسلامي، لن تكون ليبراليتنا هي ليبرالية تونس، وليبرالية تونس لن تكون هي ليبرالية مصر، وهكذا دواليك. ويوم أن تكون الليبرالية ليبرالية استاتيكية جامدة على تجربة موحدة لن تكون ليبرالية بحال، وستختنق مسارات التحرر في مضايق القسر، ومن ثم في تناقض مع

كثير من حقوق الاختيار، تلك الحقوق المرتبطة من جهة بمسار تطور الفرد من حيث هو فرد، والفرد من حيث هو عضو في مجتمع، كما هي مرتبطة – من جهة أخرى - بالمجتمع من حيث هو فضاء توافقي يَشرِط كثيرا من الخيارات، ومن حيث هو إطار محدد للوعي يشرط كثيرا من مسار التصورات.
من هنا، من هذه الزاوية بالذات، تأتي ضرورة مراعاة ظروف الاختلاف الثقافي، إذ إن لكل بيئة قانونها الثقافي الذي لا يمكن القفز عليه؛ حتى مع إرادة تغييره، فتغييره لا يأتي إلا بالاشتغال عليه من داخله، وليس من خارجه. وبالتالي، فالنقد الموجه إلى مجتمعاتنا وأنظمتنا بوصفها خارجة عن معيارية الحقوق الإنسانية العالمية، هو نقد يحتكم إلى معيارية متعالية تدعي الإطلاقية ضمنا، ولا تتبصر حقيقة أنها تخلّقت في ظرف مغاير أشد ما يكون المغايرة لظرفنا الثقافي/ الاجتماعي.
إننا إذ نرفض ونُدين التدخلات الخارجية (كما هو حاصل من السويد حاليا) التي تحاول فرض رؤيتها على واقعنا دون أن تعي طبيعة هذا الواقع وإشكالياته المعقدة، لا نرفض وندين بدافع ادعاء أننا بلغنا ما نطمح إليه من حرية وعدالة وحقوق، وإنما بدافع وعينا أننا نشتغل على تنمية إيجابياتنا، وتدارك سلبياتنا التي لا ننكرها، ولكن نُنكر توظيفها ضدنا لأغراض تتجاوز تفاصيلها إلى حيث الموقف الضدي العام منا. ومن هنا، فرفضنا لهذه التدخلات يصدر عن وعينا أن خلف اليافطات الحقوقية إرادات سياسية تتعمد الحشد والتجييش، لا من أجل تعديل أو إصلاح المسار الحقوقي/ العدلي هنا أو هناك، وإنما من أجل فرض خيارات سياسية تمس سيادة الوطن الذي تبقى سيادته مبدأ أساسيا لا يقبل النقاش من جمع الأطراف.
نحن قبل هذه الاتهامات التي وجهها ويوجهها هؤلاء إلينا، كنا قد دخلنا في نقاش علني حول كثير مما يتداوله الإعلام الغربي عنا، ومنذ أمد ليس بالقصير. لسنا مجتمعات صامتة، كما هي الصورة النمطية عنا هناك، لسنا نتعامى عن الأخطاء التي تتخلل تجربتنا كأي عمل إنساني معرض لكثير من الأخطاء. مثلا، القضاء لدينا يندرج في مسيرة تطوير منذ سنوات، إنه تطوير نابع من إدراكنا نحن لضرورة التطوير، وليس لأن هناك من يكيل له الشتائم في الغرب أو الشرق. وكما يتعرض القضاء للتطوير، فإنه يتعرض في إعلامنا المحلي لنقد يمس بعض أوجه القصور التي تكتنفه؛ من إجل مزيد من الإصلاح.

كذلك قضايا المرأة، لم ندّع قط أن وضع المرأة لدينا في مستوى المرضي عنه، لم نسكت عن أوجه القصور، لم نجمد على وضعنا بوصفه الوضع الأمثل، بل يزخر إعلامنا – بكل أنواعه – بمناقشات واسعة وحادّة حول قضايا المرأة لدينا، ولا تخلو قناة فضائية، ولا صحيفة، ولا مجلة، فضلا عن المواقع الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، من جدل صريح وحاد حول سلبيات الواقع النسوي لدينا. إننا نعي حجم السلبيات لدينا أيا كان ميدانها، ونحاول إصلاحها بأنفسنا لأنفسنا، في الوقت الذي نرفض فيه أن يفرض علينا الآخرون حلولهم التي إن سلمت من التوظيف السياسي، لم تسلم من الجهل بتعقيدات مجتمعاتنا، ومن ثم الجهل بالمسائل المعتبرة في مسيرة التطوير.
نحن نؤكد، وسنظل نؤكد، أننا نستثمر – عن وعي – في التأسيس ثقافيا ونظاميا لحقوق الإنسان، لا تحت وطأة الضغط من هنا أو من هناك، وإنما لأننا يجب أن نكون على المستوى الإنساني اللائق بنا. نحن ملتزمون بضمانة حقوق الإنسان، بل وملتزمون بتطوير المنظومة الحقوقية ذاتها، نحن كذلك، وسنستمر في هذا المسعى؛ قالوا أو لم يقولوا، شنّعوا، أو لم يشنعوا،؛ لأن التزامنا المبدئي بحقوق الإنسان نابع من تصوراتنا نحن، من رغبتنا الصادقة في أن نكون الأفضل دائما؛ دون أن يعني ذلك تجاهل ما هو إيجابي حتى في المواقف الناقدة التي تصدر عن بعض الصادقين إنسانيا، أولئك الذين يختلفون عن المسيّسين الذين يستخدمون النقد الحقوقي من أجل التوظيف السياسي.

لا حل بدون شراكة وزارة الإسكان مع القطاع الخاص

المصدر: جريدة اليوم الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4054526

د. إحسان بوحليقة

تتعد الصيغ وتتفاوت الحلول، لكن وزارة الإسكان لن تستطيع التصدي لحل أزمة السكن بمفردها، كما أن حل الأزمة لن يستطيع الاستمرار إذا ما استبعد القطاع الخاص من المساهمة فيه، فالقضية أكثر من مجرد توفير أرض وتمويل البناء بتقديم قرض؛ بل أن يستمر ذلك طوال الوقت دون توقف.

عند انشاء صندوق التنمية العقارية كانت تلك هي الصيغة، لكنها لم تصمد لتقلبات الزمن، فتراكمت طلبات القروض وتكدست، فأخذت فترات الانتظار تتمدد، حتى تجاوزن العقد من الزمن، مما أفرغ الحل من مضمونه، وأدى إلى كبح الطلب والحد من العرض في آنٍ معا، وبالتالي أصبح المجتمع وجهاً لوجه أمام أزمة السكن التي نعايشها حالياً ومنذ سنوات.

ويبدو أن هناك جهودا متناثرة هنا وهناك، لكنها لم ترق بعد لتشكل حُزمة متماسكة، فقبل نحو عام ونصف العام أعلن عن آلية استحقاق السكن.

الآلية خالية من الغموض فبوسع أي منا أن يحسب بنفسه عدد ما يستحق من نقاط، ولم يرتكز احتساب النقاط إلى عنصر واحد، بل مَثلَ حلاً لمعادلةٍ متعددة الحدود والمجاهيل هدفها منح الفرصة أولاً للأكثر حاجة دون استبعاد للبقية.

وبطبيعة الحال، فالآلية قابلة للتحسين وفقاً لما سيتمخض عنه تطبيقها على أرض الواقع. وعندما نأخذ الآلية ومعها الزيادة الكبيرة في عدد قروض صندوق التنمية العقارية، إضافة لانفتاح الصندوق مؤخراً على خيارات تمويلية مرنة ستؤدي لزيادة عدد المستفيدين، وفوق ذلك دخول نظم التمويل والرهن العقاري حيز التنفيذ.

فقد أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) قبل عام ونصف العام كذلك عن منحها أول ترخيص لممارسة التمويل العقاري لبنك الرياض.

عندما نأخذ تلك العناصر سوياً، نجد أنها تميل للجانب التمويلي، أي للقرض، فماذا عن توفير قطع كافية من الأرض المطورة لإقامة مسكنٍ عليها في كل بقعة مأهولة من المملكة دونما استثناء؟ لتطوير المزيد من الأراضي، قررت وزارة الإسكان الاستعانة بمقاولين لتجهيز البنية التحتية والمرافق للأراضي التي تمتلكها، وهذا أمر سيوفر - لا شك - المزيد من الأراضي الصالحة.

والسؤال: هل تتوافر الأراضي في مدن وبلدان وقرى وهجر المملكة كافة؟ فإن كانت الاجابة "لا"، فلماذا لا "تتشارك" الوزارة - ولا أقول "تتقاول" - مع القطاع الخاص لمساندتها في تحقيق هدفها وهو توفير المزيد من المساكن والأراضي المطورة ؟

لنبدأ بالأراضي، يملك تجار العقار في شتى أنحاء البلاد مئات الملايين من الأراضي البيضاء بعضها ضمن النطاق ومنها ما هو خارج النطاق العمراني، وبوسع الوزارة أن تضع صيغة شراكة متعددة الخيارات تحفز القطاع الخاص وتجعله يتنافس لتطوير الأراضي البيضاء التي يمتلكها.

ومثال لتلك الصيغ أن تقوم الوزارة بتحمل كل أو جزء من تكاليف تطوير البنية التحتية وتوفير المرافق للأراضي التي يملكها القطاع الخاص مقابل حصول الوزارة على جزء محدد من تلك الأراضي لتوزعها على المستحقين، وبوسع الوزارة كذلك تعميق الشراكة لتشمل التطوير العقاري (أي بناء المساكن) وفقاً لمعايير محددة تجعلها قابلة للتمويل وفقاً لصيغة أرض وقرض.

ما تقدم كان مجرد أمثلة عابرة، أما الصيغ المحتملة بين الوزارة والقطاع الخاص فتتعدد وفق أولويات الوزارة واهتماماتها.

وبغض النظر عن تفاصيل الصيغ التي قد تقبلها الوزارة، فبيت القصيد هو توفير عدد كاف من الأراضي مهيأة للسكن في كل أنحاء المملكة في القريب العاجل دونما استثناء عبر جهود الوزارة المباشرة من خلال ما تطرحه من مبادرات لتطوير الأراضي، وعبر تحريك مخزون الأراضي لدى القطاع الخاص لتطويرها وإتاحتها في إطار شراكة مع الوزارة.

ولعل من الملائم القول: إن ما قد يوجد توازناً في سوق الاسكان المحلية هو تعزيز وتيرة العرض في الخيارات وللشرائح كافة، لا سيما الخيارات الاقتصادية من أراضي وفلل ودبلوكسات وشقق، وحيث إن سوق السكن محلية بطبيعتها، أي أنها تتافوات من بلدة لأخرى ومن مدينة لسواها، فلن تفيد وفرة المساكن في مدينة ما في علاج ندرتها في مدينة أخرى.

يعدون دراسة حول العمالة المهاجرة

وفد ياباني يناقش أوضاع العمالة الوافدة في الخليج

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/16/article_940400.html

مويضي المطيري من الدمام

أوضح لـ"الاقتصادية" عقيل الجاسم؛ مدير عام المكتب التنفيذي لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية لدول الخليج، أن وفدا من المختصين اليابانيين ناقشوا عدة قضايا متعلقة بالشأن العمالي في الخليج، كان أبرزها توضيح نظام الكفيل.

جاء ذلك خلال استقبال الجاسم لهم في مكتبه، يتقدمهم الدكتور ماساكو ايشي المختص في شؤون العمالة المهاجرة، لوضع دراسة حول العمالة المهاجرة، حيث استمعوا إلى شرح مفصل حول القوانين والمكتسبات التي نصت عليها قوانين العمل في دول مجلس التعاون.

وخلال اللقاء، أوضح الجاسم للمختصين حزمة التشريعات والإجراءات التي تحفظ حقوق العمالة الوافدة، التي لا يمكن أن تتساهل فيها الدول الأعضاء، مؤكداً أن جميع دول مجلس التعاون لديها الآليات التي تحفظ حقوق العمالة الوافدة، مفيداً بأنه تم توضيح طبيعة النظام لهم، وإخراج دول المنطقة من هذا الإحراج.

وأكد أن علاقات وطيدة تجمع بين دول الخليج والدول المصدرة للعمالة، مشيراً إلى أن "حوار أبوظبي" ما هو إلا أحد أهم مرتكزات العلاقة الوطيدة بين الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة.

كما استعرض الجاسم مع الوفد الزائر، بعض القضايا في الشأن العمالي، التي تُضخم إعلامياً للضغط على بعض دول الخليج، التي منها "نظام الكفالة"، حيث شدد على أن "نظام الكفالة" ليس كما يتم تصويره في الإعلام الخارجي.

وأشار الجاسم إلى أن دول مجلس التعاون لديها تنسيق مستمر فيما يتعلق بالمواضيع العمالية عبر الاجتماعات التي يقررها مجلس وزراء العمل، فيما لفت إلى أن الموقف الخليجي متماسك على المستويين الوطني والخليجي.

اعتقال 1000 مدافع عن حقوق الإنسان في الصين عام 2014

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030512

بكين - أ ف ب

أعلنت منظمة غير حكومية اعتقال حوالي ألف ناشط حقوقي العام الماضي في الصين متهمة الرئيس شي جينبينغ بتسجيل «أسوأ حصيلة على صعيد الانتهاكات لحقوق الإنسان في الصين» منذ عقدين.

وأحصت منظمة "مدافعون عن حقوق الإنسان في الصين" التي تتخذ مقرا لها خارج البلد 955 حالة حيث حرم "مدافعون عن حقوق الإنسان" من حريتهم عام 2014 ما يوازي تقريبا مجموع الحالات خلال السنتين السابقتين. وذكرت المنظمة في تقريرها السنوي أنه "منذ تولي الرئيس شي مهامه (قبل سنتين) استهدفت السلطات بلا هوادة وبوحشية الحريات الأساسية فخنقت الفسحة المتاحة للمجتمع المدني التي تقلصت، واستهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان والداعين لها".

وتابعت أن "الناشطين والمحامين والصحافيين والمثقفين الليبراليين يتم اعتقالهم وتوقيفهم وتفرض عليهم الإقامة الجبرية ويمنعون من التعبير عن رأيهم أو يرغمون على سلوك طريق المنفى، بأعداد غير مسبوقة منذ منتصف التسعينيات وحملة القمع التي تلت حركة تيان انمين" التي تم قمعها بشكل دموي عام 1989.
وصدر التقرير بعد توقيف خمس ناشطات حقوقيات مؤخرا وتوجيه التهمة لهن ب"التحريض على الاضطرابات" بعدما خططن لتظاهرة احتجاجا على التحرش الجنسي بمناسبة يوم المرأة. ونددت منظمة العفو الدولية بهذه الاتهامات "المروعة" فيما طالب الاتحاد الأوروبي بإطلاق سراح الناشطات على الفور.
وتندد المنظمات غير الحكومية والخبراء في ظل رئاسة شي بتشديد القمع ضد الأصوات التي ترتفع لانتقاد النظام، مستهدفا الناشطين والمدونين على السواء، فيما تم تشديد الرقابة بشكل صارم على الانترنت ومواقع المدونات القصيرة.
وأشارت المنظمة إلى أن الوضع يسجل المزيد من التراجع وكتبت في تقريرها "تبين أن القمع خلال السنة الثانية من تولي شي السلطة كان أكثر صرامة من السنة الأولى" متهمة الرئيس ب"العودة ايديولوجيا إلى الحقبة الماوية".
وذكر التقرير بصورة خاصة توقيف أكثر من مئتي ناشط ومحام وصحافي وغيرهم خلال الأسابيع التي سبقت إحياء الذكرى ال25 لأحداث تيان انمين في يونيو وأثناء التظاهرات المطالبة بالديموقراطية التي جرت في هونغ كونغ في الخريف. وأضاف التقرير أن عدد المحامين المتخصصين في قضايا حقوق الإنسان الذين تم اعتقالهم "خلال العالم الماضي كانت على الأرجح أكبر من أي وقت منذ بداية الألفية وظهورهم في المشهد القضائي".
وأكد أن "الذين يطالبون بممارسة حقوقهم الأساسية أو يتحدون النظام القمعي يتعرضون لاجراءات انتقامية تتضمن استخدام التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والترهيب وغيرها من سوء المعاملة".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد على أهمية تضافر الجهود لتيسير وصول المساعدات للمناطق المحاصرة

مجلس التعاون يعرب عن قلقه واستيائه من تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب السوري

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/18/article_941007.html

الاقتصادية» من الرياض»
أعربت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن بالغ القلق والاستياء من استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب السوري، التي أشار إليها تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في سورية وناقشه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس.
وشددت دول مجلس التعاون في بيان مشترك على أهمية تضافر الجهود من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2165 الذي نص على تيسير وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية لجميع المناطق المحاصرة والمتضررين من المدنيين، والجهود الهادفة المختلفة لمساعدة وحماية النازحين واللاجئين السوريين والدول المستضيفة لهم.
ودعت دول مجلس التعاون جميع الدول إلى المشاركة بصورة فاعلة في مؤتمر المانحين الكويت (3) الذي يعقد في 31 مارس الجاري، للإسهام في التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يعانيها الشعب السوري على مدى السنوات السابقة.
وأدان فيصل بن عبدالله آل حنزاب سفير قطر في الأمم المتحدة في جنيف في بيان نيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مواصلة الحكومة السورية لرفضها السماح للجنة الدولية للتحقيق بالدخول إلى الأراضي السورية لتنفيذ ولايتها بها بشكل كامل، مؤكدا أهمية دعوة اللجنة الدولية الواردة في التقرير بخصوص الحاجة الملحة لعمل دولي منسق ومتواصل لإيجاد حل سياسي للنزاع، ووقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب السوري الشقيق بما يتوافق مع بيان جنيف (1) وما نص عليه بخصوص تشكيل هيئة حكم انتقالية تمارس السلطات التنفيذية المختلفة بما

يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، معربا عن أمل دول مجلس التعاون في نجاح المساعي والجهود المبذولة على جميع الصعد لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

كاريكاتير

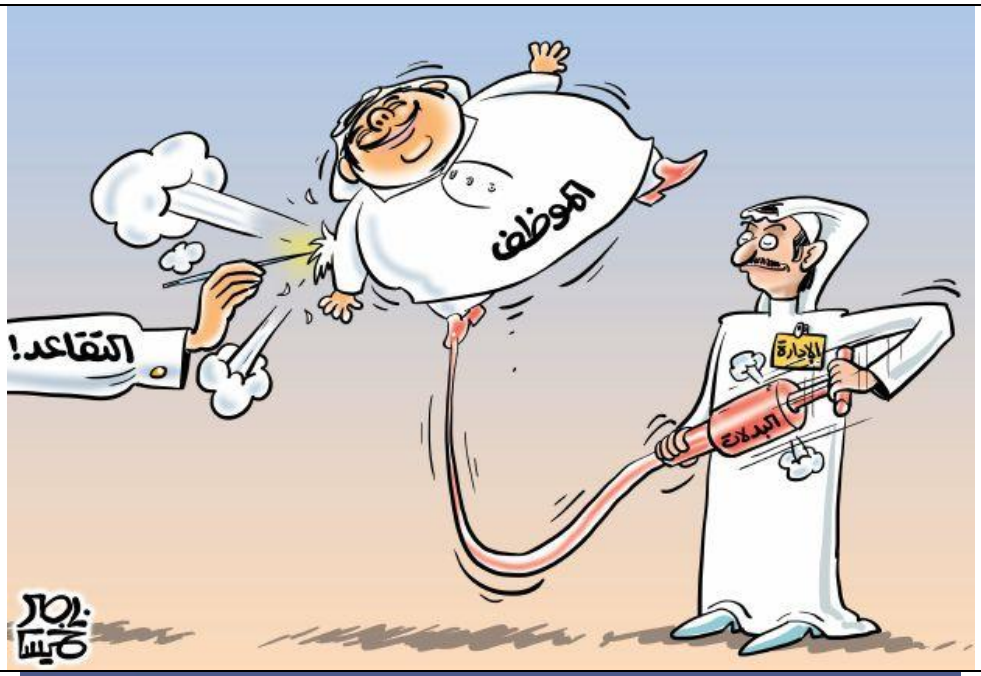

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015
م
اضغط هنا

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م

http://www.alyaum.com/article/4053678

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6123

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء
26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150317/Cartoon201503176344.htm

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م

http://www.alriyadh.com/1030685

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150318/Cartoon201503186346.htm

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Cartoon201503196347.htm

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م

http://www.alriyadh.com/1031332